3.7
سلسلة
سلامة
وجودة الأغذية

ISSN 2708-163X

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

منظمة
الصحة العالمية

أداة تقييم نظام الرقابة
على الأغذية

القسم باء

وظائف الرقابة

أداة تقييم نظام الرقابة
على الأغذية

القسم باء
وظائف الرقابة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية
روما، 2020

التنويه المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. 2020. أداة تقييم نظام الرقابةعلى الأغذية: القسم باء - وظائف الرقابة. سلسلة سلامة وجودة الأغذية رقم 3.7 روما.
.https://doi.org/10.4060/ca5346ar

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو منظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة أو منظمة الصحة العالمية تفضيلا لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو منظمة الصحة العالمية أو سياساتها.

مطبوع ISSN 2708-163X

عبر الإنترنيت ISSN 2708-1648

منظمة الصحة العالمية، نسخة الإلكترونية ISBN 978-92-4-000552-5

منظمة الصحة العالمية، نسخة مطبوعة ISBN 978-92-4-000553-2

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ISBN 978-92-5-132377-9

© منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، 2020

بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقا لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري – المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية
.(CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar)

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة أو منظمة الصحة العالمية تؤيدان أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة أو منظمة الصحة العالمية. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصا بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو منظمة الصحة العالمية. والمنظمة/منظمة الصحة العالمية ليستا مسؤولتين عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنجليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقا لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

http://www.fao.org/publications/ar/

صورة الغلاف:

© FAO/Bay Ismoyo

جدول المحتويات

ب.1 أنشطة الرقابة الروتينية على المنتجات الغذائية 1

ب.1.1. إجراءات الرقابة المحلية 4

ب.1.2. إجراءات الرقابة على الواردات 25

ب.1.3. إجراءات الرقابة على الصادرات 38

ب.2 وظائف الرصد والمراقبة والاستجابة 45

ب.2.1. برامج رصد الأخطار المتعلقة بالسلسلة الغذائية 48

ب.2.2. مراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية 58

ب.2.3. إدارة حالات الطوارئ المتصلة بسلامة الأغذية 69

©FAO/Giulio Napolitano

يركز القسم ب على عمليات ومخرجات النظام الوطني للرقابة على الأغذية. وهو يدور حول وظائف الرقابة التي يجب أن تمارسها السلطات المختصة لضمان سلامة وجودة الغذاء على امتداد السلسلة الغذائية، وكذلك حول الآليات التي يجب أن تكون موجودة لإدارة الأخطار، المخاطر الناشئة وحالات الطوارئ المرتبطة بسلامة الأغذية وبالشكل المناسب. تشمل هذه الإجراءات كلاّ من وظائف التفتيش أوالرقابة عامّة، في علاقة مباشرة بمشغلي/ مسؤولي الأعمال الغذائية بالإضافة إلى وظائف رصد الأخطار المتعلّقة بالسلسلة الغذائية ومراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.

القسم الفرعي ب.1

أنشطة الرقابة الروتينية على المنتجات الغذائية

يستعرض وظائف الرقابة التي تمارسها السلطات المختصّة على مشغّلي قطاع الأغذية، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو مستوى الاستيراد أو التصدير لضمان سلامة الأغذية وجودتها للمستهلكين المحلّيين وللتجارة المستدامة.

الكفاءة ب.1.1. (إجراءات الرقابة المحلية) تضمن أنّ إجراءات الرقابة المحلية (مثل عمليات التفتيش غير المبرمجة)، والتي تتم على مستوى مشغلي قطاع الأغذية، يتم تخطيطها وتنفيذها بطريقة تضمن سلامة وجودة المنتجات المعروضة في السوق. كنقطة انطلاق، يجب تسجيل مشغلي قطاع الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية بأكملها لأغراض التفتيش والرقابة الرسمية. يجب منح الموافقة الرسمية على عمليات تصنيع الأغذية عند التحقق من أنظمة إدارة سلامة الأغذية. يجب وضع إطار لتصنيف المخاطر بالإضافة إلى إجراءات قياسية لأداء عمليات التفتيش لنفس فئة الأغذية بحيث تكون إدارة الرقابة على الأغذية متسقة ومحترمة بشكل أفضل. ينبغي استغلال موارد التفتيش على أساس الأدلة وباعتماد نهج قوي قائم على أساس المخاطر للتحكم في مخاطر سلامة الأغذية. يجب أن تدعم العمليات المناسبة لأخذ العينات التحقق من نظم إدارة سلامة الأغذية لدى مشغّلي قطاع الأغذية. يجب أن تكون أنظمة التتبع موجودة لدى مشغلي قطاع الأغذية حتّى تسمح بتحديد الدفعات غير المطابقة وتدعم عمليات السحب أو الاسترداد إذا لزم الأمر. كما ينبغي أخذ مخاطر سلامة الأغذية الناشئة عن الأنشطة غير الرسمية لبيع الأغذية بعين الإعتبار ومعالجتها. لغرض تطبيق متسق لإجراءات سلامة الأغذية، ينبغي أن تكون الوثائق التي تحتوي على عقوبات وإجراءات الإنفاذ متاحة للمفتشين

الكفاءة ب.2.1. (إجراءات الرقابة على الواردات) تقيّم ما إذا كان يتم تخطيط وتنفيذ إجراءات الرقابة على المنتجات الغذائية المستوردة بطريقة تضمن سلامة الأغذية وجودتها وتتماشى مع إجراءات الرقابة المحلية. يجب أن يتحمل المستوردون (هناك حاجة إلى تعريفهم وفقًا للسياق، لكن يمكن أن يشملوا الوسطاء والفئات الأخرى) المسؤولية الرئيسية عن سلامة الأغذية التي يستوردونها ويجب تحديدهم من خلال نظام التسجيل حتى يتم معرفة سجلّ الامتثال الخاص بهم والذي يمكن استخدامه لأغراض التخطيط على أساس المخاطر. ينبغي ربط الرقابة الحدودية بالرقابة المحلية على الأغذية، وينبغي وضع برنامج متسق قائم على المخاطر بالنسبة لإجراءات الرقابة. يجب أن تستند عملية صنع القرار بشأن إجراءات الرقابة على الشحنات إلى معلومات مناسبة وفي الوقت المناسب (قد تكون أنظمة الإخطار والإخطار المسبق والتخليص المسبق موجودة). في جميع مراكز التفتيش الحدودية، يجب أن يكون هناك تعاون فعال بين السلطات المختصّة والمؤسسات الأخرى، ويجب تنفيذ إجراءات الرقابة بطريقة منسّقة، وينبغي توفير مرافق التفتيش الكافية والملائمة للسماح بالتفتيش الصحيح لشحنات الأغذية.

الكفاءة ب.3.1. (إجراءات الرقابة على الصادرات) تضمن أن نظام الرقابة على الصادرات يتيح تلبية متطلبات الأسواق الخارجية، يجب أن يكون هناك ترخيص محدد أو مخطط ترخيص لمشغّلي قطاع الأغذية الراغبين في التصدير. يجب أن تتوفّر القدرة على تقديم شهادات موثوقة، لتسهيل عملية التخليص مع توفير الضمانات المطلوبة، ويجب ألا تتعرض هذه الشهادات للتدليس. يجب أن تستجيب الشهادات لميزات التصميم المطلوبة في البلدان المستوردة، ويجب أن تصدر من قبل المسؤولين المعتمدين من قبل السلطات المختصّة. في الحالات التي يكون فيها أكثر من سلطة مختصّة للرقابة على مشغلي قطاع الأغذية المصدّرين، و / أو تقديم الشهادات ، يجب إيجاد آلية تنسيق بين هذه السلطات المختصّة.

القسم الفرعي ب.2

وظائف الرصد والمراقبة والاستجابة

يحدد وظائف وآليات الرقابة على كلّ مستويات الإمداد الغذائي، وهو أمر ضروري للتحديد والرصد والتنبؤ والتعامل مع مخاطر سلامة الأغذية والمخاطر الناشئة والتعامل مع حالات الطوارئ الغذائية.

الكفاءة ب.1.2. (برامج رصد الأخطار المتعلقة بالسلسلة الغذائية) تقوم بتقييم ما إذا كان البرنامج الوطني لرصد سلامة الأغذية يوفر المعلومات الجيدة عن وضعية أخطار محددة على المستوى الوطني، ويساهم في تحليل الاتجاهات المحتملة وتقييم المخاطر وتطوير نظام الرقابة على الأغذية. ينبغي أن ترتكز الخطة الوطنية لرصد سلامة الأغذية على نتائج تصنيف المخاطر وأن تستند إلى إطار تصنيف مشغلي قطاع الأغذية حسب المخاطر، الذي يسمح بتحسين استهداف وتحديد المنشآت الغذائية وتحديد أولوياتها وأخذ العينات. لتسهيل التنفيذ، يجب وضع الخطة بالتعاون مع جميع السلطات المختصّة ذات الصلة، في حين يجب تحديد الموارد البشرية والمالية والتحليلية وتعبئتها وفقاً لذلك. ينبغي استخدام مخرجات برنامج الرصد الوطني لضبط التوقيتات ومراجعة سياسة مراقبة الأغذية والاستراتيجيات ذات الصلة، واقتراح التدخلات المناسبة. عندما تكتشف خطة الرصد خطراً محتملاً على صحة الإنسان في السلسلة الغذائية، ينبغي أن توجد آلية للإبلاغ وبالسرعة الكافية، إلى السلطة المختصّة المسؤولة عن الاستجابة للأمراض التي تنقلها الأغذية. في بعض البلدان ، يتم وضع برامج الرصد وتشغيلها بطريقة مجزأة دون رؤية وطنية، وذلك لضمان أن تخطيط وتنفيذ وتحليل النتائج يسهم في النهاية في تكوين صورة وطنية. هذا التقارب الوطني هو عنصر مهم للتقييم.

الكفاءة ب.2.2. (مراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية) تقوم بتقييم نظام المراقبة الوطني وقدرته على ضمان الإدارة الفعالة للتصرف في الأحداث المتعلقة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية وغيرها من أحداث الصحة العامة الحادة. يجب اعتماد أنظمة مراقبة مستندة إلى المؤشرات (IBS) وأنظمة مراقبة قائمة على الأحداث (EBS) في مراقبة الأمراض ورصد الاتجاهات واكتشاف تفشي التسممات الغذائية وغيرها من الأحداث التي تنقلها الأغذية. ينبغي استخدام البيانات المختبرية الواردة من نظام المراقبة المستند إلى المؤشرات لتحديد مسببات الأمراض ودعم الانتباه إلى التسممات الغذائية وتحديد المخاطر. ينبغي إجراء تقييمات سريعة للمخاطر المتعلقة بأحداث الصحة العامة الحادة ، وينبغي أن تشمل التحقيقات في تفشي الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية علم الأوبئة التحليلي وتحديد المصدر الأكثر ترجيحاً لتفشي المرض. يجب أن تسهم نتائج التحقيق في تفشي المرض في تحديد إجراءات خاصة لمكافحته.

الكفاءة ب.3.2. (إدارة حالات الطوارئ المتصلة بسلامة الأغذية) تضمن أنه بوجود نظام منسّق للتصرّف في المخاطر يمكن التنسيق والاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية والتواصل الفعال مع جميع أصحاب المصلحة، على الصعيدين الوطني والدولي. وفي الأساس، ينبغي وضع خطة وطنية لإدارة حالات الطوارئ المتّصلة بسلامة الأغذية بتعاون كلّ السلطات المختصّة حتّى يكون الجميع على دراية تامّة بأدوارهم. يجب أن تكون هناك آلية لجمع المعلومات وتحليلها لتيسير تحديد أي حادث/حالة طوارئ لسلامة الأغذية في حين أنّ عملية التنسيق يجب ان تدعم عمليات الإستجابة الفعّالة من طرف كلّ السلطات المختصّة. ينبغي تنفيذ عمليات إدارة التصرف في المخاطر للاستجابة لحالات الطوارئ المتّصلة بسلامة الأغذية في الوقت المناسب، وإذا لزم الأمر، ينبغي

استخدام إطار تحليل المخاطر لهيكلة الاستجابة. يجب أن تكون استراتيجيات الاتصال والتوجيه متاحة ويجب التدرّب من خلال عمليات بيضاء على خطة الاستجابة لحالات الطوارئ المتّصلة بسلامة الأغذية ومراجعتها بعد وقوع مثل هذه الحالات وذلك لضمان التحسين المستمر لهذه الآلية مع مرور الوقت.

القسم الفرعي ب.1
أنشطة الرقابة الروتينية على المنتجات الغذائية

الكفاءة ب.1.1	إجراءات الرقابة المحلية
الحصيلة الإجمالية	الحصيلة الإجمالية: تخطيط إجراءات الرقابة الروتينية وإدارتها ومراقبتها على مستوى مشغلي قطاع الأغذية بطريقة تضمن سلامة المنتجات الموضوعة في السوق وجودتها
ب.1.1.1	يتم تسجيل جميع مشغلي قطاع الأغذية الرئيسيين لأغراض التفتيش والرقابة الرسمية.
ب.2.1.1	يتم تسجيل جميع مشغلي قطاع الأغذية، بما في ذلك مؤسسات الإنتاج الأولية، لأغراض التفتيش والرقابة الرسمية.
ب.3.1.1	تتحقق السلطات المختصة، حيثما كان ذلك ممكناً/ مناسباً، من نظم إدارة سلامة الأغذية التي يستخدمها العاملون في قطاع الأغذية قبل الموافقة الرسمية على العمليات المتصلة بالأغذية.
ب.4.1.1	تستند خطط التفتيش الدورية التي تضعها السلطات المختصة إلى أساس منطقي مفصل والقيام بتنفيذها.
ب.5.1.1	تستند خطط التفتيش إلى إطار لتصنيف المخاطر موثق توثيقاً جيداً.
ب.6.1.1	توجد إجراءات موثّقة للقيام بعمليات التفتيش لفئات الأغذية ذاتها.
ب.7.1.1	تنفّذ السلطات المختصة باستمرار عمليات تحقق وتدقيق في نظم إدارة سلامة الأغذية كجزء من نهجها في تفتيش مشغلي قطاع الأغذية.
ب.8.1.1	تشمل خطة التفتيش الوطنية التفتيش الروتيني في جميع المزارع المسجلة.
ب.9.1.1	يتم تنظيم إجراءات الرقابة الرسمية التي تنفذها مختلف السلطات المختصة على جميع مستويات السلسلة الغذائية لتكون متواصلة ومفهومة وشاملة ومتكاملة استراتيجياً.
ب.10.1.1	تتوفر وثائق موثوقة وواضحة بشأن المواصفات والمتطلبات الغذائية الرسمية لجميع الموظفين الرسميين الذين يتولون أعمال الإنفاذ والتطبيق.
ب.11.1.1	تتوفر وثائق موثوقة وواضحة للمفتشين تتضمن العقوبات وإجراءات الإنفاذ (بما في ذلك الإشارة إلى المواد القانونية).
ب.12.1.1	عندما يتبين أن أحد مشغلي قطاع الأغذية غير ممتثل للتشريعات، تبلّغ السلطة المختصة بصفة رسميّة المشغل بالحاجة إلى تنفيذ إجراءات تصحيحية.
ب.13.1.1	تتابع السلطات المختصة مشغلي قطاع الأغذية الذين يتبين أنهم غير ممتثلين للتحقق من تنفيذهم للإجراءات التصحيحية
ب.14.1.1	تتوفر توجيهات موثوقة وواضحة للمفتشين بشأن تقنيات أخذ العينات، على أن تكون العينات المأخوذة أثناء عمليات التفتيش مناسبة.
ب.15.1.1	تتوفر إجراءات مناسبة لدى السلطات المختصة لضمان حيازة المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية لأنظمة تتبع فعالة.
ب.16.1.1	توجد آليات لسحب المنتجات الملوثة واستردادها بالتعاون مع قطاع الصناعات الغذائية.
ب.17.1.1	حيثما كان ذلك ملائماً، توجد إجراءات رقابة رسمية مطبقة على البيع غير الرسمي للأغذية في الشوارع للحد من مخاطر سلامة الأغذية بالنسبة للمستهلكين

الكفاءة ب.2.1	إجراءات الرقابة على الواردات
الحصيلة الإجمالية	تخطيط إجراءات الرقابة على المنتجات الغذائية المستوردة وتنفيذها بطريقة تضمن سلامة الأغذية وجودتها، بما يتماشى مع إجراءات الرقابة المحلية (راجع الوثيقة CXG 47-2003 ودليل الرقابة على الأغذية المستوردة على أساس المخاطر، منظمة الأغذية والزراعة، 2016).
ب.1.2.1	يتم تحديد المستوردين من خلال نظام تسجيل ويتم إنشاء سجلات خاصة توثق درجة التزامهم بتطبيق القانون مع مرور الوقت.
ب.2.2.1	يتم إعداد ونشر دليل ممارسات الاستيراد الجيدة ويتم استخدامها كأساس لإجراءات الرقابة على المستوردين.
ب.3.2.1	تقوم السلطات المختصة بتصميم واعتماد برنامج متماسك قائم على المخاطر لتدابير الرقابة يستند إلى المعلومات ذات الصلة ويتكيف مع تطور الحالات.
ب.4.2.1	يجري تشغيل برنامج الرقابة على الواردات المستند إلى المخاطر على النحو المقرر، مع مراعاة الموارد المتاحة.
ب.5.2.1	تتوفر إجراءات تفصيلية لمراقبة الحدود، وتكون متاحة لجميع العاملين في نقاط التفتيش الحدودية، ويجري تنفيذها.
ب.6.2.1	تتوفر نظام يسمح بالإخطار (و/ أو الإخطار المسبق) لشحنات الأغذية المستوردة، مدعوماً بوجود متطلبات توثيق واضحة يتعين على المستوردين تقديمها.
ب.7.2.1	يوجد نظام للتخليص المسبق عند استيراد منتجات محددة، مدعوماً بمتطلبات توثيق واضحة.
ب.8.2.1	تتوفر مرافق تفتيش كافية لموظفي التفتيش من حيث التصميم والشكل والقدرات الملائمة في جميع المواقع ذات الصلة.
ب.9.2.1	تحرص السلطات على أن يكون التعاون بينها وبين المؤسسات الأخرى على نقاط التفتيش الحدودية فعالاً، وعلى أن ترتبط مراقبة الحدود بالرقابة المحلية على الأغذية.

الكفاءة ب.3.1	إجراءات الرقابة على الصادرات
الحصيلة الإجمالية	يتيح نظام مراقبة الصادرات تلبية متطلبات الأسواق الخارجية من ناحية التصدير
ب.1.3.1	يتم إنشاء آلية تنسيق للحالات التي يكون فيها لأكثر من سلطة مختصة واحدة سلطة مراقبة على مشغلي قطاع الأغذية الراغبين في التصدير، ولتقديم الشهادات، وحيثما يكون أصحاب مصلحة آخرون مشاركين.
ب.2.3.1	تتمتع السلطات المختصة بالقدرة على تحقيق متطلبات البلدان المستوردة.
ب.3.3.1	يوجد نظام تصاريح أو تراخيص محدد لعاملين محددين في قطاع الأغذية ينوون العمل في التصدير.
ب.4.3.1	تستجيب الشهادات لخصائص التصميم المطلوبة كما هو محدد من قبل البلدان المستوردة ويتم إصدارها من قبل موظفين مفوضين (مؤهلين ومدربين تدريباً كاملاً) من السلطات المختصة.
ب.5.3.1	توفر نظام لدى السلطات المختصة لتحديد ومنع الشهادات المزورة ولتقديم توجيهات واضحة في حالات محددة تتعلق بالشهادات.

ب.1.1

إجراءات الرقابة المحلية

الحصيلة الإجمالية

تخطيط إجراءات الرقابة الروتينية وإدارتها وتنفيذها على مستوى العاملين في قطاع الأغذية بطريقة تضمن سلامة المنتجات المطروحة في الأسواق وجودتها.

ب.1.1.1

معيار التقييم: يتم تسجيل جميع مشغلي قطاع الأغذية الرئيسيين لأغراض التفتيش والرقابة الرسمية.

التوجيه

في أفضل الحالات، ينبغي تسجيل جميع العاملين في قطاع الأغذية لتسهيل الرقابة من قبل السلطات المختصة. فهم معروفون ويمكن إدراجهم في نماذج تصنيف المخاطر والتخطيط لزيارات التفتيش وما إلى ذلك. غير أنه من المسلّم به أنه من الصعب بالنسبة لبعض الحكومات ضمان تسجيل جميع العاملين في قطاع الأغذية فعلياً. التسجيل يشمل الترخيص أو التصاريح أو الموافقة أو الإخطار أو أية عملية تربط مشغلي قطاع الأغذية رسمياً بالسلطة المختصة.

وفي هذه الحالة، ينبغي أن تضمن السلطات المختصة أن يكون جميع المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية الرئيسيين على الأقل مسجلين لأغراض التفتيش والرقابة الرسمية. يمكن لكلّ دولة تعريف مصطلح "الرئيسي" حسب الحاجة. ويكون المعيار الذي يحدد ما يشكل مشغلاً "رئيسياً" لقطاع الأغذية فريداً ومنوطاً بظروف البلاد وينبغي تحديده وتوثيقه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يتوفر نظام قائم لتحديد العاملين في قطاع الأغذية الرئيسيين بحسب الأولوية استناداً إلى الأدلة الدامغة أو ربما إلى المخاطر. ويُفضّل أن يكون الشرط القانوني للتسجيل خاضعاً لقانون الأغذية. وقد يحصل ذلك بموجب قوانين أخرى (مثل قانون التجارة)، ولكن في هذه الحالة، ينبغي أن تتوفر للسلطات المختصة التي تُعنى بالرقابة على الأغذية إمكانية الوصول إلى معلومات التسجيل أو إلى المعلومات المطلوبة لأغراض الرقابة على الأغذية.

ملاحظة: كلّ من معيار التقييم **ب.1.1.1** و **ب.2.1.1** يبحثان في مفهوم المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذيةعلى امتداد السلسلة الغذائية، **ب.1.1.1** يبحث في جانب الأساسيات و **ب.2.1.1** يبحث بشكل أكثر تعمّق وشمولية.

النتيجة المحتملة

يقع المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية الرئيسيون ضمن نطاق الرقابة التنظيمية للسلطات المختصة.

المؤشرات المحتملة

- إجمالي عدد المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية المسجلين.
- المعيار/ الأساس المنطقي المستخدم للتعريف بالمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية الرئيسيين في سياق البلد- في حال كان هذا المفهوم مستخدماً في البلد المذكور.
- وجود نظام لتحديد المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية المرتبطين رسمياً بالسلطات المختصة من حيث الأولوية.

مصادر الأدلة

- قائمة المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية المسجلين.

أنظر أيضاً

أ.7.3.1. تتضمن القوانين آلية تمكّن السلطات المختصة من تحديد جميع المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية.

ب.2.1.1

معيار التقييم: يتم تسجيل جميع مشغلي قطاع الأغذية، بما في ذلك مؤسسات الإنتاج الأولية، لأغراض التفتيش والرقابة الرسمية.

التوجيه

لتمكين الرقابة من قبل السلطات المختصة، يجب على هذه السلطات تسجيل جميع المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية، بما في ذلك مؤسسات الإنتاج الأولية (مثل المزارعين). هذا هو الأساس من أجل القيام لاحقاً بتصنيف مخاطر المؤسسات وكذلك لتخطيط التفتيش. ومن المسلم به أنه في المراحل الأولى من التنمية لا تكون جميع البلدان في موقع يخولها تبيان أن جميع مشغلي قطاع الأغذية على طول السلسلة الغذائية يخضعون للرقابة التنظيمية للسلطات المختصة. ومع ذلك، ينبغي أن تكون النظم الأكثر تقدماً قادرة على أن تثبت من خلال التسجيل أن مجتمع المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية في مجمله،على النحو المحدد في القانون، معروف من السلطات المختصة وأنه يمكنها الوصول إليه.

ملاحظة: كلّ من معيار التقييم **ب.1.1.1** و ب.2.1.1 يبحثان في مفهوم المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذيةعلى امتداد السلسلة الغذائية، **ب.1.1.1** يبحث في جانب الأساسيات و **ب.2.1.1** يبحث بشكل أكثر تعمّق وشمولية.

النتيجة المحتملة

يقع المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية ضمن نطاق الرقابة التنظيمية للسلطات المختصة على امتداد السلسلة الغذائية.

المؤشرات المحتملة

- إجمالي عدد المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية المسجلين.
- وجود نظام لتحديد المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية المرتبطين رسمياً بالسلطات المختصة من حيث الأولوية.

مصادر الأدلة

- قائمة المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية المسجلين.

أنظر أيضاً

أ.7.3.1. تتضمن القوانين آلية تمكّن السلطات المختصة من تحديد جميع مشغلي قطاع الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية.

ب.3.1.1.

معيار التقييم: تحقق السلطات المختصة، حيثما كان ذلك ممكناً/ مناسباً، من أنظمة إدارة سلامة الأغذية التي يستخدمها العاملون في قطاع الأغذية قبل الموافقة الرسمية على العمليات المتصلة بالأغذية.

التوجيه

تتطلب الإدارة الحديثة للرقابة على الأغذية تحمل المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية المسؤولية القانونية الكاملة عن سلامة الأغذية التي يقومون بإنتاجها أو وضعها في السوق. ويتوقع أن يطبّق المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية نظماً سليمة لإدارة سلامة الأغذية استناداً إلى المؤشرات الواردة في المبادئ العامة للدستور الغذائي بشأن النظافة الغذائية (CXC 1-1969) كأساس لرقابتهم الذاتية من ضمن المجموعة الكاملة لعمليات إنتاج الأغذية التي تتم في أماكن عملهم.

اعتماداً على التشريعات، يمكن الطلب إلى فئات محددة (المتعرضة لمستوى أعلى من المخاطر) من المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية استخدام نظام تحليل مخاطر نقطة المراقبة الحرجة، أو النظام القائم على تحليل مخاطر نقطة المراقبة الحرجة، في عمليات الرقابة الذاتية لديها. وينبغي أن تصادق السلطات المختصة بشكل رسمي على نظام إدارة سلامة الأغذية قبل المباشرة بعمليات إنتاج الأغذية، كجزء من نظام الموافقة أو الترخيص، ثم أن تبادر إلى مراجعته بشكل دوري (النقطة الثالثة من الفقرة 52 والفقرة 54 من الوثيقة CXG 82-2013). ويجب أن تستند إلى تقدير المخاطر فئات الشركات التجارية الغذائية التي تتطلب مثل هذه الموافقة الرسمية على العمليات الغذائية.

ينبغي أن يستمر الاعتراف الرسمي على افتراض أن نظام إدارة سلامة الأغذية يعتبر مناسباً. وبخلاف ذلك، ينبغي تغيير الموافقة الرسمية على إنتاج الأغذية في أماكن العمل وفقاً لذلك، واتخاذ تدابير رقابية مناسبة لضمان سلامة الأغذية.

ملاحظة: بينما يبحث معيار التقييم **ب.1.1.1** و **ب.2.1.1** فيما إذا كان التسجيل يشمل بطريقة أو بأخرى كلّ السلسلة الغذائية، فإنّ معيار التقييم **ب.3.1.1** يركز على نوع التحاليل الداعم للعمليات المتصلة بالأغذية.

النتيجة المحتملة

تمتع الإنتاج الآمن للأغذية من قبل المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية بدعم أنظمة مناسبة لإدارة سلامة الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- وجود نظام اعتماد أو ترخيص (أو أي نظام معادل).
- أدلة على حصول مراجعات دورية.
- وقائع عملية المصادقة الرسمية.

مصادر الأدلة

- أدلة مستندية على موافقة السلطة المختصة قبل الاعتراف الرسمي.
- أدلة مستندية تثبت أن السلطات المختصة تتحقق بانتظام من امتلاك المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية الأنظمة المناسبة لإدارة سلامة الأغذية (تقارير التفتيش/ التدقيق، المراسلات مع مشغلي قطاع الأغذية).

ب.4.1.1

معيار التقييم: تستند خطط التفتيش الدورية التي تضعها السلطات المختصة إلى أساس منطقي مفصل وتقوم بتنفيذها.

التوجيه

يمكن أن تستند خطط التفتيش إلى أساس منطقي مفصَّل، بما في ذلك عناصر الأدلة والمعلومات الأخرى مثل نموذج مبدئي (أولي) لتصنيف المخاطر نوعيّاً لدى شركات الأغذية في حال وجوده. المعلومات المتعلّقة وبنتائج عمليات التفتيش السابقة، وحجم مكان العمل، وعدد المباني، والموارد من الموظفين يمكن استعمالها لمثل هذا التقييم النوعي للمخاطر. ويجب أن تكون كل سلطة مختصة لديها تفويض بالتفتيش قادرة على تقديم خطة تفتيش دورية (خطة سنوية على سبيل المثال)، أو ما يعادلها.

ومن المهم تطبيق معايير شفافة لاستهداف المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية مثل إعطاء الأولوية للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية الرئيسيين وذوي الخطورة العالية في خطط التفتيش. (في حال غياب نموذج لتصنيف المخاطر، ينبغي تحديد المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية الذين هم في حالة دقيقة).

ينبغي التخطيط لنشر المفتشين بدلاً من أن يكون النشر وليد ساعته. ويجب أن تزيد السلطات المختصة من التأثير على الرقابة على الأغذية عن طريق نشر العدد المحدد من الموظفين والموارد الأخرى المتاحة بشكل منطقي. ولهذا الغرض، ينبغي مراعاة أعداد الموظفين ومؤهلاتهم في مرحلة التخطيط.

ويجب العمل على تنفيذ الخطط فور وضعها. وينبغي أن يصبّ تنفيذها، إلى جانب أي مشاكل تعترض سير العمل، في إرشاد التنقيحات وتحسين هذه الخطط.

ويفترض أن تكون هذه الخطط مرتبطة بشكل منطقي بخطط عمليات الرقابة على الأغذية التي تضعها السلطات المختصة ذات الصلة لضمان تحقيق أهداف السياسات في نهاية المطاف.

ملاحظة: كلّ من معيار التقييم ب.4.1.1و ب.5.1.1 متعلّق بوجود نهج بسيط أو أكثر تعقيداً لتصنيف المخاطر المرتبطة بالمؤسسات الغذائية كأساس في عملية تخطيط التفتيش.

فيما يلي مثال على آلية تطوير هذه الخطة:

1	حجم المباني (عملية الإنتاج)	مبانٍ رئيسية/ متوسطة/ صغيرة/ متناهية الصغر
2	مدى قابليّة المادّة الغذائية للتلف	عالية/ متوسطة/ متدنية الحساسية
3	الوقت المخصص لحضور تفتيش المباني مقابل فئات "المخاطر الواسعة"	(إعطاء مثال هنا) > مخاطر عالية 60% > مخاطر متوسطة 30% > مخاطر منخفضة 10%
4	عدد المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية المسجلين/ المرخص لهم.	عدد المباني وفقاً لتوزيع المخاطر (المباني التي تنوي الحكومة إجراء عمليات تفتيش فيها خلال الفترة المعنية) > مخاطر عالية > مخاطر متوسطة > مخاطر منخفضة
5	موارد الموظفين المتاحة لإجراء التفتيش (الوقت).	(إعطاء مثال هنا) > وحدات التفتيش بدوام كامل (على سبيل المثال 40 ساعة في الأسبوع × مفتش واحد = وحدة تفتيش واحدة بدوام كامل40 أسبوع عمل في السنة (لكل مفتش بدوام كامل) = 40 وحدة تفتيش بدوام كامل سنوياً/ لكل مفتش > 50% من الوقت المتاح للتفتيش (بعد الوقت الرسمي، وقت السفر، وقت إعداد التقارير)= 20 وحدة تفتيش بدوام كامل متاحة لكل مفتش سنوياً > عدد المفتشين بدوام كامل 20 x وحدة تفتيش بدوام كامل = الوقت المتاح لعمليات التفتيش
6	تخصيص الوقت لتفتيش المباني الفردية.	التخصيص الرشيد للوقت المتاح للتفتيش مع الأخذ بالاعتبار: > تصنيف المخاطر > الإنتاجية > تاريخ المباني، وقدرة الإدارة
7	سابعاً. الموارد الأخرى المطلوبة وتوفرها (النقل والإقامة).	> حصر موارد النقل (المركبات والوقود والصيانة وما إلى ذلك) لكوادر تفتيش الأغذية > احتساب تكاليف إقامة كوادر تفتيش الأغذية. > ميزانية الإقامة والنقل لكوادر تفتيش الأغذية
8	ثامناً. خطة سارية المفعول لحضور التفتيش في أماكن العمل عالية المخاطر والرئيسية.	يتم توثيق خطة الحضور في المباني المسجلة/ المرخصة وتوفيرها وتنفيذها وتشغيلها وفقاً للخطة الموثقة، أقلّه للتصنيفات التالية للمباني: > المباني الرئيسية (أنظر: أولاً أعلاه) > المباني عالية المخاطر (انظر: ثانياً أعلاه)

النتيجة المحتملة

تعميم موارد التفتيش على أساس الأدلة.

المؤشرات المحتملة

- مسوّغات وضع الخطة (العناصر الموضوعية التي تؤخذ في الاعتبار لدعم المسوغات، بما يشمل نتائج عمليات التفتيش السابقة، على سبيل المثال).
- أدلة على تنفيذ خطة التفتيش السنوية.
- وثائق أخرى تبين أن السلطات المختصة تبذل جهوداً لقياس الموارد البشرية المتاحة لها، وفهمها لأغراض الراقبة على الأغذية من أجل وضع خطط عمل منطقية.

مصادر الأدلة

- خطة التفتيش السنوية.
- التقرير (أو بيانات العمل) حول كيفية احتساب الخطة المتعددة السنوات أو الخطة السنوية لعمليات التفتيش وأخذ العينات.

أنظر أيضاً

أ.2.1.1 تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.

أ.7.3.1 تتضمن القوانين آلية تمكّن السلطات المختصة من تحديد جميع مشغلي قطاع الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية.

أ.1.1.3 تفرض سياسة البلد على الدولة واجب ضمان حصول السلطات المختصة على عدد كافٍ من الموظفين المهرة الذين يملكون مؤهلات وقدرات كافية.

ب.5.1.1

معيار التقييم: تستند خطط التفتيش إلى إطار لتصنيف المخاطر موثق توثيقاً جيداً.

التوجيه

عادةً ما تكون موارد التفتيش المتاحة للسلطات المختصة محدودة بشكل عام، وبالتالي ينبغي نشرها بطريقة تضمن أكبر أثرعلى صعيد حماية المستهلكين، من خلال التحكم بأهم المخاطر. ويجب أن ينعكس ذلك في خطة التفتيش، باستخدام إطار لتصنيف المخاطر يكون موثقاً بشكل جيد في مجال الشركات التجارية للأغذية.

يمثل إطار تصنيف المخاطر(أنظر د.4.3.1.) أداة داعمة تسمح بوصف فئات المخاطر المختلفة التي تم تحديدها وتوثيقها، ومن ثم إدراج المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية المسجلين في برنامج تفتيش قائم على المخاطر. وبطبيعة الحال، لا ينبغي تجاهل المخاطر الأخرى بل يجب نشر موارد التفتيش بما يتناسب مع المخاطر المحددة.

ويجب توفير معلومات كافية لتحديد أهم المخاطر من خلال عملية تصنيف للمخاطر، وتحديد المواد الغذائية العالية الخطورة والمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية ذوي المخاطر العالية، بما يشمل على سبيل المثال استخدام نتائج عمليات التفتيش السابقة (الفقرة 81 من الوثيقة CXG 82-2013).

وعلى خطط التفتيش أن تكفل بصورة عقلانية ومتناسبة مواجهة هذه المخاطر ذات الأولوية من خلال موارد التفتيش.

ملاحظة: كلّ من معيار التقييم ب.4.1.1 و ب.5.1.1 متعلّق بوجود نهج بسيط أو أكثر تعقيداً لتصنيف المخاطر المرتبطة بالمؤسسات الغذائية كأساس في عملية تخطيط التفتيش.

النتيجة المحتملة

نشر موارد السلطات المختصة مع آلية قوية قائمة على تقدير المخاطر للتحكم بمخاطر سلامة الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- وضع الآلية القائمة على تقدير المخاطر في وثائق السياسات والاستراتيجيات.
- توثيق عملية تصنيف المخاطر المتعلّقة بالمنشآت الغذائية.
- خطط التفتيش التي تعكس اعتبارات إطار تصنيف المخاطر.
- نشر موارد التفتيش بما يتناسب مع المخاطر التي تم تحديدها (الأدلة المستندية، عمليات التدقيق).

مصادر الأدلة

- وثائق السياسات والاستراتيجيات.
- خطط التفتيش.
- عمليات التدقيق.

أنظر أيضاً

أ.4.3.1. تتضمن القوانين مبدأ تحليل المخاطر الذي يُستخدم كأساس لوضع التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية.
د.3.3.1. عند الضرورة، تستخدم السلطات المختصة توصيف المخاطر لتوجيه وإرشاد توجيه مواردها نحو أعمال الرقابة الرسمية.
د.4.3.1. تكون السلطات المختصة قد تعاونت على وضع إطار تصنيف للمخاطر للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.

ب.6.1.1

معيار التقييم: توجد إجراءات موثقة للقيام بعمليات التفتيش لفئات الأغذية ذاتها.

التوجيه

إن الاتساق في الآلية المؤسسية المعتمدة إزاء عمليات التفتيش والتدقيق لفئة الأغذية نفسها أمر مهم. وينبغي أن تستند جميع عمليات التفتيش على فئة الأغذية نفسها إلى مبادئ توجيهية منظمة ومتناسقة (النقطة الثانية من الفقرة 70 من الوثيقة CXG 82-2013)، عبر استخدام قوائم مرجعية لممارسات النظافة الجيدة/ ممارسات التصنيع الجيدة في عمليات تفتيش أماكن العمل على سبيل المثال، كما ينبغي أن تستعرض في المقام الأول الامتثال للمبادئ العامة لأحكام النظافة الغذائية. وستساعد هذه الرسالة المتسقة والمستمرة موظفي صناعة الأغذية على الإلمام بالأولويات وفقاً لرؤية السلطات المختصة، كما ستساعد الموظفين على الاستجابة الفعالة لاحتياجات السلطات المختصة. ومن المهم وضع إجراءات إدارية لتوثيق العملية والنتائج (الفقرة 49 من الوثيقة CXG 82-2013).

وينبغي أن تغطي عمليات الرقابة (الفقرة 52 من الوثيقة CXG 82-2013):

i. المؤسسات والمنشآت والمعدات والأفراد والمواد.

ii. المنتجات، من المواد الخام وصولاً إلى المنتجات النهائية، بما في ذلك المنتجات الوسيطة.

iii. عمليات الرقابة الوقائية مثل الممارسات الزراعية الجيدة، وممارسات النظافة الجيدة، وممارسات التصنيع الجيدة، ونظم إدارة سلامة الأغذية إن وُجدت (على سبيل المثال، نظام تحليل مخاطر نقطة المراقبة الحرجة).

النتيجة المحتملة

النتيجة المحتملة: الاتساق حيث تتطابق المتطلبات المتصلة مع ممارسات النظافة الجيدة وممارسات التصنيع الجيدة، واحترام أكبر لإدارة الرقابة على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- أن يكون قد تمّ توحيد نطاق عمليات التفتيش على الأغذية (خاصةً فيما يتعلق بممارسات النظافة الجيدة/ ممارسات التصنيع الجيدة) وتبقى في طليعة عملية التفتيش.
- توفر إجراءات معيارية لدى السلطات المختصة لإجراء عمليات التفتيش على تحليل مخاطر نقطة المراقبة الحرجة/ ممارسات النظافة الجيدة/ ممارسات التصنيع الجيدة وتوثيق النتائج.

مصادر الأدلة

- إجراءات المعايير الموثقة.

أنظر أيضاً

أ.3.2.3 تقوم السلطات المختصة بتقديم أو تيسير فعاليات تدريبية دورية لإطلاع الموظفين الذين يتحملون مسؤوليات في مجال الرقابة على الأغذية على آخر المستجدات.

ب.7.1.1

معيار التقييم: تنفّذ السلطات المختصة باستمرار عمليات تحقق وتدقيق في نظم إدارة سلامة الأغذية كجزء من نهجها في تفتيش مشغلي قطاع الأغذية.

التوجيه

تفترض الإدارة الحديثة للرقابة على الأغذية أن يتحمل المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية المسؤولية القانونية الكاملة عن سلامة الأغذية التي ينتجونها. ولذلك يتوقع من المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية أن ينفذوا إجراءات رقابة ذاتية، أي أنظمة سليمة لإدارة سلامة الأغذية وتدابير وقائية لمراقبة سلامة إنتاجهم الغذائي (الفقرتان 11 و19 من الوثيقة CXG 82-2013). ويُعدّ نظام تحليل المخاطر للتحكم في النقاط الحرجة نهجاً يُستخدم على نطاق واسع بين شركات الأغذية في جميع أنحاء العالم. وقد وفر الدستور الغذائي، من ضمن المبادئ العامة لنظافة الأغذية (CXC 1-1969) مبادئ توجيهية بشأن نظام تحليل المخاطر للتحكم في النقاط الحرجة.

بالاضافة إلى العناصر المذكورة في الفقرة ب.6.1.1.، ينبغي أن تنطوي آلية الرقابة أيضاً على مزيج من الإجراءات مثل (الفقرتان 53 و 80 من الوثيقة CXG 82-2013):

i. التفتيش والتحقق والتدقيق، بما في ذلك الزيارات الميدانية.
ii. مراقبة الأسواق.
iii. أخذ العينات والتحليل.
iv. فحص السجلات المكتوبة.
v. الوثائق المتعلقة بالملاحظات والنتائج الأخرى.
vi. دراسة نتائج أي أنظمة تحقق تعتمدها المؤسسة.

النتيجة المحتملة

النتيجة المحتملة: تمتع السلطات المختصة بالقدرة على التحقق من أن المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية قد اعتمدوا إجراءات رقابة ذاتية قائمة على المخاطر استناداً إلى مبادئ نظام تحليل المخاطر للتحكم في النقاط الحرجة.

المؤشرات المحتملة

- تسجيل عمليات التدقيق في نظام تحليل نقطة المراقبة الحرجة ونظم إدارة سلامة الأغذية الأخرى
- مزيج من النهج المستخدمة:
  i. التفتيش والتحقق والتدقيق، بما في ذلك الزيارات الميدانية.
  ii. مراقبة الأسواق.
  iii. أخذ العينات والتحليل.
  iv. فحص السجلات المكتوبة.
  v. الوثائق المتعلقة بالملاحظات والنتائج الأخرى.
  vi. دراسة نتائج أي أنظمة تحقق تعتمدها المؤسسة.

مصادر الأدلة

- وثائق حول عمليات التحقق من/ أو التدقيق في إجراءات الرقابة الذاتية التي اعتمدها المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية.

ب.8.1.1

معيار التقييم: تشمل خطة التفتيش الوطنية التفتيش الروتيني في جميع المزارع المسجلة.

التوجيه

التوجيه: تبدأ السلامة الغذائية على مستوى المزرعة، وفي بعض الحالات في الصناعات التي تزود القطاع الزراعي، مثل صناعة العلف الحيواني، أو موردي المواد الكيميائية الزراعية. ويجب أن يشمل مفهوم سلامة الأغذية "من المزرعة إلى المائدة" واجب السلطات المختصة المعنية بضمان سلامة الأغذية على مستوى المزرعة (أي "عند المصدر" وليس فقط "عند المصب").

ولكي تتحقق عمليات الرقابة، ينبغي تحديد مؤسسات الإنتاج الأولي وتسجيلها، واعتماداً على مستوى المخاطر ينبغي أن يتم تطبيق نظام تفتيش مناسب.

وفي العديد من البلدان النامية، لا يزال القطاع الأولي غير رسمي ويحدث إدماج الخطوات الأولى للسلسلة الغذائية في مرحلة لاحقة بعد أن تتطور الأنظمة. ومع ذلك، قد يختلف الأمر حسب المنطقة والبلد.

ملاحظة: قد تكون هناك بلدان لا تتحقق فيها الرقابة على الإنتاج الأولي إلا فيما يتعلق بالصادرات. ولأغراض معيار التقييم هذا، ولكي تُعتبرعمليات الرقابة هذه قد أُنجزت بالكامل، ينبغي أن تستهدف أيضاً عمليات الإنتاج لاستهلاك السوق المحلية، على الرغم من أن هذه العمليات قائمة على المخاطر.

النتيجة المحتملة

النتيجة المحتملة: حيثما كان ذلك ملائماً، تمارس الرقابة الرسمية على الأغذية في مرحلة مبكرة من السلسلة الغذائية لدعم إجراءات الرقابة في المراحل اللاحقة.

المؤشرات المحتملة

- أن يكون قد تم تحديد مؤسسات الإنتاج الأولي (المزارع، وسفن الصيد، وتربية الأحياء المائية، وصناعة العلف الحيواني، وموردي المواد الكيميائية الزراعية).
- أن يتم تضمين مؤسسات الإنتاج الأولي في خطة التفتيش الوطنية.

مصادر الأدلة

- خطة التفتيش الوطنية.
- قائمة مؤسسات الإنتاج الأولي المسجلة.

أنظر أيضاً

ج.3.1.1 يتم القيام بمحاولات رسمية لتحديد عمليات الرقابة على الأغذية التي غالباً ما لا يؤديها المشغلون/العاملون في قطاع الأغذية بفعالية، ويتم تناول هذه الرقابة في أنشطة تنمية القدرات كما تم تصورها وترتيبها من قبل السلطات المختصة أو بالتعاون معها.

ب.9.1.1

معيار التقييم: يتم تنظيم إجراءات الرقابة الرسمية التي تنفذها مختلف السلطات المختصة على جميع مستويات السلسلة الغذائية لتكون متواصلة ومفهومة وشاملة ومتكاملة استراتيجياً.

التوجيه

عادةً ما تكون عدة سلطات مختصة مسؤولة عن مستويات مختلفة من سلسلة إنتاج الأغذية. وينبغي أن تكفل التركيبة المؤسسية أن تكون جميع المسؤوليات المبينة في النصوص الرسمية واضحة، وأن يتم تجنب الثغرات والحد من الازدواجية. وعلى المستوى التشغيلي، ينبغي توفرمستوى تواصل وتنسيق جيدين بين السلطات المختصة لضمان تنفيذ الولايات المتعلقة بتدابير الرقابة بفعالية. يجب أن يقع دعم ذلك بإجراءات رسمية للتواصل. وذلك كفيل بأن يساعد على ضمان أن تكون عمليات الرقابة الرسمية لمسارات الإنتاج والتجهيز (سلاسل القيمة) مترابطة

على نحو استراتيجي وفعال. ومن الأمثلة على ذلك يمكن ذكر الرقابة على الأدوية البيطرية وبقايا مبيدات الآفات والملوثات الناشئة عن الأسمدة التي تربط الإنتاج الأولي بخطوات أخرى في السلسلة الغذائية. ويشمل ذلك أيضاً التخطيط المشترك بين السلطات المختصة على المستوى المركزي لضمان وضع خطط وطنية متسقة وتنفيذها بشكل فعال على الصعيد المحلي (للخدمات غير الحصرية و/ أو اللامركزية) لضمان التغطية السليمة للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية. ووجود خطة استراتيجية وطنية للرقابة على الأغذية يوفر إطاراً مفاهيمياً لهذا النوع من العمل المتكامل. ومن شأن حسن التنسيق والتواصل الجيد داخل السلطات المختصة وفيما بينها أن يفضي إلى تنفيذ مثل هذا العمل الذي يشكل محور معيار التقييم هذا.

النتيجة المحتملة

قيام السلطات المختصة بتنفيذ عمليات رقابة منسقة من "المزرعة إلى المائدة".

المؤشرات المحتملة

أمثلة على الاتصال والتنسيق بين السلطات المختصة على المستويين المركزي واللامركزي أو المستويات الأقل (مثل البرامج المشتركة، ونقل المعلومات، وإدماج المعلومات المستمدة من سلطات مختصة أخرى في برنامج التفتيش ونهجه).

- الاتفاقات الرسمية (مثل مذكرات التفاهم) بين السلطات المختصّة حول الأدوار والعمليات.
- لجنة رسمية دائمة مشتركة لسلامة الأغذية، مع النص على/ إشارة خاصة لتنسيق التفتيش.
- تأمين اتصالات السلطات المختصة للتغطية المناسبة للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.
- وجود منتدى لضمان التنسيق والتعاون في عمليات الرقابة الرسمية.

مصادر الأدلة

- سجلات المراسلات/ الاتصالات التي تجري على المستويين المركزي والمحلي لضمان اتساق التخطيط الوطني.
- مذكرات التفاهم.
- مهام اللجان الرسمية الدائمة المشتركة.

See also

أ.2.1.1 تقوم السلطات المختصة بإعداد الخطط الاستراتيجية للرقابة على الأغذية التي تُترجم الأهداف المحددة في سياسة الرقابة على الأغذية إلى إجراءات ملموسة.

أ.2.2.1 توجد آلية اتصال رسمية بين السلطات المختصة وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في الرقابة على الأغذية، لتبادل المعلومات ذات الصلة على امتداد السلسلة الغذائية، بدءاً من الانتاج الأولي ووصولاً إلى صحة الانسان.

ب.10.1.1

معيار التقييم: تتوفر وثائق موثوقة وواضحة بشأن المواصفات والمتطلبات الغذائية الرسمية لجميع الموظفين الرسميين الذين يتولون أعمال التطبيق والإنفاذ.

التوجيه

تتمثل الوظيفة الرئيسية للسلطات المختصة في التحقق من أن الأغذية التي ينتجها المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية آمنة بالنسبة للمستهلكين وتتوافق مع اللوائح والمتطلبات الرسمية. ويحتاج الموظفون إلى الوصول بسهولة إلى اللوائح والمعايير والمتطلبات الغذائية، فضلاً عن وثائق داعمة أخرى (المذكرات الداخلية، وما إلى ذلك) لدعمهم في إصدار حكمهم عند إجراء عمليات التفتيش والتدقيق. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً التوجيهات ذات الصلة بأخذ العينات إذا لزم الأمر (الفقرة 70 من الوثيقة CXG 82-2013).

النتيجة المحتملة

تحقيق فهم ملائم للمعايير والمتطلبات الغذائية.

المؤشرات المحتملة

- توفر وثائق رسمية وواضحة بشأن العمليات الغذائية الرسمية لاستخدام المفتشين والموظفين وموظفي الإنفاذ (التي تنتجها السلطات المختصة المسؤولة عن مراقبة الأغذية من المزرعة إلى المائدة).
- توفير الوثائق للمفتشين.

مصادر الأدلة

- الوثائق المتعلقة بالعمليات الغذائية الرسمية (مذكرات داخلية، إرشادات لأخذ العينات، وما إلى ذلك).
- المقابلات مع الموظفين.

ب.11.1.1

معيار التقييم: تتوفر وثائق موثوقة وواضحة للمفتشين تتضمن العقوبات وإجراءات الإنفاذ (بما في ذلك الإشارة إلى المواد القانونية).

التوجيه

أثناء القيام بواجباتهم الرقابية الرسمية، ستنشأ حالات يواجه فيها المفتشون حالات عدم تطبيق القوانين أو حالات يعتبر فيها نظام الرقابة الذاتية على الأغذية الذي ينفذه المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية غير مجدٍ. يحتاج الموظفون إلى وثائق رسمية وواضحة وتوجيهات تشغيلية* توضح إجراءات الإنفاذ والإجراءات الإدارية الأخرى (الفقرتان 49 و80 من الوثيقة CXG 82-2013)، بما في ذلك الإشارة إلى المواد القانونية التي تشمل مجموعة من الجزاءات لمكافحة الأغذية غير الآمنة أو حوادث عدم الالتزام بتطبيق القانون. كما ينبغي تدريب الموظفين

على القيام بأعمال الإنفاذ. ويجب دعم الجزاءات (كما هو مبين) من الناحية المؤسسية والقانونية الإجرائية في سياق العملية القضائية للبلد المعني، وهي متاحة وقابلة للوصول إليها من قبل السلطات المختصة. وينبغي أن تكون الجزاءات الموثقة متاحة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية والقطاع الخاص والمستهلكين.

* **ملاحظة:** من المهم التمييز بين الوثائق والتوجيهات التشغيلية الموجهة إلى موظفي السلطات المختصة من جهة، و"مدونات الممارسات" أو غيرها من المواد الإرشادية الرسمية الموجهة إلى المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية أو المستهلكين.

النتيجة المحتملة

تطبيق إجراءات إنفاذ سلامة الأغذية باستمرار.

المؤشرات المحتملة

- وجود وثائق حول الجزاءات والإجراءات المتصلة بإنفاذ سلامة الأغذية لاستخدامها من قبل المفتشين المعنيين بسلامة الأغذية وموظفي الإنفاذ.
- توفير الوثائق لموظفي السلطات المختصة.
- يتم دعم الجزاءات كما هو موضح من الناحية المؤسسية والقانونية والإجرائية.
- تتاح الجزاءات الموثقة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية والقطاع الخاص والمستهلكين.

مصادر الأدلة

- الوثائق بشأن الجزاءات والإجراءات المتعلقة بإنفاذ سلامة الأغذية.

أنظر أيضاً

أ.7.2.1 تتضمن التشريعات مجموعة من أحكام الإنفاذ الفعالة فضلاً عن الحق في الطعن في القرارات الصادرة عن السلطات المختصة.

ب.12.1.1

معيار التقييم: عندما يتبين أن أحد المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية غير ممتثل للتشريعات، تبلّغ السلطة المختصة رسمياً المشغل بالحاجة إلى تنفيذ إجراءات تصحيحية.

التوجيه

من واجب السلطة المختصة إنفاذ المعايير أو المتطلبات القانونية وضمان تنفيذ المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية لتدابير الرقابة. ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي: (أولاً) تنفيذ التصحيح الفوري لحالة عدم الالتزام بتطبيق القانون والرقابة على المواد الغذائية المتضررة، أو (ثانياً) تحديد إطار زمني معقول لتنفيذ الإجراءات التصحيحية بما يرضي مفتش الرقابة على الأغذية في الحالات التي لا يشكل فيها عدم الالتزام بالتطبيق مصدر خطر داهم.

في سيناريوهات عدم الالتزام بتطبيق القانون العالية الخطورة، ينبغي تنفيذ إجراءات رسمية مناسبة بشأن إنتاج الأغذية لتقليل المخاطر التي يتعرض لها المستهلكون إلى أدنى حد ممكن. ويجب تقييم المخاطر المرتبطة بالأغذية غير المطابقة واتخاذ الإجراءات المناسبة، مما يعني أنه يمكن التخلص من الأغذية أومعالجتها بشكل مناسب أو إعادة توجيهها إلى استخدامات أخرى. على سبيل المثال، إذا لزم الأمر، يمكن وقف إنتاج الأغذية إلى حين إجراء إصلاح أو تصحيح (النقطة التاسعة من الفقرة 39، والفقرة 81 من الوثيقة CXG 82-2013).

النتيجة المحتملة

ضمان السلطات المختصة قيام المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية بتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

المؤشرات المحتملة

- أدلة على أن إجراءات الإنفاذ الرسمية قد اتخذت بعد حالات عدم الالتزام بتطبيق القانون (النسبة المئوية من المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية غيرالملتزمين الذين اتخذت إجراءات الإنفاذ بحقهم).
- إجراءات الإنفاذ المباشرة المتخذة في حالة الخطر المباشر.

مصادر الأدلة

- سجلات المراسلات بشأن الإجراءات التصحيحية.

13.1.1.ب

معيار التقييم: تتابع السلطات المختصة مشغلي قطاع الأغذية الذين يتبين أنهم غير ملتزمين بتطبيق القانون للتحقق من تنفيذهم للإجراءات التصحيحية.

التوجيه

تتكرر حالات عدم الامتثال أحياناً من قبل المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية نتيجة تراخيهم أو إهمالهم. وقد لا تكون بعض الإجراءات التصحيحية كافية أيضاً لضمان الرقابة الكاملة على الأغذية. وينبغي إعادة استعراض أي حالة عدم امتثال قد خضعت لشكل من أشكال تدابير الرقابة الرسمية وإعادة التدقيق فيها في الوقت المناسب (النقطة السادسة من الفقرة 50، والنقطة الرابعة من الفقرة 57، والفقرة 81 من الوثيقة CXG 82-2013). وفي حال تبين فشل الإجراءات التصحيحية أو عدم تنفيذها يجب أن تنفذ السلطة المختصة على الفور تدابير إنفاذ قوية على نحو مناسب لضمان سلامة الأغذية وجودتها.

النتيجة المحتملة

ضمان السلطات المختصة قيام مشغلي قطاع الأغذية بتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

المؤشرات المحتملة

- متابعة من السلطات المختصة للتأكد من أن مشغلي قطاع الأغذية غير الملتزمين بتطبيق القانون قد نفذوا الإجراءات التصحيحية.
- تأكد السلطات المختصة من فعالية الإجراءات التصحيحية التي تم اتّخاذها.
- توثيق حالات عدم الالتزام بتطبيق القانون وإجراءات الإنفاذ اللاحقة.

مصادر الأدلة

- السجلات الرسمية للرقابة على عدد من المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.
- أدلة مستندية على عمليات تحقق السلطات المختصة من تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفعاليتها.
- مقابلات مع المفتشين أو الموظفين المكلّفين بالرقابة على الأغذية لدى المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.

ب.14.1.1

معيار التقييم: تتوفر توجيهات موثوقة وواضحة للمفتشين بشأن تقنيات أخذ العينات، على أن تكون العينات المأخوذة أثناء عمليات التفتيش مناسبة.

التوجيه

يمكن استخدام العينات لدعم أنشطة التفتيش. ويمكن أن يتم ذلك إما نتيجة الاشتباه بعدم الالتزام بتطبيق القانون أو لدعم تنفيذ خطة رصد (أنظر الفقرة ب.1.2.). وعلى أي حال، يجب أخذ العينات بطريقة منهجية لضمان ملاءمة نتائج التحاليل اللاحقة. ولذلك فمن المهم أن:

تتوفر المعدات ذات الصلة للمفتشين لتنفيذ عمليات أخذ العينات.

يحصل المفتشون على توجيه كاف بشأن كيفية أخذ العينات (ونقلها).

ينفذ المفتشون هذه الإرشادات بطريقة مناسبة.

النتيجة المحتملة

أن يدعم أخذ العينات عملية التفتيش على نظم إدارة سلامة الأغذية لدى مشغلي قطاع الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- توفر معدات المعاينة ذات الصلة للمفتشين.
- تقديم إرشادات حول كيفية أخذ العينات (ونقلها) للمفتشين.

- أخذ العينات بشكل مناسب (كعدم وجود تقارير صادرة عن المختبرات تشير إلى أخذ عينات على نحو غير مناسب).
- مراجعة سجلات العينات (بما في ذلك الحجم والنوع ودرجة الحرارة، وما إلى ذلك) منذ مرحلة جمع العينات وصولاً إلى تحليلها، لضمان أخذ جميع العينات بشكل مناسب.

مصادر الأدلة

- سجلات العينات (بما في ذلك الحجم والنوع ودرجة الحرارة، وما إلى ذلك) منذ مرحلة جمع العينات وصولاً إلى التحليل.
- مقابلات مع المفتشين.
- معدات أخذ العينات.
- إرشادات حول كيفية أخذ العينات (ونقلها).

أنظر أيضاً

أ.5.2.2 يتم توفير المعدات والمساحة والمرافق المناسبة لأخذ العينات (مثل أماكن التخزين المضبوطة الحرارة والبنية التحتية اللازمة لنقل العينات إلى المختبرات) لأنشطة الرصد أو المراقبة.

ب.5.1.2 يأخذ برنامج الرصد في الاعتبار الموارد البشرية والمالية والتحليلية المتاحة.

ب.15.1.1

معيار التقييم: تتوفر إجراءات مناسبة لدى السلطات المختصة لضمان حيازة المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية لأنظمة تتبع فعالة.

التوجيه

بإمكان عملية التتبع أن:

i. تساهم في حماية المستهلكين من الأخطار التي تنقلها الأغذية والممارسات التسويقية المخادعة.

ii. تسهل التجارة على أساس وصف دقيق للمنتج.

قد تُطبق أنظمة التتبع (أو أنظمة تتبع المنتجات) على جميع مراحل السلسلة الغذائية أو مراحل محددة منها، من الإنتاج إلى التوزيع. وينبغي أن تكون هذه النظم قادرة على تحديد أية مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية، من حيث يأتي الغذاء (خطوة واحدة إلى الوراء) وإلى حيث يذهب الغذاء (خطوة واحدة إلى الأمام)، (المرجع CXG 60-2006). يُعتبر التتبع أداة أساسية في حالة الطوارئ أو الحوادث المتعلقة بسلامة الأغذية. فهويسمح بتتبع الأغذية غير الآمنة (خطوة إلى الأمام، أو ما بعد العملية التجارية)، وللكشف عن مصدر الأغذية غير الآمنة

(خطوة واحدة إلى الوراء أو ما قبل العملية التجارية). ويسهل ذلك معلومات المصدر والمقصد التي ينبغي أن يقدمها المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية المعنيون. وينبغي أن تتضمن "المعلومات السابقة" تفاصيل عن دفعات الأغذية أو العلف أو الشحنات، أو المكونات، ولاسيما إذا كانت بكميات كبيرة، بما يشمل طبيعة الأغذية أو الأعلاف أو المكونات وتفاصيلها، وتاريخ النقل، واسم مشغل قطاع الأغذية الذي وصلت الأغذية من عنده وعنوانه (أو حتى أبعد من تلك السلسلة، إذا أمكن). وينبغي أن تتضمن "المعلومات اللاحقة" تفاصيل عن دفعات الأغذية أو العلف أو الشحنات، أو المكونات، ولاسيما إذا إذا كانت بكميات كبيرة، بما يشمل طبيعة الأغذية أو الأعلاف أو المكونات وتفاصيلها، وتاريخ النقل، واسم المشغل/ العامل في قطاع الأغذية الذي أرسلت إليه الدفعة وعنوانه. ولا بد لأنظمة التتبع من دعم تحديد كميات المنتجات المتأثرة جراء عدم الالتزام بتطبيق القانون. وينبغي ربطها بخطة وأنظمة إدارة سلامة الأغذية في حالات الطوارئ لجمع المعلومات واستردادها، وتنفيذ الاستجابة (أنظر الفقرات ب.1.3.2. وب.2.3.2. وب.4.3.2.).

النتيجة المحتملة

أن تسمح نظم التتبع المعمول بها لدى المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية بتحديد الكميات غير المطابقة ودعم سحبها أو استردادها إذا لزم الأمر.

المؤشرات المحتملة

- احتفاظ المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية بسجلات الحركات التجارية للأغذية للمرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة.
- أدلة على قيام السلطات المختصة بفرض الاحتفاظ بسجلات حركات الأغذية والكميات المعنية في المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة كمتطلب ضروري.
- قدرة السلطات المختصة على عمل إحصاءات "عند الطلب" حول الإجراءات المتخذة بشأن استرداد المنتجات وتتبع القضايا.

المؤشرات المحتملة

- الوثائق المتعلقة بمتطلبات السلطات المختصة المتصلة بالتتبع.
- أدلة مستندية على تنفيذ هذه المتطلبات.
- سجلات السلطات المختصة بشأن التتبع/ التحقق من جمع البيانات بصورة كافية.

أنظر أيضاً

ب.16.1.1 توجد آليات لسحب المنتجات الملوثة واستردادها بالتعاون مع قطاع الأغذية.

ب.1.3.2 يجري تطوير خطة طوارئ وطنية مناسبة لسلامة الأغذية بطريقة تشاركية وتحديد حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية لتكون بمثابة عامل محفز لتصعيد الاستجابة المناسبة.

ب.2.3.2 توجد آليات لجمع المعلومات وتحليلها للسماح بتحديد الحوادث.

ب.4.3.2 توجد ترتيبات وظيفية للاتصالات وتنفيذ الاستجابة عند حدوث حالة طوارئ تتعلق بسلامة الأغذية.

ب.16.1.1

معيار التقييم: وجود آليات لسحب المنتجات الملوثة واستردادها بالتعاون مع قطاع الصناعات الغذائية[1].

التوجيه

يجب أن تتوفر آليات للتأكد من أن سحب المنتجات أو استردادها يتم في الوقت المناسب، بعد تحديد المنتج الملوث. وفي حين أن هذه الآليات ينبغي أن يعرضها المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية لتخضع للتحقق من جانب السلطات المختصة، فإن تنفيذ عمليات الاسترداد هو من مسؤولية المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية في المقام الأول، مع إبقاء السلطات المختصة على علم تام بما يجري. وينبغي تخطيط آليات السحب والاسترداد واختبارها وتوثيقها. (الفقرتان 62 و63 من الوثيقة CXG 82-2013).

تستند هذه الآليات إلى أنظمة التتبع للسماح، كخطوة أولى، بتحديد المكان الذي تم فيه توزيع المنتج (التتبع الأمامي) ووقف توزيعه. ويُعتبر التواصل مع جميع العملاء (في الصناعة) أمراً ضرورياً لإبلاغهم بالإجراءات المتوقعة التي يجب أن يتخذوها لسحب المنتجات أو استردادها. ويجب تقديم قائمة بجميع العملاء إلى السلطات المختصة. وينبغي تنفيذ ذلك من قبل المشغل/ العامل في قطاع الأغذية الذي تقع عليه مسؤولية الاسترداد. وفي حال تعذر تحديده، أو إذا لم يكن لدى أي مشغل من مشغلي قطاع الأغذية القدرة على ذلك، تتولى السلطات المختصة تنفيذ هذه المهمة بنفسها.

وينبغي أيضاً أن تسمح الخطوة الثانية (التتبع الرجعي) بتحديد أي منتج آخر قد يكون معنياً بدوره (مكوّن مشترك على سبيل المثال). وينبغي أن ينطوي ذلك أيضاً على عمل مشترك مع المشغل/ العامل في قطاع الأغذية المسؤول. كل هذه الخطوات والإجراءات يجب أن توثق بشكل صحيح من قبل كل من السلطات المختصة ومشغلي قطاع الأغذية.

وكخطوة ثالثة، ينبغي أن تقوم السلطات المختصة بالتحقق من أن جميع المنتجات قد تم تتبعها بالفعل وسحبها من السوق، والتعامل معها بشكل مناسب لضمان حماية المستهلك (بمعنى إعادة معالجتها، أو إعادة وضع ملصقات البيانات، أو التخلص منها، وما إلى ذلك). كما يجب أن تحرص السلطات المختصة على أن يتخذ المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية الخطوات اللازمة لإبلاغ المستهلكين عند الضرورة.

النتيجة المحتملة

احتواء توزيع المنتجات الغذائية الضارة.

المؤشرات المحتملة

- توفر خطط السحب والاسترداد للقطاع الخاص ومراجعتها من قبل السلطات المختصة.
- وجود نظام تتبع وظيفي.
- توفر أنظمة لإبلاغ المستهلكين.

[1] منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية، 2012، Guide for developing and improving national food recall systems.

- محاكاة السحب والاسترداد
- إجراءات التحقق التي اتخذتها السلطات المختصة حول فعالية عمليات الاسترداد.

مصادر الأدلة

- خطط الاسترداد والسحب.
- سجلات حالات الطوارئ السابقة ومؤشرات الدروس المستفادة.
- قائمة بجميع العملاء (في الصناعة).

أنظر أيضاً

أ.9.3.1 تتضمن القوانين التزاماً بضمان تتبع الأغذية من المزرعة إلى المائدة.
ب.15.1.1 تتوفر إجراءات مناسبة لدى السلطات المختصة لضمان حيازة المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية لأنظمة تتبع فعالة.

ب.17.1.1

معيار التقييم: حيثما كان ذلك ملائماً، توجد إجراءات رقابة رسمية مطبقة على البيع غير الرسمي للأغذية في الشوارع للحد من مخاطر سلامة الأغذية بالنسبة للمستهلكين.

التوجيه

على الحكومة أن تنظر في مسألة البيع غير الرسمي للأغذية في الشوارع ضمن خطط الرقابة الخاصة بها، إذا اقتضى الأمر. وعادةً ما يقوم بأنشطة البيع غير الرسمي للأغذية في الشوارع مشغلون/ عاملون يتمتعون بثقافة محدودة في مجال سلامة الأغذية ويستخدمون مرافق ومعدات ذات مستوى متدنٍ من الاستثمار، ويمارسون مهنتهم في أماكن تكون غير خاضعة للرقابة عموماً (مثل عدم وجود مكان لغسل اليدين، أو عدم وجود مراحيض، أو سقف أو حماية من عناصر مثل الشمس والغبار والمطر والأبخرة والآفات غير القابلة للسيطرة عليها). وتشكل هذه السيناريوهات خطراً يتمثل في أن الأخطار الغذائية قد تظهر في غياب رقابة كافية. ومن المعترف به أنه من الصعب السيطرة على هذا القطاع بشكل مستمر، وفي حين أن بعض الحكومات تحظر بشكل كامل أنشطة بيع الأغذية غير الرسمي، فإن حكومات أخرى لا تشعر بأنها تملك الصلاحية السياسية اللازمة للقيام بذلك.

اقترحت لجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مبادئ توجيهية إقليمية تقترح أولوية اعتماد قواعد للنظافة التي يمكن استخدامها لوضع آلية مناسبة لفحص أغذية الشوارع وتجار المواد الغذائية في الشوارع {CCAFRICA (CAC / GL 22R-1997 ، الخطوط التوجيهية الإقليمية الموصى بها لتصميم تدابير مراقبة الأغذية في الشوارع (في أفريقيا)، CCASIA (CAC / RCP 76R-2017 المدونة الإقليمية

للممارسات الصحية للأغذية المتداولة في الشوارع (في آسيا) ، CCLAC (CAC / RCP 43R-1995 المدونة الإقليمية للممارسة الصحية لإعداد وبيع أغذية الشوارع (أمريكا اللاتينية والكاريبي)، و CCNEA (CAC / RCP 71R-2013) مدونة السلوك الإقليمية للأغذية المتداولة في الشوارع (الشرق الأدنى)}[2].

النتيجة المحتملة

التخفيف بشكل مناسب من مخاطر سلامة الأغذية الناجمة عن أنشطة البيع غير الرسمي للأغذية.

المؤشرات المحتملة

- المواد القانونية التي تسمح بإجراء عمليات الرقابة.
- أن تتضمن سياسة قطاع الأغذية غير النظامية مبادئ توجيهية تقنية، ومدونات للممارسات، والشروط المتعلقة بالأشخاص المشاركين في إعداد الأغذية وبيعها في الشوارع.
- نتائج عمليات الرقابة التي يجري تنفيذها.

مصادر الأدلة

- السياسات الغذائية غير الرسمية/ الأحكام القانونية.
- سجلات عمليات الرقابة.
- مقابلات مع السلطات المختصة المسؤولة عن الصحة العامة في المناطق الحضرية، أو الصحة البيئية.

See also

ج.1.1.1 تقوم السلطات المحلية بتحليل الاحتياجات على مستوى تنمية قدرات مشغلي قطاع الأغذية بهدف توجيه حملات التوعية والبرامج التدريبية والتعليمية والتخطيط لها.

ج.2.1.1 حيث يتم تحديد الاحتياجات، تكون الاستفادة من أنشطة تنمية القدرات أو تنفيذها مباشرةً من قبل السلطات المختصة لتحسين قدرة مجموعة من المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية (المنتجين الأوليين، والمصنعين، والتجار الصغار، وبائعي الأغذية، وما إلى ذلك) على فهم متطلبات اللوائح/ التشريعات الغذائية.

[2] يرجى الرجوع أيضاً إلى:
الممارسات الصحية الجيدة في إعداد وبيع الأغذية في الشوارع في أفريقيا، منظمة الأغذية والزراعة، 2009.
ممارسات النظافة الجيدة في إعداد وبيع الأغذية على الطرق العامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منظمة الأغذية والزراعة، 2009.
المتطلبات الأساسية لسلامة الأغذية للأغذية المستعملة في الشوارع ، منظمة الصحة العالمية ، 1996.

ب.2.1
إجراءات الرقابة على الواردات

الحصيلة الإجمالية

التخطيط لعمليات الرقابة على المنتجات الغذائية المستوردة وتنفيذها بطريقة تكفل سلامة الأغذية وجودتها، بما يتماشى مع عمليات الرقابة المحلية (CXG 47-2003).

ب.1.2.1

معيار التقييم: يتم تحديد المستوردين من خلال نظام تسجيل ويتم إنشاء سجلات خاصة توثق درجة التزامهم بتطبيق القانون مع مرور الوقت.

التوجيه

على أي نظام رقابة على الأغذية المستوردة يكون قائماً على المخاطر أن يؤمّن الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات المنظمة وذات الصلة حول المنتجات الغذائية، وبلد المصدر، وتاريخ التزام المستورد. ومن أجل بناء قاعدة للمعلومات من هذا القبيل، لا بد من أن يتوفر نظام يسمح بتحديد المستوردين ويربطهم بما يلي:

i. سجلات التزامهم بتطبيق القانون في شحناتهم.

ii. سجل التزامهم بتطبيق ممارسات الاستيراد الجيدة.

iii. موثوقية برامج التحقق من الموردين الأجانب.

وقد يختلف النظام لناحية اسمه (سواء سُمّي بنظام التسجيل أو التصريح أو الترخيص أو غير ذلك) ويمكن أن يشمل اعتماداً رسمياً لنظام إدارة سلامة الأغذية للمستوردين، بطريقة مماثلة لتلك التي يتبعها المشغلون/العاملون في قطاع الأغذية. وفي بعض البلدان، سيؤدي ذلك إلى إصدار تراخيص تستند إلى الالتزام بتطبيق ممارسات الاستيراد الجيدة، على سبيل المثال، في حين أن بلداناً أخرى تصدر تصاريح لواردات محددة (مثل الأغذية عالية المخاطر). وعلى هذا الأساس، يمكن للسلطات المختصة أن تقوم بتطوير ملامح المستوردين لتتبع سجل الالتزام بتطبيق القانون ووضع قاعدة بيانات عن المستوردين لإرشاد عملية تصنيف المخاطر.[3]

النتيجة المحتملة

أن يكون تاريخ التزام المستوردين بتطبيق القانون معروفاً ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط القائمة على المخاطر.

3 أنظر أيضاً: منظمة الأغذية والزراعة، Risk Based Imported Food Control Manual، القسم 2، 2016.

المؤشرات المحتملة

- وجود نظام رقابة قائم على المخاطر للمستوردين (سواء كان للتسجيل أو التصريح أو الترخيص أو الأذون).

مصادر الأدلة

سجل المستوردين المتاح والمحدّث بمعلومات عن:

سجل الالتزام بتطبيق القانون للمستوردين.

الالتزام بتطبيق ممارسات الاستيراد الجيدة.

موثوقية برامج التحقق من الموردين الأجانب.

أنظر أيضاً

ب.3.2.1. تقوم السلطات المختصة بتصميم واعتماد برنامج متماسك قائم على المخاطر لتدابير الرقابة يستند إلى المعلومات ذات الصلة ويتكيف مع تطور الحالات.

ج.3.1.1. يتم القيام بمحاولات رسمية لتحديد عمليات الرقابة على الأغذية التي غالباً ما لا يؤديها المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية بفعالية، ويتم تناول هذه الرقابة أنشطة تنمية القدرات كما تم تصورها وترتيبها من قبل السلطات المختصة أو بالتعاون معها.

ب.2.2.1

معيار التقييم: يتم إعداد ونشر دليل ممارسات الاستيراد الجيدة ويتم استخدامها كأساس لإجراءات الرقابة على المستوردين.

التوجيه

تحدد ممارسات الاستيراد الجيدة الشروط الأساسية التي يجب أن يستوفيها المستوردون. وعلى هذا النحو، فهي تشكل مرجعاً مفيداً لكل من السلطات المختصة والمستوردين لتنظيم سلامة الأغذية وجودة الأغذية المستوردة. وينبغي أن تشمل تدابير النظافة الأساسية والمتعلقة بظروف التخزين، والمبنى، والمعدات، والأفراد بما يتفق مع المبادئ العامة للدستور الغذائي المتعلقة بالنظافة الغذائية. كما يجب إدراج شروط استيراد المنتجات، وإجراءات حفظ الوثائق، واستقبال المنتج المستورد وتقييمه، فضلاً عن الأساس لقيام المستوردين بوضع آلياتهم الرقابية الخاصة.[4]

في حين أن ممارسات الاستيراد الجيدة هذه تدعم نمو مجموعة فرعية مسؤولة مهنياً من المشغلين/ العاملين في

[4] أنظر أيضاً: منظمة الأغذية والزراعة، Risk Based Imported Food Control Manual، القسم 2، 2016.

قطاع الأغذية، فهي أيضاً تشكل أساساً لرقابة السلطات المختصة على المستوردين كأي فئة أخرى من المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.

النتيجة المحتملة

أن يتحمل المستوردون المسؤولية الرئيسية عن سلامة الأغذية التي يستوردونها.

المؤشرات المحتملة

- تم وضع مجموعة من ممارسات الاستيراد الجيدة، تتوافق مع المبادئ العامة للدستور الغذائي المتعلقة بالنظافة الغذائية، وتشمل:
  - شروط استيراد المنتجات.
  - تدابير النظافة الأساسية المتعلقة بشروط التخزين، والمبنى، والمعدات، والأفراد.
  - استقبال المنتج المستورد وتقييمه.
  - الاحتفاظ بالوثائق.
  - الأسس التي يستند إليها المستوردون لوضع آلياتهم الرقابية لخاصة.
- المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية على دراية بممارسات الاستيراد الجيدة.

مصادر الأدلة

- ممارسات الاستيراد الجيدة.
- تقارير تفتيش المستوردين على أساس ممارسات الاستيراد الجيدة.
- مقابلات مع المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية. .

ب.3.2.1

معيار التقييم: تقوم السلطات المختصة بتصميم واعتماد برنامج متماسك قائم على المخاطر لتدابير الرقابة يستند إلى المعلومات ذات الصلة ويتكيف مع تطور الحالات.

التوجيه[5]

تعتبر برامج الرقابة المنظّمة ضرورية لضمان أن مسار العمل مصمّم لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، وعبرتسلسل

[5] أنظر أيضا: القسم 4 و5 من ملحق الوثيقة CXG 47 – 2003

منطقي، فهي تمكّن من تقييم ما إذا كانت النتائج المقدمة ستضمن فعلياً بلوغ النتائج. يمكّن اعتماد برنامج قائم على المخاطر في الرقابة على الأغذية المستوردة السلطات من نشر موارد التفتيش الخاصة بها حيث تتركز أكبر المخاطر، وبالتالي من تحقيق أقصى قدر من المنافع (الفقرة 24 من الوثيقة CXG 26-1997). وتشكل ملامح المخاطر بالنسبة للأغذية المستوردة أداة أساسية لبناء هذه البرامج القائمة على المخاطر. ومن الأمثلة على المعلومات التي يجب أن تأخذها ملامح المخاطر في الحسبان ما يلي:

i. معلومات عن نوع المنتج والمخاطر الكامنة فيه.

ii. بلد المنشأ وموثوقية شهادة التصدير.

iii. مصداقية المستورد، بما في ذلك نظام الرقابية الذاتية و/ أو استخدام عمليات التصديق على الشحنات (الفقرة 45 من الوثيقة CXG 82-2013).

iv. المعلومات المستنتجة من رفض شحنات المواد الغذائية ، RASFF ، INFOSAN، الخ

لوضع ملامح المخاطر المتصلة بالأغذية المستوردة، ينبغي استقاء المعلومات من مصادر مثل:

i. عمليات تصنيف المخاطر (أنظرالفقرة د.2.3.1.).

ii. ملامح المخاطر (أنظرالفقرة د.3.3.1.).

iii. مواصفات المستوردين (أنظر الفقرة ب.1.2.1.)، بما في ذلك المعلومات المستنتجة من عمليات تسجيل/ ترخيص المستوردين، عمليات الرقابة التي يتضح تنفيذها لممارسات الاستيراد الجيدة، نتائج الرقابة على عمليات استيراد سابقة.

iv. عمليات الرقابة على صادرات بلدان المصدر (أنظر الفقرة ج.1.2.)، أي عن طريق عمليات التدقيق أو الاعتراف أو غير ذلك من اتفاقيات المعادلة.

بهدف تحديد البرنامج القائم على أخذ المخاطر بعين الاعتبار، يمكن ربط مستويات مختلفة من المخاطر بأنواع مختلفة من التفتيش، تتراوح بين مراجعة الوثائق البسيطة، مروراً بالتفتيش البصري للشحنة (التحقق من الهوية) ووصولاً إلى أخذ العينات والتحليل، استناداً إلى آلية محددة[6].

وينبغي أن يظهر هذا البرنامج أيضاً القدرة على التكيف مع تغير الظروف باعتبارها سمة جوهرية، مثل تشديد عمليات الرقابة أو التخفيف من شدّتها وفقاً لنتائج إجراءات الرقابة السابقة (النقطة الأولى من الفقرة 81 من الوثيقة CXG 82-2013).

النتيجة المحتملة

أن تستخدم موارد السلطات المختصة للرقابة على شحنات الأغذية المستوردة بأقصى قدر من الكفاءة لحماية المستهلكين.

المؤشرات المحتملة

> توفر مواصفات للأغذية المستوردة ومضمونها، ومصادر المعلومات لهذه المواصفات.

[6] أنظر أيضاً: منظمة الأغذية والزراعة، Risk Based Imported Food Control Manual، القسم 2، 2016.

- وجود برنامج رقابة قائم على أخذ المخاطر بعين الاعتبار، وتدابير مختلفة وفقاً لمخاطر المنتجات.
- درجة تفاعل هذا البرنامج مع المخاطر أو الظروف الجديدة.

مصادر الأدلة

- مواصفات الأغذية المستوردة.
- برنامج مراقبة الأغذية المستوردة.
- تقرير الأنشطة السنوي.

أنظر أيضاً

ب.1.2.1 يتم تحديد المستوردين من خلال نظام تسجيل ويتم إنشاء سجلات خاصة توثق درجة التزامهم بتطبيق القانون مع مرور الوقت.

ج.1.1.2 يتم دعم السلطات المختصة لتطوير العلاقات التجارية الثنائية أو الاقليمية عبر اتباع نهج تواصل مفتوح ونشط بشأن لوائح سلامة الأغذية وجودتها، فضلاً عن إجراءات الرقابة ومتطلبات التوثيق.

ج.2.1.2 يتمكن الشركاء التجاريون من الوصول بسهولة إلى أحدث المعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية ومتطلبات الجودة والرقابة.

ج.4.1.2 تتمتع السلطات المختصة في البلدان المصدرة والمستوردة بالقدرة على الوصول إلى ترتيبات واتفاقيات التعاون المتعلقة بتدابير الرقابة على فئات معينة من المنتجات الغذائية والمحافظة عليها بما يسمح بالمتاجرة بها.

د.2.3.1 تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.

د.3.3.1 عند الضرورة، تستخدم السلطات المختصة توصيف المخاطر لتوجيه وإرشاد نشر مواردها نحو أعمال الرقابة الرسمية.

ب.4.2.1

معيار التقييم: يجري تشغيل برنامج الرقابة على الواردات الذي يراعي المخاطر على النحو المقرر، مع مراعاة الموارد المتاحة.

التوجيه[7]

تستلزم برامج الرقابة على الأغذية المستوردة في العموم حداً أدنى من إجراءات الرقابة على الحدود، سواء كان ذلك تدقيقاً وثائقياً أم فحصاً مرئياً، والتحقق من الهوية والنزاهة الظاهرة (مثل عدم وجود علامات على حدوث ذوبان أو أية قذارة أو ضرر ناجم عن حشرة أو قوارض، أو فحص حسي)، أو أخذ العينات لإجراء تحليل مخبري. لذلك يجب أن يكون المفتشون حاضرين وقادرين على أداء أي مستوى من الرقابة مطلوب منهم، حسب نوع السلع

[7] أنظر أيضاً: منظمة الأغذية والزراعة، Risk Based Imported Food Control Manual، القسم 4، 2016.

المستوردة. وينبغي أيضاً أن تتطابق أعداد الموظفين مع المهارات والكفاءات المطلوبة، ولاسيما فيما يتعلق بمنتجات محددة عالية المخاطر. وقد يكون من الاستراتيجي استعراض توزيع الموظفين تبعاً لحجم الأغذية المستوردة وأنواعها عند نقاط تفتيش حدودية محددة. وفي حال عدم تمكن الموظفين الموزعين من تغطية جميع نقاط التفتيش الحدودية، ينبغي اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالسياسات استناداً إلى المخاطر من قبيل القيود المفروضة على أنواع الأغذية التي يمكن استيرادها عند نقاط تفتيش حدودية محددة، وأوجه التعاون مع السلطات المختصة الأخرى لتفويض مهام محددة، وما إلى ذلك. ويمكن أن ينعكس ذلك أيضاً عند تكرار برنامج الرقابة في نسخ أخرى.

النتيجة المحتملة

تنفيذ المهام والإجراءات المرتبطة بالتفتيش على شحنات الأغذية كما هو مخطط لها.

المؤشرات المحتملة

- وجود موظفين مؤهلين في نقاط التفتيش الحدودية المخصصة وفقاً لحجم الواردات وأنواع الرقابة.
- استخدام أساس منطقي لتوزيع الموظفين.
- أدلة على أن الموظفين مخولين بتنفيذ إجراءات الرقابة على الواردات كما هو مقرر.
- إعادة النظر في برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة عند تكراره مع الوقت.
- احتواء التفويض أو مذكرات التفاهم بين السلطات المختصّة المعنية بالمراقبة الحدودية على مهام محددة.

مصادر الأدلة

- برنامج الرقابة على الأغذية المستوردة (مع تنقيحات سنوية محتملة).
- التقارير السنوية.
- مقابلات مع الموظفين.
- مذكرات التفاهم أو اتفاقيات التفويض المشابهة.

ب.5.2.1

معيار التقييم: تتوفر إجراءات تفصيلية لمراقبة الحدود، وتكون متاحة لجميع العاملين في نقاط التفتيش الحدودية، ويجري تنفيذها.

التوجيه

في إطار البرنامج العام للرقابة على الواردات الذي يجب أن يكون قائماً على المخاطر، لا يجوز ترك الموظفين من دون توجيهات محددة حول كيفية العمل واتخاذ القرارات من ضمن صلاحياتهم. لذا ينبغي وضع إجراءات تشغيل موحدة لدعم الموظفين (الفقرة 70 من الوثيقة CXG 82-2013) من خلال عمليات أساسية مثل:

مراجعة الوثائق والمصادقة على الشهادات.

قرار تفتيش الشحنة أو عدم تفتيشها.

طرق تفتيش الشحنة.

قرار الإفراج (أو عدم الإفراج) عن الشحنة.

تنفيذ برامج محددة لأخذ العينات.

توجيهات مفصلة لأخذ العينات من الشحنة.

توجيهات في حالة عدم المطابقة (بما في ذلك خيارات مختلفة مثل جعلها مطابقة، أوالتخلص منها، أو إعادة تجهيزها، أو تحويل وجهة استخدامها، أو إعادتها إلى المورّد، أو إعادة تصديرها، وما إلى ذلك).

إن لم تعمل السلطات التي تقوم بعمليات تفتيش الواردات الغذائية وفق المعايير والقواعد والاجراءات ذاتها على جميع نقاط التفتيش الحدودية، سرعان ما سيكتشف التجار ما هي نقاط التفتيش الحدودية الأسهل لاجتياز شحنات الأغذية ذات الجودة الأقل أو ذات المخاطر الأكبر لسلامة الأغذية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الموظفون على معرفة بالشروط الأساسية لقدرات نقاط الدخول من حيث اللوائح الصحية الدولية [8].

النتيجة المحتملة

تنفيذ عمليات الرقابة بطريقة منسقة بين جميع نقاط التفتيش الحدودية ومتناسقة بين جميع السلطات المختصة.

المؤشرات المحتملة

- الأدلة على الاجراءات المتاحة بشكل ملموس عند نقاط التفتيش الحدودية:
  - مراجعة الوثائق والمصادقة على الشهادات.
  - قرار تفتيش الشحنة أو عدم تفتيشها.
  - طرق تفتيش الشحنة.
  - قرار الإفراج (أو عدم الإفراج) عن الشحنة.
  - تنفيذ برامج محددة لأخذ العينات.
  - توجيهات مفصلة لأخذ العينات من الشحنة.
  - توجيهات في حالة عدم المطابقة (التخلص، إعادة التجهيز، وما إلى ذلك).
- الأدلة التي تبين الاجراءات المتخذة وفقاً للتوجيهات.

[8] منظمة الصحة العالمية، Joint external evaluation tool: International Health Regulations (أداة التقييم الخارجي المشترك: اللوائح الصحة الدولية، 2005).

مصادر الأدلة

- الاجراءات الموثقة.
- المعاينة البصرية لمسار العمل من قبل المفتشين.

ب.6.2.1

معيار التقييم: يتوفر نظام يسمح بالإخطار (و/ أو الإخطار المسبق) لشحنات الأغذية المستوردة، مدعوماً بوجود متطلبات توثيق واضحة يتعين على المستوردين تقديمها.

التوجيه

تحتاج السلطات المختصة إلى أن تتلقى في الوقت المناسب معلومات محددة عن شحنة الأغذية المستوردة لاتخاذ قرار بشأن كيفية المضي قدماً، وفقاً للاجراءات المعمول بها للنوع المعيّن من المواد الغذائية ومنشأها. ويتم ذلك من خلال:

- الإخطار المسبق = معلومات عن الأغذية المستوردة التي يتم تقديمها للسلطة المختصة قبل وصول الأغذية إلى البلد المستورد.
- الإخطار = معلومات عن الأغذية المستوردة التي يتم تقديمها للسلطة المختصة عندما تصل الأغذية إلى البلد المستورد أو في غضون 48 ساعة من وصولها و/ أو يمكن دعم الإخطارات المسبقة من خلال نموذج موحد يحدد طبيعة الشحنة (أي نوع من الأغذية)، واسم المرسِل والمرسَل إليه، والوجهة المقصودة للمنتج الغذائي، وحالة المواد الغذائية المعنية على مستوى التفتيش، وجميع المعلومات الأخرى التي تحتاجها السلطات المختصة. ويتعين أن يكون ذلك مطابقاً للمتطلبات المحددة، مثل أنواع الشهادات التي ينبغي أن تصاحب الشحنات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بسلامة المواد غير الغذائية (كشهادات الصحة الحيوانية أو الصحة النباتية).

ويحتاج المستوردون إلى معرفة نوع المعلومات التي عليهم تقديمها من دون أي غموض، حيث لا ينبغي أن يضطر المفتشون بدورهم إلى اقتفاء آثار المعلومات المفقودة، ولا أن يأخذوا في الاعتبار المعلومات الأخرى (أي أنواع أخرى من الشهادات) بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة أو بدلاعنها.

يجب أن يكون هناك نظام لتوجيه المعلومات المتعلقة بالشحنات (القادمة) إلى السلطة (السلطات) المختصة وفق جداول زمنية مناسبة بما يسمح باتخاذ التدابير ذات الصلة بالتنسيق مع سلطات مختصة أو مؤسسات أخرى (مثل الجمارك).

يُفضَل الإخطار المسبق عندما يتم تقييم شحنات الأغذية الفردية لتحديد كميات عالية المخاطر قد تخضع للتفتيش، ولتقديم توصية برفض الشحنات غير المقبولة. وهذا يسمح للسلطات المختصة بمراجعة الوثائق المقدمة مسبقاً، وإذا لزم الأمر، بالتخطيط والاستعداد لأخذ عينات، والحجر الصحي، و/ أو إجراء أي عملية رقابة رسمية استراتيجية أخرى قد تُعتبر ضرورية.

- يُعتبر الإخطار عند وصول البضاعة أو في غضون 48 ساعة من وصولها، إجراءً مناسباً للمنتجات المنخفضة المخاطر وعندما يتم احتجاز المنتج لتفتيشه في منشأة التخزين التابعة للمستوردين[9].

[9] أنظر أيضاً: منظمة الأغذية والزراعة، Risk Based Imported Food Control Manual، القسم 2، 2016.

النتيجة المحتملة

أن يستند اتخاذ القرارات بشأن تدابير الرقابة ذات الصلة على الشحنات إلى المعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب.

المؤشرات المحتملة

- أن يتم الإخطار المسبق أو الإخطار بشكل رسمي عن كل شحنة من المواد الغذائية المستوردة.
- قدرة السلطات المختصة على إظهار أنه يتم العمل بالنظام (أدلة على حصول الإخطارات (المسبقة) في الوقت المناسب).
- يتم إعلام المستوردين/ حصولهم على طبيعة المعلومات التي يتعين عليهم توفيرها بهدف الاستيراد.
- مجموعة الوثائق المطلوبة (مثل أنواع الشهادات التي يجب أن تصاحب الشحنات).
- عدم وجود قضايا خطيرة أثارها مستوردو المواد الغذائية مؤخراً.

مصادر الأدلة

- الإخطارات/ الإخطارات المسبقة.
- نماذج تتبع نسقاً موحداً للإخطارات (المسبقة) تحدد:
- طبيعة الشحنة (نوع الأغذية).
- اسم المرسِل والمرسَل إليه.
- الوجهة المقصودة للمنتج الغذائي.
- حالة الأغذية المعنية على مستوى التفتيش.
- المتطلبات المتعلقة بالوثائق/ المعلومات الخطية.
- وجهة نظر آخر المستوردين/ المستوردين الجدد (يمكن وضع استبيان قصير لهذا الغرض).

ب.7.2.1

معيار التقييم: يوجد نظام للتخليص المسبق عند استيراد منتجات معينة، مدعوماً بمتطلبات توثيق واضحة.

التوجيه

تحتاج بعض المنتجات الغذائية إلى عناية خاصة (أ) بسبب مستوى خطورتها أو (ب) لشدة قابليتها للتلف بحيث لا يمكن أن تتحمل حصول تأخير في معالجة المعلومات على الحدود. وفي هذه الحالات، من الضروري أن يكون هناك نظام يسمح للسلطات المختصة بالحصول على معلومات ووثائق حديثة ويعطيها صلاحية التحرك في الوقت المناسب (قبل أن يتم شحن الدُفعة على سبيل المثال).

وكمثال عن هذه الأنظمة، آلية"التخليص المسبق" وهي عملية تكلَف بها الحكومة وتعتمد على معلومات التحقق من المنتج (مثل تفاصيل إجراءات أخذ العينات، والنتائج التحليلية) التي يتعين تقديمها إلى السلطات المختصة قبل وصول الدفعة إلى الحدود. تحدد الرقابة على الأغذية المستوردة ما هي المعلومات المطلوبة والجهة المسؤولة عن توفيرها (أي البلد المصدّر، أو طرف ثالث مستقل معترف به، أو المستورد). يمكن للسلطة المختصة اتخاذ القرار بشأن قبول الدفعة قبل أن يتم شحنها، مما يقلل من إمكانية تدهور منتج قابل للتلف.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز استخدام النتائج المخبرية المسجلة خارج عملية محددة سلفاً كجزء من عملية اتخاذ القرار لأنه من المستحيل التحقق من صحة تلك المعلومات[10].

النتيجة المحتملة

أن يستند اتخاذ القرارات بشأن تدابير الرقابة ذات الصلة على الشحنات إلى المعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب.

المؤشرات المحتملة

- توفر نظام للتخليص المسبق.
- أدلة على أن النظام يجري استخدامه وأنه يعمل بفعالية.
- مجموعة المتطلبات المحددة لناحية الوثائق/ المعلومات.

مصادر الأدلة

- توثيق طلبات ما قبل التخليص.
- المتطلبات المتعلقة بالوثائق/ المعلومات الخطية.
- وجهة نظر آخر المستوردين/ المستوردين الجدد (يمكن وضع استبيان قصير لهذا الغرض).

ب.8.2.1

معيار التقييم: تتوفر مرافق تفتيش كافية لموظفي التفتيش من حيث التصميم والشكل والقدرات الملائمة في جميع المواقع ذات الصلة.

التوجيه

عندما يتم استيراد الأغذية (أو شحنة يُحتمل أن تتكون من الأغذية)، يجب عموماً أن يتم فحص البضاعة في مرحلة من المراحل، سواء كان ذلك من خلال فحص وثائقي، أو فحص بصري، أو أخذ العينات للتحليل المخبري. وهذا يعني أن المفتشين يجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى السلع والمرافق اللازمة لتفتيش السلع الغذائية (الفقرة 38 من الوثيقة 1997-26). وفي بعض الحالات، قد يحتاج المفتشون إلى احتجاز الشحنات فعلياً لأسباب تتعلق بالتفتيش أو بالإنفاذ. ولا بد من إتاحة المرافق لفحص الشحنات، وأخذ العينات والاحتجاز المادي لبعض

[10] أنظر أيضاً: منظمة الأغذية والزراعة، Risk Based Imported Food Control Manual، القسم 2، 2016.

الشحنات. وتحتاج بعض المنتجات المحددة، مثل المنتجات العالية المخاطر (التي تتطلب تفتيشاً مادياً محدداً أو إجراءات أخذ العينات)، أو المنتجات القابلة للتلف، وجود مرافق محددة (سلسلة التبريد، غرفة مضبوطة الحرارة للتفتيش) والمعدات. ولأسباب استراتيجية، إذا كانت بعض الأغذية تتطلب مرافق محددة لأخذ العينات لا يمكن توفيرها في جميع نقاط التفتيش الحدودية، فقد يتم وضع نظام لنقاط تفتيش حدودية معينة وإعلام المستوردين بها. كما يجب توفر مرافق للتخلص الآمن من الأغذية غير المطابقة[11] (الفقرة 22 من ملحق الوثيقة CXG 47-2003).

النتيجة المحتملة

وجود مرافق مناسبة للتفتيش تسمح بتنفيذ عمليات التفتيش الصحيحة على شحنات الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- وجود مرافق من أجل:
  - i. فحص الشحنات.
  - ii. أخذ العينات.
  - iii. احتجاز بعض الشحنات.
- وجود نظام مخصص لنقاط التفتيش الحدودية يحتوي على مرافق محددة لأخذ العينات (أي للمنتجات الغذائية العالية المخاطر والمنتجات القابلة للتلف) وتم إعلام المجتمع المستورد بوجوده.
- وجود مرافق للتخلص الآمن من الأغذية غير المطابقة.

مصادر الأدلة

- قائمة بمرافق التفتيش.
- ملاحظات من المقيّمين.

أنظر أيضاً

أ.6.1.2 ترصد السلطات المختصة في الموازنات/ الميزانيات الموارد المالية اللازمة لشراء البنى التحتية والمعدات الأساسية (المكاتب واللوجستيات ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك) وتجديدها وصيانتها.

أ.7.1.2 ترصد السلطات المختصة في الموازنات/ الميزانيات التمويل اللازم لأنشطة أخذ العينات المتعلقة برصد مخاطر سلامة الأغذية ذات الأولوية، فضلاً عن مراقبة صحة الانسان ذات الصلة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.

أ.1.2.2 تحظى خدمات الرقابة على الأغذية بأماكن استضافة مناسبة ومرافق خاصة في جميع المواقع التي يجري فيها الاضطلاع بأعمال رسمية للرقابة على الأغذية.

[11] أنظر أيضاً: منظمة الأغذية والزراعة، Risk Based Imported Food Control Manual، القسم 4، 2016.

أ.4.2.2 يكون الموظفون الذين ينفذون أنشطة التفتيش والرصد والمراقبة قادرين على الوصول إلى تكنولوجيا حديثة وموثوقة من أجل التواصل السريع في المكاتب المركزية والمحلية.

ب.9.2.1

معيار التقييم: تحرص السلطات المختصة على أن يكون التعاون بينها وبين المؤسسات الأخرى على نقاط التفتيش الحدودية فعالاً وعلى أن ترتبط مراقبة الحدود بالرقابة المحلية على الأغذية.

التوجيه

يتطلب استيراد الأغذية إجراء أنواع مختلفة من الفحوص من قبل السلطات الحكومية المختلفة. وبالإضافة إلى سلامة الأغذية ومراقبة الجودة، تفرض مصلحة الجمارك عادةً رسوماً على البضائع التي سيتم استيرادها وبيعها. ومن الضروري أيضاً إجراء فحوص أمنية، لأن الأصناف التي يجري استيرادها لأغراض غير مشروعة يمكن أن تكون مخفية داخل أية شحنة، بما في ذلك الأغذية. كما أن عمليات التفتيش على المنتجات الغذائية تشمل عادةً إجراءات تَحَقق لأغراض مثل الصحة النباتية والحيوانية. ويمكن أن تتولى إجراءات التحقق السلطات المختصة التي لديها أيضاً ولاية بشأن سلامة الأغذية.

وفيما يتعلق بأعمال الرقابة على المنتجات الغذائية: في حال طلب إلى عدة سلطات مختصة تفتيش الشحنات المستوردة والتحقق منها، ينبغي أن يتيح الإطار المؤسسي درجة فعالة من التكامل والتنسيق (الفقرة 6 من الوثيقة CXG 47-2003 والفقرة 19 من الوثيقة CXG 26-1997). وللقيام بذلك على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، تعتبر الاتفاقيات الرسمية ومذكرات التفاهم أدوات مفيدة لضمان أن السلطات المختصّة والشركاء الآخرين يعرفون مسؤولياتهم والإجراءات المطلوب منهم اتباعها. ويتطلّب تنفيذ هذه الاتفاقيات المراقبة والمراجعة بشكل دوري (الفقرة 54 من الوثيقة CXG 26-1997).

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تكون إجراءات الرقابة على الواردات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظام الرقابة المحلية من خلال وظائف الإنذار المبكر والتتبع لضمان إزالة المنتجات المستوردة غير الآمنة من الأسواق المحلية، والتي كان من الممكن إعطاء الإذن بتوزيعها على سبيل المثال. وفي حالات أخرى حيث يشير التخطيط القائم على أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى أن المنتج منخفض المخاطر، قد تختار البلدان "نظاماً خفيفاً" لمراقبة الحدود (مثل عمليات التحقق من الوثائق فقط)، مع تضمين المنتج في برامج الرصد المحلية، أو برنامج التفتيش في مرحلة البيع بالتجزئة. في هذه الحالة، يجب أن يكفل الاتصال والتنسيق بين السلطات المختصة المسؤولة عن عمليات الرقابة على الواردات والسلطات المختصة بالرقابة المحلية وجود وعي متبادل بشأن الخيارات، وأن تنعكس أوجه التكامل هذه بشكل جيد في كل برنامج عمل من برامج هذه السلطات المختصة[12].

[12] أنظر أيضاً: منظمة الأغذية والزراعة، Risk Based Imported Food Control Manual، القسم 2، 2016.

النتيجة المحتملة

تدعم النتائج المشتركة للسلطات المختصة والمؤسسات الأخرى المتعاونة في مجال تفتيش النقاط الحدودية بشكل فعال احتياجات الرقابة الرسمية على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- قيام علاقات تفاهم واضح وتعاون رسمي بين السلطات الشريكة والسلطات المختصة وتطبيقها واستعراضها بشكل دوري
- أدلة على وجود صلة بين الرقابة على الواردات ونظام الرقابة المحلية من خلال:
  - i. وظائف الإنذار المبكر.
  - ii. أنظمة التتبع.
  - iii. إدراج المنتجات المستوردة المنخفضة المخاطر في برامج الرصد المحلية أو برنامج التفتيش على صعيد البيع بالتجزئة.
  - iv. الاتصال والتنسيق والتوعية المتبادلة بخصوص الخيارات المتاحة بين السلطات المختصة المسؤولة عن الرقابة على الواردات والسلطات المختصة المسؤولة عن الرقابة المحلية.
- وجود شكاوى قليلة أو انتفاء الشكاوى حول عدم الكفاءة في التعاون بين السلطات عند نقاط التفتيش الحدودية.

مصادر الأدلة

- سجلات الاتفاقيات الرسمية بين السلطات المعنية (مثل الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها، ومصلحة الجمارك، والتفتيش الأمني).
- تقارير رسمية من السلطات المسؤولة عن عمليات فحص الأغذية وتفتيشها عند استيراد الشحنات التجارية من الأغذية.
- أي سجل للشكاوى من المستوردين التجاريين.

أنظر أيضاً

أ.2.2.1 توجد آلية تواصل بين السلطات المختصة وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في الرقابة على الأغذية، لتبادل المعلومات ذات الصلة على امتداد السلسلة الغذائية، بدءاً من الانتاج الأوّلي ووصولاً إلى صحة الانسان.

أ.3.2.1 تشمل التشريعات آليات التنسيق التي تمكن السلطات المختصة من وضع رؤية مشتركة للرقابة على الأغذية، وتيسير التخطيط المتعدد القطاعات وتنفيذ تدابير الرقابة على الأغذية، وتعزيز التواصل.

ب.3.1
إجراءات الرقابة على الصادرات

الحصيلة الإجمالية

يسمح نظام الرقابةعلى الصادرات بتلبية متطلبات أسواق التصدير الخارجية.

ب.1.3.1

معيار التقييم: يتم إنشاء آلية تنسيق للحالات التي يكون فيها لأكثر من سلطة مختصة واحدة سلطة مراقبة على مشغلي قطاع الأغذية الراغبين في التصدير، ولتقديم الشهادات، وحيثما يكون أصحاب مصلحة آخرون مشاركين.

التوجيه

عندما تشارك سلطات متعددة في تقديم خدمات إصدار الشهادات، قد تصدر شهادات متعددة أو زائدة عن الحاجة نتيجةً لهذا الوضع. ولتجنب هذا التكرار في الوثائق، يمكن إصدار شهادة واحدة تغطي شهادات متعددة من السلطات المعترف بها (أي شهادة تشمل شهادات عن الصحة النباتية وسلامة الأغذية، أو الصحة الحيوانية وسلامة الأغذية) (الفقرة 8، النقطة ج، 29 و 31 من الوثيقة CXG 38-2001). ويتمثل الحل الآخر في إصدار إحدى السلطات الشهادة على أساس المعلومات الواردة من الهيئات الرسمية الأخرى. ويمكن لهذه الآلية أيضاً أن تيسر الاتصالات مع السلطات المختصة من البلدان المستوردة من أجل فهم أفضل لشروط التصدير المحددة. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل إصدار شهادات رسمية، قد يتعين على السلطات المختصة في بعض الأحيان أن تعتمد على المعلومات الواردة من أصحاب المصلحة الآخرين، مثل المختبرات للنتائج التحليلية، أو غيرها من هيئات إصدار الشهادات. ومن المهم أن تسمح الآلية بالوصول إلى الخدمات أو المعلومات في الوقت المناسب، حيث ومتى برزت الحاجة إليها (الفقرة 39 من الوثيقة CXG 26-1997). وهذا يعني أيضاً أن هذه الخدمات متاحة في نقاط رئيسية. ولا يجوز أن تتأثر الصادرات بتأخر خدمة إصدار الشهادات (الفقرة 19 من الوثيقة CXG 26-1997).

النتيجة المحتملة

يتوفر أصحاب المصلحة الحكوميون المشاركون في الرقابة على الصادرات وتكون خدمة إصدار الشهادات فعالة للمصدرين.

المؤشرات المحتملة

- إصدار شهادة واحدة تنطوي على شهادات متعددة للمصدّرين (مثل الصحة النباتية وسلامة الأغذية، أو الصحة الحيوانية وسلامة الأغذية).

- توفر خدمات إصدار الشهادات في النقاط الرئيسية (مثل مختبرات النتائج التحليلية أو هيئات إصدار الشهادات الأخرى).
- التنسيق بين هيئات التصديق وغيرها من الجهات المعنية (المختبرات).
- التواصل مع السلطات المختصة من البلدان المستوردة.
- رضا الشركاء التجاريين عن تلبية طلباتهم لناحية استيفاء الشهادات.
- سجلات رفض الشحنات بسبب شهادات غير ملائمة.

مصادر الأدلة

- شكل/ نموذج واحد للشهادات (التي تغطي شهادات متعددة صادرة عن السلطات المعترف بها).
- سجلات الاتصال بين هيئات إصدار الشهادات وغيرها من الجهات المعنية (كالمختبرات).
- مقابلات مع الشركاء التجاريين.

ب.2.3.1

معيار التقييم: تتمتع السلطات المختصة بالقدرة على تحقيق متطلبات البلدان المستوردة.

التوجيه

سيكون لدى الشركاء التجاريين الأجانب الذين يستوردون السلع مجموعات مختلفة من المتطلبات بما في ذلك عند وجود اتفاقيات معادلة أو اتفاقيات متبادلة. ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال:

i. تراخيص محددة (أنظر الفقرة ب.3.3.1.) ومراقبة أماكن التصدير من قبل السلطات المختصة في البلد المصدّر تكون خاضعة لمراجعات دورية من جانب الشريك التجاري المستورد.

ii. تنفيذ برامج رصد محددة من قبل السلطات المختصة في البلد المصدّر، ينبغي مشاركة نتائجها مع الشريك التجاري المستورد (مثل رصد الظروف البيئية للإنتاج أو برامج أخرى لرصد الأخطار/ الثنائيات المرتبطة بالسلع).

وبصورة أعمّ، سيشمل ذلك أعمال التحقق من قبل السلطات المختصة في البلد المصدر، أو قيام سلطات البلد المستورد بزيارة أو بالتفتيش والتحقق. ويمكن للبلدان المستوردة أن تقوم بعمليات التفتيش والتحقق الخاصة بها أو أن تعتمد على أعمال التحقق التي تقوم بها الهيئة الوطنية لمراقبة الأغذية. ويجوز للبلدان المستوردة أن ترصد الواردات الغذائية عن طريق التحليل المخبري.

وقد تعتمد اتفاقات التصدير التجارية على القدرة على إثبات وجود رقابة كافية من قبل السلطات المختصة على أزواج معينة من الأخطار والسلع أو على ملوثات محددة أو على ظروف الإنتاج العامة (بما في ذلك على سبيل المثال التلوث البيئي في سلاسل قيمة محددة، مثل تربية الأحياء المائية). ويمكن أن يحدث ذلك على وجه الخصوص من خلال توفير نتائج موحدة وشفافة واستخدام برامج رصد محددة على سبيل المثال.

النتيجة المحتملة

ثقة المستوردين بأن المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية المعتمدين للتصدير يستوفون شروطهم.

المؤشرات المحتملة

- تنفيذ السلطات المختصة لبرامج رصد محددة للسلع المخصصة للتصدير.
- وجود رقابة كافية من قبل السلطات المختصة على أزواج محددة من الأخطار/ السلع، أو على ملوثات محددة، أو على ظروف الإنتاج العامة.
- تبادل المعلومات وتوفير البيانات عن فعالية أعمال الرقابة مع السلطات الأجنبية المختصة (المقاسة أيضاً من خلال برامج الرصد).
- اتفاقات المعادلة المعمول بها.
- الاستثمار الفعلي في القدرة على المعادلة أو على تنفيذ تدابير بديلة للرقابة على الأغذية يمكن الاتفاق عليها مع الشركاء التجاريين أو الشركاء التجاريين المحتملين.
- تزايد ثقة البلدان المستوردة في الرقابة الرسمية على الأغذية في البلاد المصدرة.

مصادر الأدلة

- الاتفاقيات المتبادلة بشأن أساليب المعادلة أو الرقابة على الأغذية.
- الاتفاقيات التجارية.
- سجلات تبادل المعلومات وتوفير البيانات.

أنظر أيضاً

ج.1.1.2. يتم دعم السلطات المختصة لتطوير العلاقات التجارية الثنائية أو الاقليمية عبر اتباع نهج تواصل مفتوح ونشط بشأن لوائح سلامة الأغذية وجودتها، فضلاً عن إجراءات الرقابة ومتطلبات التوثيق.

ب.3.3.1

معيار التقييم: يوجد نظام تصاريح أو تراخيص محدد لمشغلين/عاملين محددين في قطاع الأغذية ينوون العمل في التصدير.

التوجيه

قد تحتاج أنواع محددة من الأغذية إلى أن يتمّ إنتاجها في مؤسسات معينة معتمدة أو مرخص لها للتصدير من قبل السلطة (السلطات) المختصة. وسيتطلب ذلك وجود هيئة تفتيش فعالة ومؤهلة بالكامل للنظر في متطلبات محددة للصادرات. ويجوز للدولة المصدرة أن تقرر اعتماد هذا النوع من التدابير بشكل مستقل عن الطلب

المحدد الوارد من قبل البلدان المستوردة الأجنبية، بالنسبة للسلع التي تنطوي على مخاطر أعلى على سبيل المثال، أو التي تعتبر استراتيجية بالنسبة للصادرات.

النتيجة المحتملة

أن يتم إنتاج الأغذية المخصصة للتصدير في ظروف تسمح بتلبية متطلبات التصدير.

المؤشرات المحتملة

- قدرة البلد على أن يدعم العملية والمتطلبات المعتادة للبلدان المستوردة من حيث التحقق (أو إعادة التحقق) من المواصفات الغذائية في المباني التي تسعى (أو تجدد السعي) إلى الحصول على موافقة للتصدير (يجب تقديم أمثلة عن العملية والتأكد منها).
- وجود هيئة تفتيش مؤهلة بالكامل للنظر في متطلبات محددة للصادرات.

مصادر الأدلة

- تراخيص/ تصاريح المؤسسات المعتمدة للتصدير.
- مقابلات مع سلطات البلدان المستوردة (وما إذا كانت راضية عن الإطار الإجرائي).

ب.4.3.1

معيار التقييم: تستجيب الشهادات لخصائص التصميم المطلوبة كما هو محدد من قبل البلدان المستوردة ويتم إصدارها من قبل موظفين مفوضين (مؤهلين ومدربين تدريباً كاملاً) من السلطات المختصة.

التوجيه

يجب على الشهادات أن:

i. تذكر بشكل لا لبس فيه هيئة التصديق والجهات الأخرى المشاركة في تقديم شهادات محددة. في هذه الحالة، ينبغي أن تُصمم بطريقة يشير فيها كل قسم من الشهادة بوضوح إلى تلك الجهة (المختبر، المؤسسة المنتجة، هيئة التصديق، السلطات الأخرى).

ii. تقدم وصفاً واضحاً للسلعة والشحنة التي تتعلق بها، مع الإشارة إلى ما يلي:

- اسم الغذاء (عبر الاستعانة بمنظمة الجمارك العالمية عند الضرورة).
- اسم المنتج (الرجوع إلى مواصفات الدستور الغذائي، إن وجدت).
- الكمية بالوحدات المناسبة.
- وصف السلعة والشحنة (مُعرّف الدفعة، وسيلة النقل، تشفير التاريخ أو ترميز الختم الأمني).
- هوية مؤسسة الإنتاج و/ أو التخزين واسمها وعنوانها ورقم الموافقة عليها.

- اسم المصدّر والمستوردين وتفاصيل الاتصال بهم.
- بلد الإرسال (أو الأجزاء المتعلقة منها بشهادات محددة، كشهادة الصحة الحيوانية أو النباتية).
- بلد المقصد.

iii. تشير بوضوح إلى الشروط الرسمية التي صدرت الشهادة على أساسها.

iv. تتضمن جميع الشهادات اللازمة حتى لا تكون هناك حاجة إلى إعادة التصديق على الشهادة أو إعادة التأكيد عليها في مرحلة لاحقة.

v. تصاغ بلغة يفهمها موظف التصديق في بلدان العبور والبلدان المتلقية. وعند الضرورة، يمكن أن ترافق الشهادة ترجمات رسمية.

وينبغي ألا تصدر الشهادات إلا عن موظفين معينين خصيصاً لذلك (الفقرة 25 من الوثيقة CXG 38-2001). ولا يجوز أن يكون لديهم أي تضارب مصالح على المستوى التجاري بالنسبة إلى الشحنة التي يقدمون شهادات بشأنها. كما يجب أن يكونوا على دراية بمتطلبات البلد المستورد (المواصفات المطلوبة، سواء بالنسبة إلى المنتج أو العملية) وأن يكونوا قادرين على الوصول إلى جميع المعلومات الضرورية، مثل المتطلبات، أو المذكرات الإعلامية أو التوجيهية التي تصدرها السلطات المختصة لتوضيح المواصفات التي ينبغي أن يستوفيها المنتج قبل اعتماده. ويجوز لهم فقط أن يثبتوا المسائل التي تكون في حدود معارفهم الخاصة، أو التي تثبتت منها سلطة مختصة أخرى بشكل مستقل. أخيراً، ينبغي أن يشهدوا فقط على الظروف التي يمكن التحقق منها مباشرة من خلال الوثائق المقدمة بين تاريخ الإنتاج وتاريخ إصدار الشهادة (راجع الفقرة 28 من الوثيقة CXG 38-2001 والفقرات 43، 47 و48 من الوثيقة عدد CXG 26-1997).

يمكن العثور على مثال عام لنموذج الشهادة الرسمية في ملحق الوثيقة عدد CXG 38-2001.

النتيجة المحتملة

تسهيل الشهادات لعملية التخليص مع تقديم الضمانات المطلوبة.

المؤشرات المحتملة

- مثال على الشهادات المستخدمة:

i. تذكر بشكل لا لبس فيه هيئة التصديق والجهات الأخرى المشاركة في تقديم شهادات محددة.

ii. تصف بشكل واضح:

- السلعة والشحنة التي تشير إليهما، مع ذكر اسم الغذاء (عبر الاستعانة بمنظمة الجمارك العالمية عند الضرورة).
- اسم المنتج (الرجوع إلى مواصفات الدستور الغذائي، إن وجدت).
- الكمية بالوحدات المناسبة.
- وصف السلعة والشحنة (مُعرّف السلعة، وسيلة النقل، تشفير التاريخ أو ترميز الختم الأمني).
- هوية مؤسسة الإنتاج و/ أو التخزين واسمها وعنوانها ورقم الموافقة عليها.
- اسم المصدّر والمستوردين وتفاصيل الاتصال بهم.
- بلد الإرسال وبلد المقصد.

i. تتضمن جميع الشهادات اللازمة حتى لا تكون هناك حاجة إلى إعادة التصديق على الشهادة أو إعادة التأكيد عليها في مرحلة لاحقة.

i. تصاغ بلغة يفهمها موظف التصديق في بلدان العبور والبلدان المتلقية. وعند الضرورة، يمكن أن ترافق الشهادة ترجمات رسمية.

- عملية تعيين موظفي التصديق.
- إمكانية وصول موظفي التصديق إلى جميع الوثائق/ المعلومات الضرورية (مثل متطلبات البلد المستورد، أو المذكرات الإعلامية أو التوجيهية بشأن المواصفات التي ينبغي أن يستوفيها المنتج قبل اعتماده).

مصادر الأدلة

- نسخة من الشهادات.
- قائمة بموظفي التصديق في السلطات المختصة.
- الوثائق/ التوجيهات المتعلقة بمتطلبات/ معايير التصديق.

أنظر أيضاً

ج.1.1.2. يتم دعم السلطات المختصة لتطوير العلاقات التجارية الثنائية أو الإقليمية عبر اتباع نهج تواصل مفتوح ونشط بشأن تشريعات سلامة الأغذية وجودتها، فضلاً عن إجراءات الرقابة ومتطلبات التوثيق.

ب.5.3.1

معيار التقييم: يتوفر نظام لدى السلطات المختصة لتحديد ومنع الشهادات المزورة ولتقديم توجيهات واضحة في حالات محددة تتعلق بالشهادات.

التوجيه

تعتمد سلامة نظام التصدير ومصداقية السلطات المختصة على نظام موثوق به وآمن لإصدار الشهادات. وينبغي التقيد بالمبادئ العامة لإصدار الشهادات. وينبغي أن تمنح كل شهادة فارغة يتم تصديرها رقم تعريف فريد كما يجب تسجيل تفاصيل إصدارها بشكل دائم. وينبغي تسوية كل شهادة مصدرة بصورة دورية. ويمكن أن تستخدم الشهادات سمات أمان محددة (ورقة تحمل علامة مائية في حالة الشهادات الورقية، أو خطوط وأنظمة آمنة للشهادات الالكترونية) (النقطة 2 من الفقرة 22 من الوثيقة CXG 38-2001). ويجب تقديم نسخ عن الطوابع والعلامات الرسمية إلى سلطات البلد المستورد لاستكمال الاحتفاظ بسجل الشهادات المقدمة. في حال فقدان الشهادات أو تلفها أواحتوائها على أخطاء، أو عندما تصبح المعلومات الأصلية غير صحيحة، يجوزإصدار شهادات بديلة. ويجب أن تحمل علامة واضحة للإشارة إلى أنها تحل محل الشهادة الأصلية التي يجب ذكر رقمها. وينبغي في هذه الحالة إلغاء الشهادة الأصلية وإعادتها إلى السلطة التي أصدرتها (الفقرة 43 من الوثيقة CXG 38-2001).

كما يمكن سحب الشهادات. وينبغي أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن وإبلاغ المصدّر بذلك. ويفترض الإحالة إلى رقم الشهادة الأصلية وتقديم تفاصيل بشأن سبب سحبها. وينبغي إبلاغ البلد المستورد إذا كان المنتج قد تم تصديره بالفعل وإعادة الشهادة الأصلية إلى السلطة التي أصدرتها (الفقرة 44 من الوثيقة CXG 38-2001). إذا تبين أن الشهادات غير صالحة لاحتوائها على معلومات أو شهادات غير صحيحة أو ناقصة، يجب أن تتواصل السلطة المختصة المسؤولة عن إصدار الشهادات في البلد المصدّر مع السلطات في البلد المستورد بسرعة وتقوم إما بإصدار شهادة بديلة أو بإلغاء الشهادة.

وعندما تكون هناك شكوك بحدوث حالة احتيال، يجب إطلاق التحقيق سريعاً والتعاون بشكل كامل مع سلطات البلد المستورد لتحديد المسؤولين واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة (النقطة الثانية من الفقرة 50، والفقرة 81 من الوثيقة CXG 82-2013 و النقطة هـ فقرة 8 والفقرتين 45 و 46 من الوثيقة CXG 38-2001).

النتيجة المحتملة

إصدارشهادات غير قابلة للتزوير.

المؤشرات المحتملة

- استخدام الشهادات لسمات أمان محددة (ورقة تحمل علامة مائية في حالة الشهادات الورقية، أو خطوط وأنظمة آمنة للشهادات الألكترونية).
- إطلاق التحقيقات سريعاً عندما تكون هناك شكوك بحدوث حالة احتيال، والتعاون بشكل كامل مع سلطات البلد المستورد.
- (وتعاد الشهادات الأصلية إلى السلطة المصدرة لها).
- أن تحمل الشهادات البديلة علامة واضحة للإشارة إلى أنها تحل محل الشهادة الأصلية التي يجب ذكر رقمها (وإعادة الشهادة الأصلية إلى السلطة المصدّرة لها).
- قيام السلطات المختصة المسؤولة عن إصدار الشهادات في البلد المصدّر والسلطات المختصة في البلد المستورد بالتواصل بسرعة إذا تبين أن الشهادات غير صالحة وينبغي استبدالها أو إبطالها.
- مثال على الممارسات المتعلقة بالشهادات البديلة أو الملغاة.

مصادر الأدلة

- نسخة عن الشهادات البديلة.
- الوثائق المتعلقة بالتحقيقات السابقة في حالات احتيال.
- سجلات الاتصالات بين السلطات المختصة المسؤولة عن إصدار الشهادات في البلد المصدّر والسلطات المختصة في البلد المستورد.

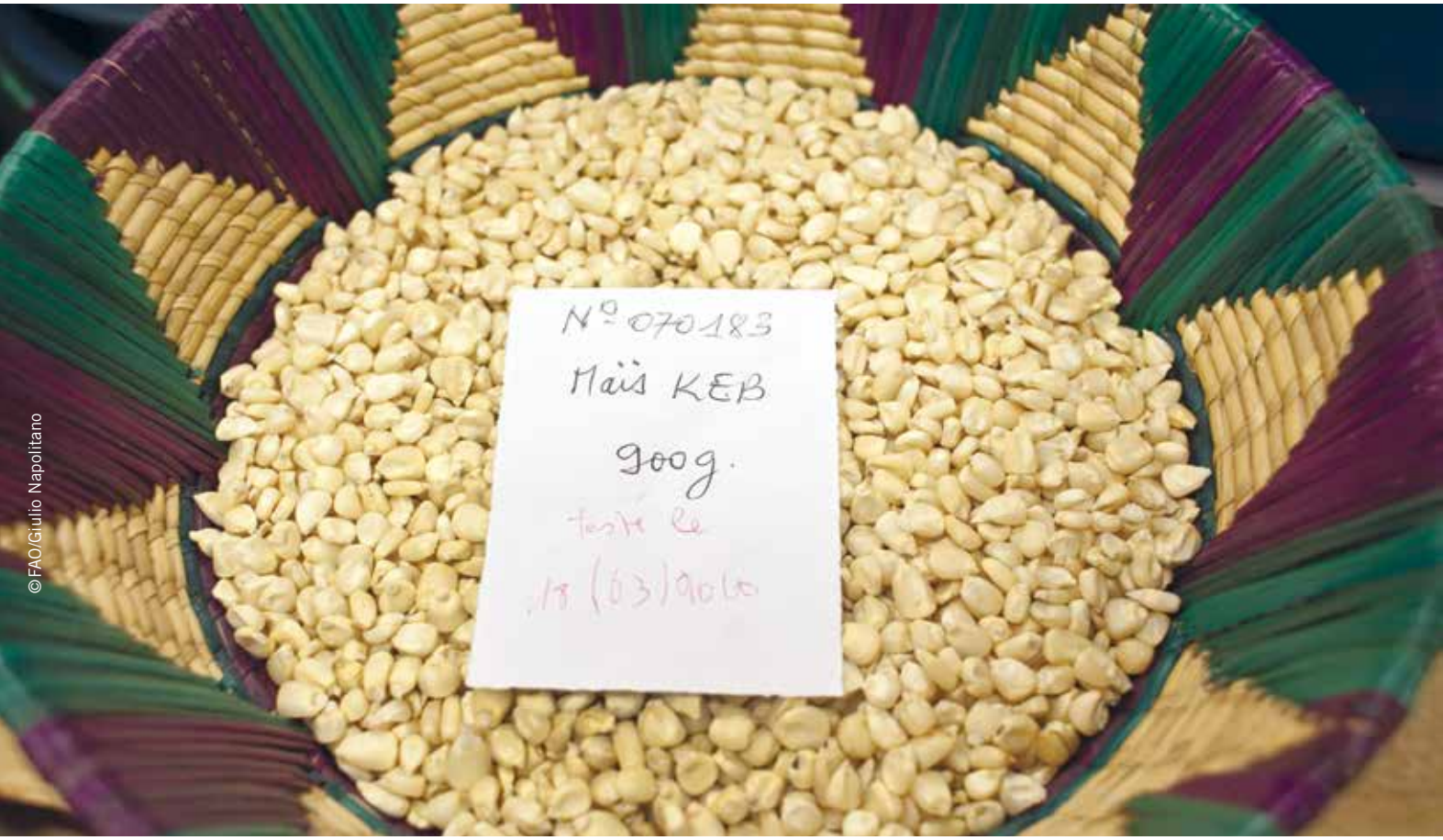

© FAO/Giulio Napolitano

القسم الفرعي ب.2
وظائف الرصد والمراقبة والاستجابة

الكفاءة ب.1.2	برامج رصد أخطار محددة في السلسلة الغذائية
الحصيلة الإجمالية	تقوم الخطة (الخطط) الوطنية لرصد سلامة الأغذية بإطلاع السلطات المختصة على وضع مسائل محددة تتعلق بسلامة الأغذية أو الجودة، وتدعم تحليل الاتجاهات وتقييم المخاطر وتسهم في تحسين توجيه التدخل بآلية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر.
ب.1.1.2	يجري وضع برنامج رصد للكشف عن الأخطارذات الصلة في السلسلة الغذائية و/ أو رصدها.
ب.2.1.2	تؤدي عمليات تصنيف المخاطر إلى تطوير برامج لرصد سلامة الأغذية.
ب.3.1.2	تكون جميع السلطات المختصة قد تعاونت لتيسير التخطيط لوضع خطة (خطط) رصد، وتنفيذها المستمر، وتشغيلها وتحليلها.
ب.4.1.2	يسترشد برنامج الرصد بإطار تصنيف مخاطر للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.
ب.5.1.2	يأخذ برنامج الرصد في الاعتبار الموارد البشرية والمالية والتحليلية المتاحة.
ب.6.1.2	تستخدم نتائج ومخرجات برامج الرصد لاستعراض/ إرشاد سياسات واستراتيجيات الرقابة على الأغذية واقتراح التدخلات/ التدابير الملائمة.
ب.7.1.2	توجد آلية لإبلاغ السلطة المختصة المسؤولة عن مراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية والتصدي لها بسرعة عندما يكتشف برنامج رصد وجود مخاطر محتملة على صحة الإنسان في السلسلة الغذائية.

الكفاءة ب.2.2	مراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية (الصحة العامة
الحصيلة الإجمالية	يكفل نظام المراقبة الوطني كشفاً فعالاً للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية ويساهم في التعامل مع الحوادث المرتبطة بسلامة الأغذية بما فيها الطوارئ وتفشي الأوبئة.
ب.1.2.2	يوجد نظام لمراقبة الأمراض قائم على المؤشرات يعمل بكامل طاقته ويمكنه أن يرصد بنجاح الاتجاهات ويكشف عن حالات تفشي الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.
ب.2.2.2	يوجد نظام مراقبة قائم على الأحداث يعمل بكامل طاقته وقادر على الكشف عن الأحداث المنقولة بواسطة الأغذية.
ب.3.2.2	يوجد نظام لمراقبة الأمراض قائم على المؤشرات يتضمن تحاليل مخبرية لتعيين مسببات الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية (وخاصة مرض الإسهال)، والتحقيق في الأخطارالغذائية المرتبطة بالحالات وتفشي الأمراض، وفهم أفضل للاتجاهات في مجال الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية وزيادة الدقة والخصوصية في الكشف عن حالات تفشي الأمراض.
ب.4.2.2	تتوفر القدرة على إجراء تقييمات سريعة للمخاطر المتعلقة بالأحداث الصحية العامة الحادة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
ب.5.2.2	تتوفر القدرة على الاستجابة المتعددة التخصصات لتفشي الأمراض على الصعيد دون الوطني ويجري استخدام علم الأوبئة التحليلي أثناء التحقيقات في حالات تفشي الأمراض.
ب.6.2.2	يسهل التعاون المتعدد القطاعات تبادل المعلومات بسرعة ودعمها من خلال إجراء الفحوص المخبرية أثناء التحقيق في تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية.

الكفاءة ب.3.2	إدارة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية
الحصيلة الإجمالية	يقوم نظام إدارة منسق بمسح حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية ويحددها ويستجيب لها ويتواصل بفعالية مع جميع أصحاب المصلحة (الوطنيين والدوليين).
ب.1.3.2	يجري تطوير خطة طوارئ وطنية مناسبة لسلامة الأغذية بطريقة تشاركية وتحديد حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية لتكون بمثابة عامل محفز لبلورة الاستجابة المناسبة.
ب.2.3.2	توجد آليات لجمع المعلومات وتحليلها للسماح بتحديد الحوادث الصحية.
ب.3.3.2	تشمل آلية التنسيق المركزية الوظيفية جميع السلطات المختصة ذات الصلة لمعالجة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.
ب.4.3.2	توجد ترتيبات وظيفية للاتصالات وتنفيذ الاستجابة عند حدوث حالة طوارئ تتعلق بسلامة الأغذية.
ب.5.3.2	تتوفر استراتيجيات وتوجيهات للتواصل مع الشركاء وأصحاب المصلحة وعامة الجمهور والمنظمات الدولية.
ب.6.3.2	يجري اختبار مسبق لخطط الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية ومراجعتها بعد حدوث حالة طوارئ.
ب.7.3.2	عند الضرورة، يُستخدم إطار تحليل المخاطر لتنظيم الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.

ب.1.2

برامج رصد أخطار محددة في السلسلة الغذائية

الحصيلة الإجمالية

تقوم الخطة (الخطط) الوطنية لرصد سلامة الأغذية بإطلاع السلطات المختصة على وضع البلد لناحية أخطار محددة، وتدعم تحليل الاتجاهات وتقييم المخاطر وتسهم في تحسين استهداف التدخلات بنهج قائم على المخاطر

ب.1.1.2

معيار التقييم: يجري وضع برنامج رصد للكشف عن الأخطار ذات الصلة في السلسلة الغذائية و/ أو رصدها.

التوجيه

ما لا يقلّ عن برنامج رصد واحد يغطّي مناطق من التراب الوطني قد تمّ تصميمه ويجري تنفيذه ويصدر تقارير دورية. وقد يركز هذا البرنامج، على سبيل المثال، على زوج محدد من الأخطار/ السلع، أو على خطر معين مشترك بين مجموعة من المنتجات الغذائية و/ أو ظروف الإنتاج البيئي لسلعة معينة/ مجموعة معينة من المنتجات. ويمكن أن يستند برنامج الرصد إلى مجموعة من الاعتبارات النوعية والكمية، والأدلة التي تنبثق، على سبيل المثال، من برامج التفتيش الروتينية (الفقرة 51 من الوثيقة CXG 82-2013). وإذا ما نُفّذ البرنامج بفعالية، فإنه يمكن أن يسهم في إنشاء قاعدة بيانات تسمح بالتحرك تدريجياً نحو آلية تأخذ المخاطر بعين الاعتبار، و/ أو الكشف عن المخاطر الناشئة، أو الاحتيال، مما يؤدي إلى تنقيح نظام الرقابة أو البرنامج الساري العمل به.

ملاحظة 1: لأغراض معيار التقييم الحالي، من المقبول ألا تكون عملية صنع القرار المؤدية إلى تعريف برنامج الرصد مبنية على أخذ المخاطر بعين الاعتبار من منظور وطني (أي قد تهدف إلى تلبية متطلبات سوق التصدير)، لكن يجب أن تكون ذات صلة بالمستوى الوطني (بالعلاقة مع خطر محدد أو تركيبة محددة من السلع) وأن تشرك مختلف السلطات المعنية.

ملاحظة 2: كلّ من المعيار **ب.1.1.2.** و **2.1.2.** يبحثان في وجود برامج الرقابة: بينما المعيار **ب.1.1.1** و **ب2.1.1.** بطريقة أكثر عمقاً وشمولية.

النتيجة المحتملة

يمكن وصف حالة وطنية واحدة لخطر واحد أو عدد من الأخطار، ويمكن تحليل الاتجاهات.

المؤشرات المحتملة

- وجود برنامج رصد (بسيط ومحدود) موثق.

مصادر الأدلة

- سجلات تنفيذ برنامج الرصد.
- الوثائق، ومجموعات البيانات، والأساس المنطقي المستخدم لاتخاذ قرار بشأن توفر البرنامج وبنيته.

ب.2.1.2

معيار التقييم: تؤدي عمليات تصنيف المخاطر إلى تطوير برامج لرصد سلامة الأغذية.

التوجيه

يجب أن تكون غالبية المخاطر المتصلة بالسلامة الغذائية مغطاة في أنظمة إدارة سلامة الأغذية التي يستخدمها المشغلون/ العاملون في قطاع الأغذية وخاضعة لإشراف التفتيش الروتيني وأعمال الرقابة التي تنفذها السلطات المختصة. غير أن بعض ثنائيات الأخطار/ السلع قد تشكل خطراً أكبر وتستحق رصدها كمسألة ذات أولوية من خلال تصميم برامج محددة لجمع البيانات. وينبغي أن تتصل عملية تحديد الأولويات بعمليات تحليل المخاطر التي يجري تنفيذها على المستوى المركزي من خلال نظام الرقابة على الأغذية. وتكون المخاطر التي يتعين تحليلها كيميائية (بما في ذلك التلوث البيئي مثلاً) وبيولوجية. كذلك يجب أن تؤخذ في الاعتبار في عملية تحديد الأولويات المعلومات المنبثقة عن تحليل الحالة الوبائية للأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية.

ويمكن لبرامج الرقابة هذه أن تستهدف كلاً من العمليات والمنتجات. وسيلزم اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي تركيز موارد الرصد على خطر (أو أخطار) سلامة أغذية محدد (أو محددة) في مراحل مختارة من السلسلة الغذائية، أو التركيز على أنواع الأغذية.

واستناداً إلى حسن اختيار المخاطر التي يتعين رصدها، ينبغي البت فيما إذا كان ينبغي أن تستهدف برامج الرصد هذه على سبيل المثال:

- تقييم مدى انتشار الملوثات في عينة معينة (أي منتج غذائي أو عائلة من المنتجات الغذائية)، وبالتالي دعم تقييم مدى تعرض المستهلكين للخطر. في هذه الحالة، يتم أخذ العينات على أساس تمثيلي، وغير منحاز، وعشوائي. وتعتبر الدراسات الإجمالية عن النظم الغذائية مثالاً على برامج الرصد الكيميائية الشاملة الواسعة النطاق. ومن شأن هذه البرامج أن تساعد في نهاية المطاف على تحديد التدابير الممكنة لإدارة التصرف في المخاطر.
- الكشف عن عدم المطابقة على وجه التحديد. في هذه الحالة، سيتم استهداف العينات وفقاً لمعايير محددة (على سبيل المثال على نوع معين من الأغذية التي من المرجح أن تشكل مستوى أعلى من المخاطر). وتساعد هذه البرامج على زيادة القدرة على اكتشاف حالات عدم المطابقة وإدارتها، وهي أداة لإدارة التصرف في المخاطر. وهي تدعم تقييم فعالية تدابير إدارة التصرف في المخاطر.

سيسهم عدد من خطط الرصد ذات الاستهداف الجيد في برنامج الرصد الوطني.

ملاحظة: مقارنة بـ المعيار ب1.1.2.، فإن المعيار ب 2.1.2. يعتمد بالكامل على المخاطر وله أهمية وطنية.

النتيجة المحتملة

استناد خطة الرصد إلى مبررات منطقية قائمة على المخاطر.

المؤشرات المحتملة

- ارتكاز خطة الرصد على أساس منطقي قائم على المخاطر (تُحدد الأولويات على أساس مستوى المخاطر).
- تحديد ثنائيات الأخطار المرتبطة بسلع والتي قد تشكل مخاطر أكبر.
- تؤخذ في الاعتبار المعلومات الناجمة عن تحليل الحالة الوبائية للأمراض التي تنقلها الأغذية.
- أخذ المعلومات المنبثقة عن تحليل الحالة الوبائية للأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية في الحسبان.

مصادر الأدلة

- الأدلة المستندية على عمليات تحليل المخاطر الرامية إلى تحديد المخاطر.
- سجلات المخاطر الكيميائية والبيولوجية التي تم تحليلها.
- الأدلة المستندية على عملية تحديد المخاطر بحسب الأولويات واختيار المخاطر التي يتعين رصدها.

أنظر أيضاً

ب.2.2 مراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية (الصحة العامة).

د.2.3.1 تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.

ج.3.2.1 يتم تزويد مشغلي قطاعات الأغذية المعرضين لمخاطر شديدة بقنوات اتصال خاصة تضمن تسليم رسائل السلطات المختصة إلى هؤلاء المشغلين.

ج.5.2.1 تقوم السلطات المختصة بإبلاغ المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية بنتائج المراقبة والتقارير الروتينية لتحفيز التعاون الإيجابي مع الحكومة وتعزيز تنفيذ اللوائح/ التشريعات.

د.5.2.1 يتوفر نظام مراقبة يدمج المعلومات المستخرجة من رصد السلسلة الغذائية بأكملها من أجل فهم أفضل للمخاطر.

د.2.3.1 تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة التصرف في المخاطر.

د.3.3.1 عند الضرورة، تستخدم السلطات المختصة توصيف المخاطر لتوجيه وإرشاد توجيه مواردها نحو أعمال الرقابة الرسمية.

د.4.3.1 تكون السلطات المختصة قد تعاونت على وضع إطار تصنيف مخاطر للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.

ب.3.1.2

معيار التقييم: تكون جميع السلطات المختصة قد تعاونت لتيسير التخطيط لوضع خطة (خطط) رصد، وتنفيذها المستمر، وتشغيلها وتحليلها.

التوجيه

ينبغي إشراك جميع السلطات المختصة المعنية (على المستويين المركزي واللامركزي والمستويات الأقل) وأصحاب المصلحة المعنيين (الخدمات التحليلية، ممثلي المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية إذا كان ذلك مناسبا) بحيث يتم تنفيذ خطة الرصد بطريقة منسقة وتعاونية وفعالة من أجل تحقيق المخرجات والنتائج اللازمة. وينبغي أن يندرج التنسيق بين السلطات المختصة ضمن نهج "من المزرعة إلى المائدة" للمخاطر قيد النظر وأن يحدد الخطوات الأكثر ملاءمة من السلسلة لأخذ العينات (وفقاً لتدبير إدارة التصرف في المخاطر التي يتمّ التحقق منها أو التحقيق فيها).

النتيجة المحتملة

أن تكون الخطة (الخطط) الوطنية لأخذ العينات فاعلة.

المؤشرات المحتملة

- عمل السلطات المختصة معاً على تنفيذ الخطة.
- دليل على التواصل بين السلطات المختصة وأصحاب المصلحة المعنيين.
- الخطة تعمل على النحو المخطط له بطريقة منسقة.
- دليل على التنسيق في تنفيذ خطط الرصد.
- تحديد أنسب خطوات السلسلة لأخذ العينات.

مصادر الأدلة

- سجلات الاتصالات/ التعاون بين السلطات المختصة وأصحاب المصلحة المعنيين (مثل الخدمات التحليلية).
- تحديد موثق لأنسب خطوات السلسلة لأخذ العينات.
- مقابلات مع السلطات المختصة، والخدمات التحليلية.

أنظر أيضاً

ج.1.1.2 يتم دعم السلطات المختصة لتطوير العلاقات التجارية الثنائية أو الاقليمية عبر اتباع نهج تواصل مفتوح ونشط بشأن لوائح سلامة الأغذية وجودتها، فضلاً عن إجراءات الرقابة ومتطلبات التوثيق,

ب.4.1.2

معيار التقييم: يسترشد برنامج الرصد بإطار تصنيف مخاطر مشغلي قطاع الأغذية.

التوجيه

بإمكان إطار متطور لتصنيف مخاطر المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية (أنظر د.4.3.1.) أن يساهم في تحسين بلورة برنامج الرصد. ومن شأن ترتيب المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية على أساس قائم على المخاطر أن يساعد على تحديد أماكن العمل التي ينبغي إدراجها في بروتوكول أخذ العينات واستهدافها، ولاسيما لبرامج الرصد الرامية إلى الكشف على وجه التحديد عن حالات عدم المطابقة (أخذ العينات بطريقة غير عشوائية).

وحيث لا يتوفر إطار متطور لتصنيف مخاطر المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية، يمكن أخذ معايير محددة في الاعتبار لتوجيه التخطيط لبرنامج الرصد، مثل:

i. خصائص المنتج (بعض المنتجات أكثر عرضة للموثات محددة من غيرها، وبعضها يستهلك مباشرةً من دون إمكانية التخفيف من المخاطر، وما إلى ذلك).

ii. خصائص الرقابة (التي يمكن بدورها أن تكون رقابة داخلية على مشغلي قطاع الأغذية عند النظر في السلع المنتجة محلياً والرقابة الرسمية على السلع المستوردة).

iii. تاريخ مشغل قطاع الأغذية/ الشركة.

iv. الخصائص المناسبة الأخرى تبعاً للسياق.

ينبغي استخدام هذه المعايير لوصف مشغلي قطاع الأغذية والبتّ في إدراجها في آلية أخذ العينات. ويجب أن تشير الخطة إلى عدد العينات التي سيتم أخذها من كل صنف من الأماكن المستهدفة، مع مراعاة وقت الموظفين أيضاً.

النتيجة المحتملة

يتم تحديد أماكن العمل وتصنيفها بحسب الأولوية لأغراض أخذ العينات.

المؤشرات المحتملة

- معايير تصنيف المخاطر مطورة ومتاحة للتشاور (مثل خصائص المنتج، وخصائص الرقابة، وتاريخ الشركة).
- وجود قائمة واضحة بأماكن العمل لأخذ العينات وتأكيدها.
- الاختيار قائم على المخاطر ومنطقي.
- أن تشير خطة الرقابة إلى عدد العينات التي سيتم أخذها من أماكن العمل المستهدفة.

مصادر الأدلة

- سجل معايير تصنيف المخاطر.
- قائمة أماكن العمل لأخذ العينات.
- النتائج المستمدة من خطة أخذ العينات.

أنظر أيضاً

د.2.3.1 تستخدم السلطات المختصة آلية تصنيف المخاطر لتوجيه الموارد نحو إدارة مواجهة التصرف في المخاطر.

د.4.3.1 تكون السلطات المختصة قد تعاونت على وضع إطار تصنيف للمخاطر للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية.

ب.5.1.2

معيار التقييم: يأخذ برنامج الرصد في الاعتبار الموارد البشرية والمالية والتحليلية المتاحة.

التوجيه

سيتطلب تنفيذ بروتوكول وطني أساسي حول أخذ العينات لأغراض الرصد موارد كبيرة يجب أن يتم تدبيرها وإتاحتها. وتشمل الموارد اللازمة ما يكفي من البنى التحتية المادية والمعدات والمواد الاستهلاكية، والموارد البشرية للتشغيل الملائم لأعمال المختبر.

ولأغراض التخطيط، من الضروري:

استعراض مدى توفر القدرة المخبرية الحالية وموازنتها مع الأرقام والعينات التي تحتاج إلى معالجة، مع تصور توقيت أنواع الفحوص المطلوبة (بما في ذلك الموسمية) والقيود اللوجستية.

احتساب وقت الموظفين المتاح لأنشطة أخذ العينات. ويجب توزيع الوقت الإجمالي للموظفين على جميع أنشطتهم التي تمت الموافقة عليها. وإذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لأخذ العينات، فيجب تلبية تلك الحاجة إما بزيادة عدد الموظفين أو بتعديل نسبة الوقت المخصص.

وفيما يلي مثال على كيفية احتساب الوقت المتاح لدى الموظفين. وتجدر الإشارة إلى أن كل سلطة مختصة تحتاج إلى استخدام أرقام تناسب إدارتها.

للمثال فقط		
عدد الموظفين	ساعات الموظفين × أسابيع الموظفين	مجموع ساعات الموظفين
200 موظف تفتيش لسلامة الأغذية بدوام كامل	40 أسبوعياً × 45 أسبوعاً في السنة	200× 45× 40 = 360000 ساعة في السنة
النشاط	النسبة المئوية للوقت المخصص من إجمالي وقت الموظفين المتاح	الاحتساب (عدد الساعات في السنة)
(جميع) أنشطة التفتيش	% 55	198000 = 55%×360000
(جميع) أنشطة الإدارة والإبلاغ	% 25	90000 = 25%×360000
(جميع) أنشطة الانتقال إلى الموقع	% 10	36000 = 10%×360000
(جميع) (الأنشطة الأخرى)	% 5	18000 = 5%×360000
(جميع) أنشطة أخذ العينات	% 5	18000 = 5%×360000
18000 ساعة عمل متاحة لأنشطة أخذ العينات (جميعها) في مواقع إنتاج الأغذية، بما في ذلك تقديم العينات.		

إن الهدف من ذلك هو ضمان أن يكون أي برنامج للرقابة قابلاً للتنفيذ عند النظر فيه على ضوء نتائج العمل المقررة الأخرى والموارد المتاحة.

النتيجة المحتملة

لا يعوق تنفيذ برامج الرصد الوطنية نقص الموارد.

المؤشرات المحتملة

- أن تكون قد تمت مراجعة القدرة المخبرية وموازنتها مع الأرقام والعينات التي تحتاج إلى معالجة.
- أن تكون السلطة المختصة قد قامت باحتساب وقت المفتشين الذي يمكن تخصيصه لأخذ العينات لأغراض الرقابة.
- أن يكون الوقت الفعلي المتاح كافياً وواقعياً لتنفيذ سياسة الرصد المقترحة.
- توفيرالنتائج التحليلية، على النحو المطلوب في الخطة.
- عدم التعلل بالقدرة المخبرية لتبرير فشل خطة أخذ العينات في تحقيق نتائجها المنشودة.

مصادر الأدلة

- الأدلة المستندية حول تقييم:
  i. القدرة المخبرية (مع مراعاة أنواع الفحوص المطلوبة والقيود اللوجستية).
  ii. توفر وقت لقيام الموظفين بأنشطة أخذ العينات.

أنظر أيضاً

ب.14.1.1. تتوفر توجيهات موثوقة وواضحة للمفتشين بشأن تقنيات أخذ العينات، على أن تكون العينات المأخوذة أثناء عمليات التفتيش مناسبة.

أ.4.1.2 يتمّ تأمين الموارد المالية اللازمة لتوظيف ما يكفي من الموظفين المهرة ودفع أجورهم والاحتفاظ بهم وأخذها في الحسبان عند التخطيط المالي وعند وضع الموازنة/ الميزانية.

أ.7.1.2 ترصد السلطات المختصة في موازناتها/ ميزانياتها التمويل اللازم لأنشطة أخذ العينات المتعلقة برصد مخاطر سلامة الأغذية ذات الأولوية، فضلاً عن مراقبة صحة الإنسان ذات الصلة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.

أ.5.2.2 يتم توفير المعدات والمساحة والمرافق المناسبة لأخذ العينات (مثل أماكن التخزين المضبوطة الحرارة والبنية التحتية اللازمة لنقل العينات إلى المختبرات) لأنشطة الرصد أو المراقبة.

أ.1.3.2 تعمل السلطات المختصة والمختبرات معاً لتخطيط عبء العمل التحليلي لإنجاز عمليات التفتيش الروتينية، وبرامج أخذ العينات للرصد ومراقبة الأمراض المنقولة بالأغذية وغيرها من الأنشطة العلمية ذات الصلة.

أ.2.3.2	تلبي القدرات المخبرية الاحتياجات التحليلية الاستراتيجية للبلد من خلال تغطية جغرافية مناسبة في جميع أنحاء البلد، بما يشمل الاستيراد والتصدير.
أ.3.3.2	يملك النظام الوطني للمختبرات قدرات تقنية كافية للتصدي للمخاطر ذات الأولوية ووضع معايير الجودة لتحليل الأغذية وتحليل العينات السريرية للكشف عن الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.
ب.14.1.1	تتوفر توجيهات موثوقة وواضحة للمفتشين بشأن تقنيات أخذ العينات، على أن تكون العينات المأخوذة أثناء عمليات التفتيش مناسبة.

B.2.1.6

معيار التقييم: تستخدم نتائج ومخرجات برامج الرصد لاستعراض/ إرشاد سياسات واستراتيجيات الرقابة على الأغذية واقتراح التدخلات/ التدابير الملائمة.

التوجيه

ينبغي أن تكون النتائج المنبثقة عن بروتوكول أخذ العينات:

i. ذات قيمة علمية (أي أنها تولّد المعرفة). فتقارِن على سبيل المثال بين المستويات المتوسطة المكتشفة للملوثات محددة والحد الأقصى المسموح به، وتحسّن فهم تعرض المستهلكين، وما إلى ذلك.

ii. بكمية كافية ونوعية جيدة للاسترشاد بها في استعراض السياسة والاستراتيجية الرسمية للرقابة على الأغذية (تحسين استراتيجية إدارة التصرف في المخاطر، وضع تدابير جديدة، تحسين معايير برامج أخذ العينات اللاحقة)، (الفقرة 83 من الوثيقة CXG 82-2013). وينبغي أن يؤدي ذلك أيضاً إلى استعراض و/ أو اقتراح تدابير مناسبة (أعمال الرقابة و/ أو آليات أخرى مثل الدورات التدريبية وبرامج الاتصال المحددة) بهدف تحسين مستويات التلوث.

iii. ذات نوعية كافية لإنتاج أدلة مقبولة. في حين أن الهدف الرئيسي لبرامج الرصد ليس إجراء رقابة روتينية على المنتجات الغذائية، ففي حالات عدم المطابقة الجسيمة، ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة (كتنظيم عمليات استرداد أو سحب للمنتجات أو غيرها من التدابير الرقابية ذات الصلة). لذلك، ينبغي أن تكون نتائج برنامج الرصد مناسبة أيضاً لأعمال الإنفاذ.

وعلى مرّ الزمن، يجب أن يدعم برنامج الرصد الناجح:

i. تحسين توحيد ممارسات التنفيذ فيما بين السلطات المختصة، من خلال التنسيق الناجح والتخطيط المشترك.

ii. رؤية أفضل لأداء الرقابة على الأغذية على طول السلسلة الغذائية، من خلال تحليل البيانات. وينبغي إنشاء إدارة مشتركة للبيانات لهذه الغاية (النقطة الخامسة من الفقرة 50 من الوثيقة CXG 82-2013).

iii. استعراض خطط أخذ العينات والتفتيش وتحديثها، فضلاً عن تدابير أخرى.

النتيجة المحتملة

تيسير استعراض السياسة والاستراتيجية الرسمية للرقابة على الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- أن تكون البيانات التي ينتجها بروتوكول أخذ العينات:
  i. ذات قيمة علمية.
  ii. ملائمة لأعمال الإنفاذ (أي أنها تنتج أدلة مقبولة).
  iii. جيدة من حيث الكمية والنوعية للاسترشاد بها في استعراض السياسات والاستراتيجيات الرسمية للرقابة على الأغذية.
- تحليل هذه البيانات واستخدامها لإرشاد/ استعراض سياسات واستراتيجيات الرقابة على الأغذية.

مصادر الأدلة

- بيانات العينات.
- تحليل بيانات العينات.
- وثائق استنتاجات تحليل البيانات الناتجة عن الرصد.
- سياسات واستراتيجيات الرقابة على الأغذية التي تتضمن الأدلة المنبثقة عن برامج الرصد.
- التغييرات في خطط أخذ العينات التي تطرأ مع مرور الوقت.

أنظر أيضاً

د.6.2.1	تستخدم البيانات المستمدة من برامج التفتيش والرصد والمراقبة الروتينية للاسترشاد بها في أنشطة تحليل المخاطر الجديدة أو الحالية.
د.2.3.1	تستخدم السلطات المختصّة آلية تصنيف المخاطر قصد الإستغلال الأمثل للموارد في إدارة التصرف في المخاطر.
د.8.3.1	تجري إعادة النظر في عمليات تقييم المخاطر وإجراءات إدارة التصرف في المخاطر بشكل دوري وتحديثها عند الضرورة.

ب.7.1.2

معيار التقييم: توجد آلية لإبلاغ السلطة المختصة المسؤولة عن مراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية والتصدي لها بسرعة عندما يكتشف برنامج رصد وجود مخاطر محتملة على صحة الإنسان في السلسلة الغذائية.

التوجيه

ينبغي أن تتوفر آلية اتصال تسمح للسلطات المختصة المسؤولة عن تنفيذ برامج رصد الأخطار المتصلة بالأغذية بإبلاغ السلطة المختصة المسؤولة عن مراقبة الأمراض المنتقلة بواسطة الأغذية، فضلاً عن السلطات المختصة المسؤولة عن التصدي لها، على وجه السرعة، لضمان تبادل المعلومات واتخاذ الإجراءات اللازمة. ويمكن أن يشمل ذلك، من بين أمور أخرى: المساهمة في إطلاق تقييم المخاطر أو تنقيحه،واستراتيجيات الاتصال الطويلة الأجل مع المستهلكين، إذا أثبتت برامج الرصد وجود خطر معين بالنسبة لفئة معينة من المستهلكين (في منطقة معينة من البلد على سبيل المثال).

النتيجة المحتملة

استرشاد أنشطة الصحة العامة بالمعلومات المنبثقة عن برامج رصد أخطار الأغذية.

المؤشرات المحتملة

- وجود آلية اتصال/ جهات اتصال محددة.
- الترتيبات التشغيلية واللوجستية بما في ذلك الاختصاصات، وقائمة جهات الاتصال، والعناوين، والبريد الألكتروني، وما إلى ذلك.
- أمثلة عن الإجراءات التي اتخذتها السلطة المختصة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية عبر إدماج المعلومات المستقاة من برامج الرصد.

مصادر الأدلة

- سجلات هذه الاتصالات والإجراءات.

ب.2.2

مراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية (الصحة العامة)[13]

الحصيلة الإجمالية

يكفل نظام المراقبة الوطني كشفاً فعالاً للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية ويساهم في التعامل مع الحوادث المرتبطة بسلامة الأغذية بما فيها الطوارئ وتفشي الأوبئة.

ب.1.2.2

يكفل نظام المراقبة الوطني كشفاً فعالاً للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية ويساهم في التعامل مع الحوادث المرتبطة بسلامة الأغذية بما فيها الطوارئ وتفشي الأوبئة.

التوجيه

تُعرَّف المراقبة القائمة على المؤشرات بأنها جمع للبيانات المنظمة المتعلقة بتعريف حالة مرضية أو متلازمة معينة ورصدها وتحليلها وتفسيرها بطريقة منهجية ومنتظمة[14]. يتم تسجيل البيانات المتعلقة بالأمراض التي تصيب الأفراد (سواء المتلازمات أو نتائج المختبر) بشكل منهجي وتحليلها وتفسيرها ونشرها. وغالباً ما تطبق قاعدة حدود القيم/ العتبات على البيانات للكشف عن تفشي الأوبئة، ويمكن استخدام البيانات لرصد الاتجاهات وتقييم التدخلات. وتملك جميع البلدان تقريباً نظام مراقبة فاعل قائم على المؤشرات، ويتراوح مستوى تطور هذه النظم من نظم المراقبة المتلازمية الأساسية وصولاً إلى النظم القائمة على المختبرات. ولكي يتوفر نظام مراقبة قائم على المؤشرات يمكنه رصد الاتجاهات على صعيد متلازمات الأمراض وتحديد تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية، يجب أن يكون لدى البلدان ما يلي:

i. نظام مراقبة للأمراض التي يجب الإبلاغ عنها يقوم بتجميع البيانات حول المتلازمات على المستوى المحلي، وبمقارنتها وتحليلها بانتظام على الصعيد الوطني (مع نظام إبلاغ فعال من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي).

ii. إدراج الأمراض والمتلازمات التي قد تشير إلى وجود مرض منقول بالأغذية (مثل الإسهال) في نظام المراقبة.

iii. قاعدة بيانات لتخزين بيانات المراقبة.

iv. القدرة على تحليل بيانات المراقبة بانتظام (مثلاً كل أسبوع أو أسبوعين) لرصد الاتجاهات والكشف عن تفشي الأوبئة.

---

13 منظمة الصحة العالمية، Strengthening surveillance of and response to foodborne diseases (تعزيز مراقبة الأمراض المنتقلة بواسطة الأغذية والتصدي لها) 2017.

14 منظمة الصحة العالمية، Early detection, assessment and response to acute public health events: implementation of early warning and response with a focus on event-based surveillance. Interim version.، 2014.

v. إصدارمنتظم لنشرات المراقبة التي تبين الاتجاهات في البيانات المتعلقة بالمتلازمات التي قد تشير إلى وجود مرض منقول بالأغذية.

vi. بروتوكول يوثق كيفية عمل نظام المراقبة.

وينبغي تزويد المختبرات والعاملين في مجال الرعاية الصحية بتوجيهات بشأن الظروف الواجب الإبلاغ عنها وتعريف حالتها، وتعليمات واضحة للإبلاغ، ونماذج إخطار محددة للإبلاغ عن الحالات.

وينبغي أن تكون قاعدة بيانات نظام مراقبة الأمراض التي يجب الإبلاغ عنها متاحة في أي وقت ويسهل إدخال البيانات فيها واستخراج البيانات منها بهدف التحليل. ويجب أن تتضمن آليات ومحددات للكشف عن الإشارات التي تتطلب اتخاذ إجراءات، وأن تسجل جميع المعلومات المطلوبة وفقاً لمتطلبات الحد الأدنى من البيانات. للمزيد من الإرشادات، يرجى الرجوع إلى منشورات منظمة الصحة العالمية الواردة في الحاشية[15].

النتيجة المحتملة

جميع الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية تكون خاضعة للمراقبة ويتم اتخاذ إجراءات على أساس ناتج نظام المراقبة القائمة على المؤشرات.

المؤشرات المحتملة

- استخدام تعاريف الحالات لكل مرض من الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.
- وجود آلية واضحة للإبلاغ (مثل رقم الفاكس والإشعار الهاتفي والنظام القائم على الشبكة العنكبوتية/ الإنترنت).
- إدراك المختبرات والعاملين في مجال الرعاية الصحية لواجباتهم بإبلاغ نظام المراقبة بنتائج الفحوص الإيجابية لنظام المراقبة.
- فعالية قاعدة بيانات نظام مراقبة الأمراض التي يجب الإبلاغ عنها (التي يمكن الوصول إليها في أي وقت ويسهل الدخول إليها واستخراج البيانات منها بهدف التحليل ومع آليات تسمح بالكشف عن الإشارات التي تتطلب اتخاذ إجراءات).

مصادر الأدلة

- مقابلات مع العاملين في مجال الرعاية الصحية.
- الإجراءات المدوّنة.
- توجيهات بشأن الظروف التي يجب الإبلاغ عنها وتعريف حالتها.
- أشكال الاخطار.
- قاعدة بيانات نظام مراقبة الأمراض التي يجب الإبلاغ عنها.

[15] منظمة الصحة العالمية، Setting priorities in communicable disease surveillance، ب 2006.

منظمة الصحة العالمية، Recommended surveillance standards، الطبعة الثانية، ب 1999.

أنظر أيضاً

أ.12.3.1 تنص القوانين على مراقبة الأمراض ذات الأولوية المنقولة بواسطة الأغذية، مسترشدة بسياسة سلامة الأغذية.

ب.2.2.2

معيار التقييم: يوجد نظام مراقبة قائم على الأحداث يعمل بكامل طاقته وقادر على الكشف عن الأحداث المنقولة بواسطة الأغذية.

التوجيه

توسع اللوائح الصحية الدولية نطاق الإبلاغ عن الأمراض المعدية المألوفة ليشمل مراقبة أحداث الصحة العامة من مختلف المصادر (النووية أو الكيميائية أو غير المعروفة)، وتحث الدول الأعضاء على تطوير قدرات نظم المراقبة الخاصة بها للكشف عن جميع الأحداث الصحية الحادة أو المخاطر الصحية التي قد تشكل خطراً على صحة الإنسان وتقييمها والإبلاغ عنها والتصدي لها. وفي ما يتعلق بالكشف في الوقت المناسب عن الأوبئة والأحداث الصحية العامة البارزة، فإن أنظمة المراقبة القائمة على المؤشرات غالباً ما لا تفي بالغرض. علاوةً على ذلك، فإن هذه النظم ليست مناسبة للكشف عن حالات تفشي الأمراض النادرة والشديدة التأثير في آنٍ معاً (مثل التسمم الكيميائي الحاد) أو الأمراض الناشئة وغير المعروفة. لذلك، اضطرت البلدان إلى تطوير أنظمة مراقبة قائمة على الأحداث تعتمد على الإبلاغ الفوري عن الأحداث الصحية وهي مصممة للكشف عن:

i. الأحداث الصحية قبل وقوع الإصابات/ الحالات البشرية أو قبل الكشف عن الحدث و/ أو الإبلاغ عنه من خلال نظام المراقبة التقليدي القائم على المؤشرات.

ii. الأحداث النادرة والجديدة التي لا تندرج على وجه التحديد في المراقبة القائمة على المؤشرات.

iii. الأحداث التي تصيب المجموعات السكانية التي لا تحصل على الرعاية الصحية عبر القنوات الرسمية.

يُعرَّف نظام المراقبة القائم على الأحداث بأنه تجميع منظم للمعلومات الظرفية غير المنظمة أساساً بشأن الأحداث أو المخاطر الصحية التي قد تمثل خطراً حاداً على صحة الانسان، ورصدها وتقييمها وتفسيرها. وتشمل هذه المعلومات رصد حالات التغيب في المدارس أو في أماكن العمل، ومبيعات الأدوية والمنتجات شبه الطبية مثل المواد الطاردة للحشرات، والأنشطة على الشبكة العنكبوتية/ الإنترنت أو الشبكات الاجتماعية والمعلومات في الصحف والتلفزيون والراديو ووسائل الإعلام العامة الأخرى، وما إلى ذلك.

أصبح العديد من البلدان يملك نظاماً للمراقبة القائمة على الأحداث ويُعتبر تعزيز دقة النظام بالنسبة إلى الأحداث الصحية المنقولة بواسطة الأغذية خطوة حاسمة نحو المراقبة الفعالة للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية. والأحداث المنقولة بواسطة الأغذية هي أي أحداث تتعلق بإصابات بشرية بالمرض بسبب مواد غذائية ملوثة أو بإمكانها أن تعرّض البشر إلى مخاطر معروفة أو مشتبه بها من خلال الأغذية. ولكي تملك الدول نظام مراقبة قائم على الأحداث يكون قادراً على الكشف عن الأحداث الصحية المنقولة بواسطة الأغذية، سيتعين عليها القيام بما يلي:

i. تعيين جهة اتصال وطنية لتلقي تقارير عن الأحداث الصحية، ووضع استمارة لتقرير الأحداث للحصول على المعلومات عن الحدث الصحي بشكل منهجي.

ii. وضع قاعدة بيانات خاصة بالأحداث الصحية لتخزين المعلومات عن الأحداث المبلَّغ عنها.

iii. ضمان تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية ومفتشي الصحة/ الأغذية على الإبلاغ عن الأحداث الصحية المنقولة بواسطة الأغذية لنظام المراقبة القائم على الأحداث.

لمزيد من الإرشادات، يرجى الرجوع إلى منشورات منظمة الصحة العالمية الواردة في الهامش[16].

النتيجة المحتملة

يتم الكشف عن الأحداث الصحية المنقولة بواسطة الأغذية التي تنتج عن مجموعة من الأخطار التي تنقلها الأغذية من خلال نظام المراقبة القائم على الأحداث واتخاذ إجراءات سريعة لمنع الإصابات البشرية أو للحد من انتشارها أكثر.

المؤشرات المحتملة

- وجود نظام مراقبة قائم على الأحداث يتلقى التقارير من المستوى المحلي ويتم تجميعها في غضون أربع وعشرين ساعة على المستوى الوطني لتقييم المخاطر بسرعة.
- إنجاز تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية ومفتشي الصحة/ الأغذية على الإبلاغ عن الأحداث المنقولة بواسطة الأغذية لنظام المراقبة القائم على الأحداث.
- وجود جهة اتصال/ وحدة مخصصة على المستوى الوطني تقوم بتحليل المعلومات الواردة من نظام المراقبة القائم على الأحداث ونشرها إذا لزم الأمر.

مصادر الأدلة

- تقارير على المستوى المحلي.
- التقرير على المستوى الوطني، استناداً إلى التقارير المحلية المجمعة، من أجل تقييم سريع للمخاطر.
- مواد التدريب.
- تقارير التدريب والشهادات ذات الصلة.
- مقابلات مع مفتشي الصحة/ الأغذية.

---

16 منظمة الصحة العالمية، A guide to establishing event-based surveillance. Manila, WHO Regional Office for the Western Pacific، ب 2008.

منظمة الصحة العالمية، Early detection, assessment and response to acute public health events: implementation of early warning and response with a focus on event-based surveillance. Interim version.، 2014.

ب.3.2.2

معيار التقييم: يوجد نظام لمراقبة الأمراض قائم على المؤشرات يتضمن تحاليل مخبرية لتعيين مسببات الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية (وخاصة مرض الإسهال)، والتحقيق في الأخطار الغذائية المرتبطة بالحالات وتفشي الأمراض، وفهم أفضل للاتجاهات في مجال الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية وزيادة الدقة والخصوصية في الكشف عن حالات تفشي الأمراض.

التوجيه

عندما تقوم البلدان بتطوير نظم المراقبة الوطنية الخاصة بها، يركز نظام المراقبة القائم على المؤشرات بشكل رئيسي على المتلازمات التي يتم الإبلاغ عنها من خلال نظام مراقبة الأمراض الواجب الإبلاغ عنها. ومع مرور الوقت وزيادة القدرة المخبرية، أصبح من الممكن التأكيد على بعض العوامل المُمرضة المسؤولة عن الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية. وسيتمّ الانتقال من نظام مراقبة الأمراض الواجب الإبلاغ عنها على أساس الأعراض السريرية إلى نظام قائم على أساس الأمراض المؤكدة مخبرياً. ويتيح تعزيز دور المختبرات فرصة لجمع البيانات وتحليلها من الحالات الفردية بدلاً من بيانات المراقبة المجمّعة. وسيتيح الحصول على معلومات محددة لكل حالة، مثل العمر والنوع الاجتماعي ومكان الإقامة، تحليل بيانات المراقبة الأكثر تفصيلاً. بالاضافة إلى ذلك، يمكن لتوصيف المزيد من المُمرضات أن يوفر معلومات هامة عن المصادر المحتملة للتلوث، والروابط بين الحالات وأنماط مقاومة مضادات الميكروبات.

يجب أن تكون هناك بروتوكولات لجمع العينات السريرية لجميع الأمراض ذات الأولوية المنقولة بالأغذية تتضمن معلومات عن نوع العينات التي سيتمّ جمعها والوقت والكيفية (مثل البراز وعينات الدم وغيرها التي يتم أخذها بعد كل 20 مريض يتحقق فيه تعريف حالة الإسهال). كما يجب الإبلاغ عن كيفية تخزين العينات قبل نقلها إلى المختبر والمكان الذي من المقرر نقل العينات إليه.

كذلك يجب أن تتوفر آليات لفحص العينات السريرية لجميع الأمراض ذات الأولوية المنقولة بالأغذية تشمل ما يلي: وصفاً لكيفية تنظيم الفحوص المخبرية (مثل تحديد أي عينات من أي موقع إبلاغ سيتم تحويلها إلى أي مختبر)، وإجراءات الحصول على عينات من الأغذية لتحليلها باعتبارها ناقلات محتملة (مثل الحصول على الأغذية المتبقية من الحالات)، وتعليمات لتوصيف المزيد من مسببات الأمراض ذات الأولوية التي تنقلها الأغذية (مثل تصنيف الفصائل الفرعية)، وتعليمات اختبار حساسية مسببات الأمراض المنقولة بالأغذية لمضادات الميكروبات، وكيفية ارتباط ذلك بنظام مراقبة مضادات الميكروبات الأوسع نطاقاً.

وينبغي أن يكون لدى السلطات المختصة قاعدة بيانات تستوعب بيانات المراقبة المخبرية، مع دليل للبيانات. ويجب أن تتضمن آليات الإبلاغ عن البيانات لجميع الأمراض ذات الأولوية المنقولة بواسطة الأغذية تحديداً للبيانات التي سيتم إرسالها إلى نظام المراقبة، وبأية وتيرة والجهة المسؤولة، والإجراءات التي سيتم اتخاذها بناءً على المعلومات المرسلة إلى نظام المراقبة.

يجب إدراج اختبار حساسية الأمراض المنقولة بالأغذية ذات الصلة لمضادات الميكروبات كجزء روتيني من نظام المراقبة وينبغي ألا يتمّ إدخال الكثير من التغييرات على حقول البيانات داخل قاعدة البيانات مع مرور الوقت للتمكن من رصد الاتجاهات.

وتشمل العناصر التي تدعم عملية المراقبة قاموس البيانات، وسجل نظام المراقبة، وسجل المراقبة الخاصة بالأمراض. وينبغي تحليل البيانات بانتظام وإدراجها في نشرة مراقبة دورية متاحة لجميع أصحاب المصلحة.

ويجب أن تتضمن آليات المراقبة قائمة بالأمراض الواجب الإبلاغ عنها، مع تعريف الحالة لكل مرض، وسبب المراقبة، ومتطلبات تحليل البيانات، ومتطلبات إجراءات الصحة العامة (على سبيل المثال، تؤدي حالة واحدة إلى إطلاق استجابة أو تنطلق الاستجابة عند وجود مجموعة).

لمزيد من الارشادات، يرجى الرجوع إلى منشورات منظمة الصحة العالمية الواردة في الهامش[17].

النتيجة المحتملة

استخدام البيانات المخبرية القادمة من نظام المراقبة القائم على المؤشرات بشكل روتيني لتعيين مسببات لمتلازمات الأمراض، وربط الناقلات بالحالات، ودعم الكشف عن الأوبئة وتوصيف المخاطر.

المؤشرات المحتملة

- عملية رسمية لاختيار الأمراض ذات الأولوية المنقولة بالأغذية لأغراض المراقبة.
- مراقبة قائمة على المختبرات للأمراض ذات الأولوية المنقولة بالأغذية.
- أدلة على أن حالات الأمراض ذات الأولوية المنقولة بالأغذية التي يتم تسجيلها في نظام المراقبة مؤكدة مخبرياً وموصوفة بمزيد من التفصيل.
- تحديد المسؤوليات لطلب العينات السريرية وجمعها ونقلها.
- آليات لجمع العينات السريرية لجميع الأمراض ذات الأولوية المنقولة بالأغذية.
- آليات لفحص العينات السريرية لجميع الأمراض ذات الأولوية المنقولة بالأغذية.
- آليات الإبلاغ عن البيانات لجميع الأمراض ذات الأولوية المنقولة بالأغذية.
- إجراء اختبار لحساسية جميع الأمراض ذات الصلة المنقولة بالأغذية لمضادات الميكروبات.
- العناصر التي تدعم عملية المراقبة (دليل البيانات، وسجل نظام المراقبة، وسجل المراقبة الخاصة بالأمراض).
- تضمين تحاليل البيانات في نشرة مراقبة دورية تكون متاحة لجميع أصحاب المصلحة.
- أن يتضمن نظام المراقبة خطط تحليل مناسبة لرصد الاتجاهات، ووجود عتبات للكشف عن المجموعات.
- بروتوكولات مراقبة تتضمن قائمة بالأمراض الواجب الإبلاغ عنها.
- أن يتوفر لكل مرض:

i. تعريف الحالة.

---

17 منظمة الصحة العالمية، Manual for the laboratory identification and antimicrobial susceptibility testing of bacterial pathogens of public health concern in the developing world، 2003.
منظمة الصحة العالمية، مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها، Guide for national public health laboratory networking to strengthen integrated disease surveillance and response، 2008.

ii. سبب المراقبة.

iii. متطلبات تحليل البيانات.

iv. متطلبات إجراءات الصحة العامة (على سبيل المثال، تؤدي حالة واحدة إلى إطلاق استجابة أو تنطلق الاستجابة عند وجود مجموعة).

مصادر الأدلة

- وثائق آليات جمع/ فحص العينات السريرية لجميع الأمراض ذات الأولوية المنقولة بالأغذية.
- وثائق آليات الإبلاغ عن البيانات لجميع الأمراض ذات الأولوية المنقولة بالأغذية.
- دليل البيانات.
- الاختصاصات.

ب.4.2.2

معيار التقييم: تتوفر القدرة على إجراء تقييمات سريعة للمخاطر المتعلقة بالأحداث الصحية العامة الحادة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

ملاحظة: تجدر الاشارة إلى أن مصطلح "تقييم المخاطر" السريع المستخدم في سياق حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة يختلف عن عملية "تقييم المخاطر" المطبّقة في حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية[18] (أنظر الفقرة ب.7.3.2.).

التوجيه

يتضمن التقييم السريع للمخاطر في أحداث الصحة العامة الحادة ما يلي: (i) جمع المعلومات; (ii) تقييم المخاطر; (iii) تعيين مستوى من المخاطر للانتشار الاضافي للأحداث الصحية المنقولة بواسطة الأغذية، مثل تفشي الأوبئة. لتحقيق ذلك، تحتاج البلدان إلى عدد كافٍ من الموظفين المنتدبين والمدرَّبين الذين يمكنهم إجراء تقييم سريع لأحداث وبروتوكولات الصحة العامة الحادة التي تغطي كيفية التعامل مع الأحداث الصحية المشتبه بوقوعها المنقولة بواسطة الأغذية. وبمجرد الكشف عن حدث صحي منقول بالأغذية أو حالة تفشي محتملة من خلال نظام المراقبة القائم على الأحداث أو نظام المراقبة القائم على المؤشرات، يحتاج موظفو الصحة وسلامة الأغذية إلى تقييم مصداقية التقرير وتحديد ما إذا كان الحدث يشكل خطراً محتملاً على الصحة العامة ويتطلب المزيد من العمل. ويُعتبر التقييم السريع للمخاطر مهماً، فهو يوثق الأدلة المتاحة المتعلقة بالحدث، ويحدد مستوى المخاطر، ويدعم اتخاذ القرارات بشأن الاجراءات الرامية إلى التخفيف من أثر الحدث على الصحة العامة. وقد نشر كل من منظمة الصحة العالمية في عام 2012 والمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها في عام 2011 إرشادات بشأن إجراء تقييمات سريعة للمخاطر لحالات الطوارئ الصحية العامة. لمزيد من الإرشادات، يرجى الرجوع إلى منشورات منظمة الصحة العالمية الواردة في الهامش[19].

[18] منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية، Guide for application of risk analysis principles and procedures during food safety emergencies، 2011.

[19] منظمة الصحة العالمية، Rapid risk assessment of acute public health events، 2012.

النتيجة المحتملة

يتم تقييم جميع الأحداث الصحية المشتبه بوقوعها المنقولة بالأغذية في غضون أربع وعشرين ساعة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

المؤشرات المحتملة

- وجود فريق على المستوى الوطني يمكنه تقييم الأحداث الصحية العامة الحادة بشكل سريع (وجود موظفين مدربين).
- يتم تقييم جميع الأحداث الصحية المشتبه بوقوعها من الأمراض المنقولة بالأغذية في غضون أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدور التقرير الأولي.
- يتم تكييف عملية التقييم لتقييم الأحداث الصحية المشتبه بوقوعها من الأمراض المنقولة بالأغذية.
- توفر فرق مدربة على المستوى دون الوطني عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إقليمية.
- وجود موظفين معيّنين على المستوى دون الوطني يكونون مسؤولين عن إجراء تقييمات سريعة للمخاطر.
- توفر تدريب للموظفين على المستوى دون الوطني.
- يتضمن التدريب أمثلة على الأحداث المنقولة بالأغذية.
- وجود آلية لتقديم الدعم التقني والمشورة من المستوى الوطني إلى المستوى دون الوطني حسب الضرورة.
- يتم استخدام البيانات المخبرية بشكل روتيني في عملية تقييم المخاطر السريعة.

مصادر الأدلة

- قائمة بأعضاء الفريق.
- تقارير التقييم.
- تقارير التدريب.
- قائمة بالمختبرات المعنية.

أنظر أيضاً

ب.7.3.2 عند الضرورة، يُستخدم إطار تحليل المخاطر بشكل مناسب لتنظيم الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.

د.6.2.1 تستخدم البيانات المستمدة من برامج التفتيش والرصد والمراقبة الروتينية للاسترشاد بها في أنشطة تحليل المخاطر الجديدة أو الحالية.

ب.5.2.2

معيار التقييم: تتوفر القدرة على الاستجابة المتعددة التخصصات لتفشي الأمراض على الصعيد دون الوطني ويجري استخدام علم الأوبئة التحليلي أثناء التحقيقات في حالات تفشي الأمراض.

التوجيه

يقضي الهدف الرئيسي لجميع التحقيقات بشأن تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية بتحديد المصدر، بما يسمح بالتدخل في الوقت المناسب لوقف وقوع المزيد من الحالات. وقد نشرت منظمة الصحة العالمية توجيهات بشأن التحقيق في تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية (منظمة الصحة العالمية، 2008 ج، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)[20]، 2015، ومنظمة الصحة العالمية، 2016). وعادةً ما يتولى فريق التصدي لتفشي الأمراض التحقيق في انتشار المرض. وعند التحقيق في ما يُشتبه بأنه تفشي لمرض منقول بالأغذية، من المهم أن يتمّ جمع الأدلة الوبائية والمخبرية بشأن المرض وأية مصادر غذائية محتملة. ولا بدّ من أن يكون هناك عدد مناسب من الموظفين المدربين على المستويين الوطني ودون الوطني لضمان إجراء دراسات وبائية تحليلية أثناء تفشي الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية. ولإجراء دراسات وبائية تحليلية أثناء التحقيقات في تفشي الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية، يتعين على السلطات المختصة أن تكون قادرة على:

i. استنتاج فرضيات حول مصادر غذائية محددة على أساس استبيانات تاريخ الأغذية.
ii. اختيار التصميم الصحيح للدراسة (دراسة الحالة الجمعية مقابل دراسة الحالات الفردية بالمقارنة مع حالات أخرى).
iii. تصميم الاستبيانات أو تكييفها لاختبار الفرضيات المتعلقة بمصدر الأغذية (أي إدراج مواد غذائية محددة يُعتقد أنها مسؤولة عن المرض).
iv. إدارة الاستبيانات.
v. إنشاء قاعدة بيانات لتخزين الأجوبة على الاستبيانات.
vi. إدخال البيانات في قاعدة البيانات.
vii. إدارة البيانات وترتيبها في قاعدة البيانات.
viii. استخراج البيانات من قاعدة البيانات.
ix. تحليل البيانات باستخدام التحاليل الأحادية المتغيرة والمتعددة المتغيرات.
x. تقييم أثر التحيز والالتباس على نتائج التحليل.
xi. نشرنتائج التحليل.

يجب أن توثق آلية الاستجابة كل خطوة ينبغي أن يتخذها فريق التصدي لتفشي الأمراض عند التحقيق في انتشار

[20] منظمة الأغذية والزراعة، دليل التدريب: Enhancing early warning capabilities and capacities for food safety, Training Handbook، 2015.

مرض منقول بالأغذية. وخلال كل عملية استجابة للأحداث الصحية/ تفشي الأمراض، يجب على فريق التصدي لتفشي الأمراض القيام بما يلي:

i. مقابلة الأشخاص المصابين بالمرض باستخدام استبيان موحد.

ii. وضع تعريف للحالة وتطبيقها.

iii. وصف عدد الحالات باستخدام قائمة خطية.

iv. تقديم بعض التعليقات الوصفية عن متلازمة المرض ومصدره المحتمل.

v. جمع العينات السريرية المناسبة من الحالات المرضية.

vi. جمع عينات مناسبة من الأغذية المشتبه في نقلها للمرض.

vii. تسجيل المعلومات الأولوية عن كل حدث/ تفشي مرض في قاعدة بيانات.

يجب أن يتوفر أخصائي واحد على الأقل في علم الأوبئة في البلد يكون قادراً على إجراء دراسات تحليلية.

لمزيد من الإرشادات، يرجى الرجوع إلى منشورات منظمة الصحة العالمية الواردة في الهامش[21].

النتيجة المحتملة

أن تشمل غالبية التحقيقات في الحالات المشتبه في وقوعها بشأن تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية دراسات وبائية تحليلية وتحديداً لأكثر مصادر تفشي الأمراض احتمالاً.

المؤشرات المحتملة

- وجود فرق للتصدي لتفشي الأمراض.
- أن يكون قد تم تحديد الأشخاص المناسبين للمشاركة في فريق التصدي لتفشي الأمراض (مثل ممثلين عن سلامة الأغذية والمختبرات، وموظفي الصحة الحيوانية).
- أن يكون قد تم تدريب موظفي فريق التصدي لتفشي الأمراض على إجراء تحقيقات حول تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية ولجمع العينات السريرية المناسبة.
- وجود بروتوكول استجابة يوثق كل خطوة يجب أن يقوم بها فريق التصدي لتفشي الأمراض عند التحقيق في الاشتباه بتفشي الأمراض المنقولة بالأغذية (بما في ذلك جمع العينات ونقلها).
- يجري جمع العينات السريرية بانتظام في التحقيقات بشأن تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية.
- وجود أخصائي واحد على الأقل في علم الأوبئة في البلد يكون قادراً على إجراء دراسات تحليلية.
- وجود قدرة لدى فريق التصدي لتفشي الأمراض على جمع العينات المناسبة ونقلها إلى المختبر لتحديد العوامل المسببة للمرض.

[21] منظمة الصحة العالمية، Foodborne disease outbreaks: guidelines for investigation and control، أ 2008.

- أن يكون قد تم توثيق مسارات إحالة العينات التي سيجري فحصها إلى المختبرات الإقليمية، إن كان البلد يفتقر إلى المختبرات اللازمة.
- استجابة على الصعيدين الوطني ودون الوطني قادرة على إجراء دراسات وبائية تحليلية أثناء التحقيقات المتعلقة بتفشي الأمراض.

مصادر الأدلة

- تقارير التدريب.
- العينات السريرية.
- بروتوكول الاستجابة.
- قائمة محدثة بالمختبرات التي يمكن أن تجري الفحوص اللازمة.
- استبيانات لمسببات الأمراض ذات الأولوية التي تنقلها الأغذية.

أنظر أيضاً

ب.3.2 إدارة الأحداث المتصلة بسلامة الأغذية بما في ذلك حالات الطوارئ.

ب.6.2.2

معيار التقييم: يسهّل التعاون المتعدد القطاعات تبادل المعلومات بسرعة ودعمها من خلال إجراء الفحوص المخبرية أثناء التحقيق في تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية.

التوجيه

عادةً ما تكون التحقيقات المتعلقة بتفشي الأمراض المنقولة بالأغذية متعددة التخصصات ومتعددة القطاعات. وينبغي، كحدّ أدنى، أن يكون هناك تبادل سريع للمعلومات التي تصف مصدر الأغذية المحتمل، بالإضافة إلى أي معلومات تمكّن السلطات المعنية بالرقابة على الأغذية من إجراء تتبع للأثر من أجل تحديد ما الذي يجب أن تستهدفه إجراءات الرقابة بالضبط. ويُستحسن في أفضل الحالات أن تشارك السلطات المختصة المسؤولة عن الرقابة على الأغذية والصحة الحيوانية في أقصرالمهل في التحقيق بصفة أعضاء في فريق التصدي لتفشي الأمراض. ويسهل ذلك تبادل المعلومات كما يحسن فعالية عمل فريق التصدي لتفشي الأمراض، حيث إنه غالباً ما تكون صلاحية تنفيذ إجراءات الرقابة الممكنة مناطة بسلطات الرقابة على الأغذية والصحة الحيوانية.

كذلك تضطلع المختبرات التي تجري تحليل العينات على طول السلسلة الغذائية بدور حاسم. وبفضل الدقة الأكبر التي توفرها التكنولوجيات الجديدة (مثل تسلسل الجينوم الكامل)، أصبح التوصيف الإضافي لمسببات الأمراض في عينات مأخوذة من الإنسان والحيوان والأغذية والبيئة عنصراً روتينياً ورئيسياً من نظم المراقبة والاستجابة الفعالة. وتؤدي القدرة على تبادل المعلومات المخبرية المفصلة من مختلف مراحل السلسلة الغذائية أثناء التحقيق في تفشي

مرضٍ ما إلى تسريع تحديد مصدر التلوث وتسمح باتخاذ تدابير رقابة هادفة وأسرع. وهذا لا يقلل من التأثير السلبي على صحة الإنسان فحسب، بل يقلل أيضاً من التكلفة الاقتصادية لحالات تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية.

النتيجة المحتملة

تساهم نتائج التحقيق في تفشي الأمراض في تحديد تدابير رقابية محددة.

المؤشرات المحتملة

- يعرف موظفو المراقبة والاستجابة جهات الاتصال المعنية بسلامة الأغذية والصحة الحيوانية والمختبرات الرئيسية التي سيُطلب منها فحص العينات السريرية و/ أو الغذائية التي يتم جمعها عند وقوع حدث ما.
- وجود آلية فعالة (رسمية أو غير رسمية) لتبادل المعلومات بسرعة خلال التحقيقات في ما يُشتبه بأنها حالات تفشي أمراض منقولة بواسطة الأغذية بين جميع أصحاب المصلحة/ القطاعات ذات الصلة.

مصادر الأدلة

- مقابلات مع موظفي المراقبة والاستجابة.
- أدلة وثائقية على تبادل المعلومات.

أنظر أيضاً

ب.3.3.2 تشمل آلية التنسيق المركزية الوظيفية جميع السلطات المختصة ذات الصلة لمعالجة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.

ب.3.2

إدارة التصرف في الأحداث المتصلة بسلامة الأغذية، بما في ذلك حالات الطوارئ

الحصيلة الإجمالية

يقوم نظام إدارة منسق بمسح حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية ويحددها ويستجيب لها ويتواصل بفعالية مع جميع أصحاب المصلحة (الوطنيين والدوليين).

ب.1.3.2

معيار التقييم: يجري تطوير خطة طوارئ وطنية مناسبة لسلامة الأغذية بطريقة تشاركية وتحديد حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية لتكون بمثابة عامل محفز لبلورة الاستجابة المناسبة.

التوجيه

في الوثيقة CXG 19-1995، يُعرّف الدستور الغذائي حالة الطوارئ الغذائية بأنها "حالة، سواء كانت عرضية أو متعمدة، تحددها سلطة مختصة على أنها تشكل خطراً جسيماً منقولاً بواسطة الأغذية وغير قابل للسيطرة عليه يهددالصحة العامة ويفترض اتخاذ تدابير طارئة". ويعتمد تعريف حالة الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية على الصعيد القطري أيضاً على النظام الوطني للرقابة على الأغذية وعلى قدراته. فما يمكن التعامل معه بشكل جيد باعتباره حادثاً عادياً في بلد ما قد يشكل حالة طوارئ تتعلق بسلامة الأغذية في بلد آخر.

ومن أجل التصدي لحالة طوارئ في مجال سلامة الأغذية، من المهم أن تقوم السلطات المختصة الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة البارزين، بما في ذلك صانعي القرار، والقادة، وفرق العمل، بتبادل إجراءات الاستجابة وفهمها. وينبغي توثيقها في خطة عليها أن:

i. تشير إلى الحد الأدنى لبدء الاستجابة لحالات الطوارئ. ويتعين على كل بلد أن يصف حالة الطوارئ استناداً إلى نظام الرقابة الخاص به، وأن يحدد أيضاً الحد الأدنى لبدء الاستجابة. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عناصر مثل عدد الأشخاص المتضررين وشدة المرض وتوزيع الأغذية وأحجامها ومصدر التلوث والآثار المترتبة على التجارة الدولية ومستوى التنسيق فيما بين السلطات المختصة والوصول إلى "الموارد الاستثنائية" اللازمة لتنفيذ تدابير إدارة التصرف في المخاطر.
ii. تشير إلى آلية تنسيق مركزية، مثل مجموعة تنسيق متعددة الوكالات.
iii. يضمن أن أدوار كل أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم محددة بوضوح.
iv. تشير إلى الإجراءات المعمول بها لإدارة العمليات والاتصالات.

يحتاج الشركاء الرئيسيون إلى المشاركة في إعداد الخطة، وبالتالي يتعين اختيارهم بدقة لأداء دور المستجيبين

وتأمين سهولة الوصول إليهم. ويشمل ذلك عموماً خدمات مثل: مراقبة الصحة العامة، والتفتيش على الأغذية، والخدمات البيطرية، وخدمات المختبرات الرسمية، والجمارك والحجر الصحي، والخدمات الزراعية، والخدمات القانونية (فضلاً عن إنفاذ القانون)، وعلوم وتكنولوجيا الأغذية، ووسائل الإعلام والاتصالات، وقطاعات أخرى ذات الصلة (كالسياحة، وإدارة الأمن القومي، والخدمات البيئية).

وينبغي أن تشير خطة الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية إلى اللوائح ذات الصلة أو التشريعات الوطنية التي توفر الأساس القانوني لتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، عند توفر خطط طوارئ وطنية ودولية أخرى، مثل الخطط المتعلقة بمكافحة تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية أو تفشي الأمراض الحيوانية، يجب ربط خطة الاستجابة بهذه الخطط لضمان استجابة متكاملة. (الفقرة 61 من الوثيقة CXG 82-2013).

النتيجة المحتملة

جميع السلطات المختصة المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال سلامة الأغذية تدرك أدوارها، ويكون إعلان حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية سريعاً عند الضرورة.

المؤشرات المحتملة

- وجود خطة توثق إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية:
  i. تنطوي على تعريف العنصر المحرّك.
  ii. تشير إلى التنسيق المركزي.
  iii. تحدد الأدوار والمسؤوليات بوضوح.
  iv. تضع إجراءات للاتصالات.
- أدلة على أن الخطة قد وضعت بطريقة تشاركية.
- أدلة على أن جميع الشركاء الرئيسيين وأصحاب المصلحة المعنيين على علم تام بأدوارهم وبإجراءات الاستجابة المطلوبة منهم في حال حدوث أزمة/ حالة طوارئ متصلة بالسلامة في مجال الأغذية.
- إطلاع جميع السلطات المختصة الرئيسية وأصحاب المصالح البارزين الآخرين (بما في ذلك صناع القرار، والقادة، وفرق العمل) على إجراءات الاستجابة بشكل كامل.

مصادر الأدلة

- أدلة مستندية على خطة الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.
- الوثائق التي تنطوي على تعريف لحالة الطوارئ الوطنية للسلامة الغذائية.
- مقابلات مع الشركاء/ أصحاب المصلحة الرئيسيين للاطلاع على أدوارهم وإجراءات الاستجابة.

أنظر أيضاً

ب.15.1.1 تتوفر إجراءات مناسبة لدى السلطات المختصة لضمان حيازة المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية لأنظمة تتبع فعالة.

ب.2.3.2

معيار **التقييم**: توجد آليات لجمع المعلومات وتحليلها للسماح بتحديد الحوادث الصحية.

التوجيه

ينبغي أن يقوم فريق الإدارة المركزية بوضع آليات لتبادل المعلومات بسرعة. ويجب جمع المعلومات من مصادر متنوعة (مثل الإخطار الدولي، والسلطات المختصة، وصناعة الأغذية، والشركاء التجاريين، والتقارير المخبرية، ومراقبة الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية، وتقارير دخول المستشفيات)، ونقلها في إطار ولاية السلطات المختصة المعنية لأغراض التقييم الجماعي والتحقق من صحتها. ومن شأن ذلك أن يزيد من القدرة على كشف حوادث سلامة الأغذية في الوقت المناسب.

ويُستحسن أن يكون ذلك جزءاً من نظام وطني متكامل لمراقبة السلسلة الغذائية يجمع المعلومات على طول السلسلة الغذائية.

ولضمان تحديد الحوادث بكفاءة، ينبغي إقامة روابط بين نظام مراقبة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية ونظام رصد الأغذية. كما يجب أن تتوفر البيانات عن الأعراض والآثار المتصلة بالتعرض المزمن للتلوث الذي تنقله الأغذية وأن يتم تحديثها بانتظام، وتُستكمل بروابط ذات صلة بقطاع الصحة العامة البيطرية. ولا بدّ من إجراء استعراضات منتظمة للتأكد من أن النظام يتيح تحديد الحوادث بصورة فعالة ويؤدي إلى إطلاق استجابة موائمة (الفقرة 87 من الوثيقة CXG 82-2013).

وعلى الصعيد الدولي، توفر اللوائح الصحية الدولية والشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية آليات للإخطار وتبادل المعلومات، وينبغي أن يكون لكل بلد جهة اتصال/ تنسيق يتم تحديدها على النحو الصحيح تكون على اتصال وثيق بالفريق الوطني المعني بتنسيق الطوارئ في مجال سلامة الأغذية (الفقرة 68 من الوثيقة CXG 82-2013). وقد أنشأت بعض البلدان شبكات وطنية أو إقليمية لتبادل المعلومات. وهناك أنواع مختلفة من أنظمة الإنذار المبكر/ الإنذار السريع لسلامة الأغذية، تتراوح بين النظم التفاعلية التي تحدد الأخطار في المنتجات الغذائية، إلى مراقبة الصحة العامة التي تحدد الأمراض المنقولة بالأغذية لدى الأشخاص أو نظم تنبؤية تستخدم آليةً قائمة على مواجهة المخاطر لاستشراف التهديدات الجديدة للسلامة الغذائية.

النتيجة المحتملة

تيسير التفاعل المبكر والدعم الدولي في مراقبة حالات الطوارئ.

المؤشرات المحتملة

- الآليات الوطنية المعمول بها لضمان جمع المعلومات ذات الصلة وتقاسمها لأغراض التقييم الجماعي (مثل الشبكات الوطنية أو الاقليمية لتبادل المعلومات).
- جهات اتصال/ تنسيق نشطة من أجل الشبكة الدولية للسلطات المعنية بالسلامة الغذائية أو اللوائح الصحية الدولية أو الشبكات الإقليمية ذات الصلة.

- أدلة على استقبال المعلومات الواردة من الشبكة ونشرها.
- أدلة على الاتصال بالشبكة في الحالات المناسبة.
- أنظمة الإنذار المبكر/ الإنذار السريع لسلامة الأغذية.
- استعراضات لفعالية النظام.

مصادر الأدلة

- سجلات تبادل المعلومات والاتصالات مع الشبكات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة.

أنظر أيضاً

ب.15.1.1 تتوفر إجراءات مناسبة لدى السلطات المختصة لضمان حيازة المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية لأنظمة تتبع فعالة.

ب.3.3.2

معيار التقييم: تشمل آلية التنسيق المركزية الوظيفية جميع السلطات المختصة ذات الصلة لمعالجة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.

التوجيه

من المرجح أن تشمل الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية عدداً من السلطات المختصة (مثل خدمات الصحة العامة، وخدمات التفتيش على الأغذية، والخدمات البيطرية، والخدمات المخبرية الرسمية، والجمارك والحجر الصحي، والخدمات الزراعية)، وكذلك القطاعات الأخرى ذات الصلة (أي السياحة، والأمن الوطني، والخدمات البيئية). لذلك، ينبغي إنشاء آلية تنسيق (على غرارمجموعة تنسيق تمثل هيئات متعددة مكوّنة من كبار الموظفين الذين يجري تفويضهم للعمل بالنيابة عن هيئاتهم) لتمكين الاتصال السهل والسريع بين المستوى المركزي (التحديد، وإطلاق خطة الاستجابة)، والمستوى المحلي (تنفيذ الاستجابة). ويجب أن تُحدد أدوار ومسؤوليات جميع شركاء فريق التنسيق بوضوح، وأن يكونوا على بيّنة منها وقادرين على الوصول إليها. ويمكن للأفراد أن يكونوا دائمين أو منتدبين بشكل ظرفي (لحدث معين)، ولكن يجب أن تكون الآلية جاهزة للسماح بهذا التنسيق. وقد تقرر السلطات المختصة إنشاء مجموعة تنسيق داخلية إضافية والتواصل مع مراسلها في آلية التنسيق الشاملة. وبالإضافة إلى السلطات العامة، قد تحتاج إدارة حالات الطوارئ إلى وجود خبراء محددين ومجموعة من ذوي المهارات المختلفة. ويساهم وضع مجموعة من سيناريوهات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية في تحديد أي خبراء أو كفاءات أو مجموعات متخصصة يجب الاستعانة بهم، وفي إقامة علاقات تواصل مفيدة قبل حدوث حالة الطوارئ الفعلية.

النتيجة المحتملة

تسمح آلية التنسيق باستجابة فعالة من قبل جميع السلطات المختصة ذات الصلة.

المؤشرات المحتملة

- وجود آلية تنسيق (مثل فريق تنسيق يمثل هيئات متعددة):
  i. لديها اختصاصات واضحة تركز على تسهيل الاتصال بين المستويات المركزية والمحلية.
  ii. تقوم بإشراك السلطات المختصة التي تقدم خدمات الصحة العامة والتفتيش على الأغذية والخدمات البيطرية والخدمات المخبرية الرسمية والجمارك والحجر الصحي والزراعة.
  iii. تشرك قطاعات أخرى ذات صلة مثل السياحة، وإدارة الأمن الوطني، والخدمات البيئية.
- تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لكل شريك في فريق التنسيق.
- إمكانية الوصول إلى شركاء فريق التنسيق.
- أن تكون السلطات المختصة قد درست مجموعة من السيناريوهات المحتملة وحالات الطوارئ والحوادث الصحية في مجال سلامة الأغذية في سياقات مختلفة.
- أمثلة على كيفية عمل آلية التنسيق في الماضي خلال حالة طوارئ في مجال سلامة الأغذية.

مصادر الأدلة

- قائمة محدثة بعناوين الشركاء وأرقامهم.
- قوائم موثقة ومحدثة بالموارد الخارجية المحتملة (الخبراء أو الكفاءات أو المجموعات المتخصصة).
- أية وثيقة أو تقرير أو سجل بشأن إنشاء آليات التنسيق وتنفيذها وعملها الجاري.
- أية أدلة مستندية على طريقة عمل آلية التنسيق في الماضي خلال حالة طوارئ في مجال سلامة الأغذية.

أنظر أيضاً

ب.6.2.2 يسهّل التعاون المتعدد القطاعات تبادل المعلومات بسرعة ودعمها من خلال إجراء الفحوص المخبرية أثناء التحقيق في تفشي الأمراض المنقولة بالأغذية.

ب.4.3.2

معيار التقييم: توجد ترتيبات وظيفية للاتصالات وتنفيذ الاستجابة عند حدوث حالة طوارئ تتعلق بسلامة الأغذية.

التوجيه

إن مبادئ وممارسات التواصل التي تدعم الاستجابة لإدارة التصرف في المخاطر في حالة الطوارئ في مجال سلامة الأغذية تحتاج إلى توضيحها، والموافقة عليها، واعتمادها رسمياً من قبل كل سلطة من السلطات المختصة. وينبغي

وضع مجموعة من الترتيبات التحضيرية أو الطارئة لضمان تدفق المعلومات من الشركاء الرئيسيين في مجال الاستجابة للطوارئ المشاركين في التحقيق وصولاً إلى آلية التنسيق المركزية. وبناءً على مراجعة المعلومات الواردة، ينبغي أن تكون آلية التنسيق المركزية بدورها قادرة على الإبلاغ السريع للشركاء بمسار العمل الضروري (الاستجابة لإدارة المخاطر المتوقعة من الفرق المحلية، أو تقديم التحديثات، على سبيل المثال).

النتيجة المحتملة

تنفيذ الاستجابة في الوقت المناسب بخصوص إدارة التصرف في المخاطر الصحية

المؤشرات المحتملة

- إدراك أصحاب المصلحة الرئيسيين لمبادئ وممارسات أنظمة التواصل والرقابة في حال حدوث أزمة أو حالة طوارئ في مجال سلامة الأغذية.
- أن يكون لكل سلطة مختصة أو صاحب مصلحة جهة تنسيق لأعمال التواصل والرقابة التي تجري:
  i. "من القاعدة إلى الأعلى" (نحو مستوى القيادة).
  ii. "من الأعلى إلى القاعدة" (نحو مستوى التنفيذ).

مصادر الأدلة

- مبادئ وممارسات موثقة بشأن التواصل تدعم الاستجابة لإدارة التصرف في المخاطر الصحية.
- مقابلات مع أبرز السلطات المختصة وأصحاب الصلحة.

أنظر أيضاً

ب.15.1.1 تتوفر إجراءات مناسبة لدى السلطات المختصة لضمان حيازة المشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية لأنظمة تتبع فعالة.

ب.5.3.2

معيار التقييم: تتوفر استراتيجيات وتوجيهات للتواصل مع الشركاء وأصحاب المصلحة وعامة الجمهور والمنظمات الدولية.

التوجيه

تُعتبر علاقات التواصل الفعالة ضرورية ويجب أن تكون معدّة جيداً بشكل مسبق قبل حدوث حالة الطوارئ

المتعلقة بسلامة الأغذية. والهدف من ذلك هو تقديم معلومات دقيقة، وفي الوقت المناسب ومناسبة لجهات متنوعة تختلف بشكل كبير ولديها بالتالي احتياجات مختلفة، وضمان فهم مشترك للمشكلة. وإلى جانب التواصل بين السلطات المختصة (ومع فريق التنسيق المركزي، لضمان تنفيذ الاستجابة وتدفق المعلومات التقنية)، كما هو مبيّن في المعيار ب.4.3.1.، ينبغي أن تستهدف الاتصالات أيضاً ما يلي:

i. الاتصالات بين الوكالات، بما في ذلك مع الحكومات المحلية والأجنبية، فضلاً عن المنظمات الدولية (كمنظمة الصحة العالمية، ولاسيما فيما يتعلق باحترام متطلبات اللوائح الصحية الدولية، وجهات الاتصال/التنسيق التابعة للمنظمة).

ii. الصناعة.

iii. الجمهور العام عن طريق وسائل الإعلام.

ويُعَدّ وضع قائمة متاحة بسهولة ومحدّثة بجميع تفاصيل الاتصال اللازمة أداة أساسية. وتشمل الأدوات المفيدة الأخرى التي ينبغي إعدادها مسبقاً: نماذج لإخطارات الحوادث، والنشرات الصحفية النموذجية، وإشعارات الاسترداد والسحب، ولائحة معدّة مسبقاً بالأسئلة والأجوبة الشائعة. كما تشمل وسائل النشر المواقع الالكترونية والتلفزيون والإذاعة والصحافة ومواد محددة مكيفة مع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان بحيث يتم نقل المعلومات بطريقة تجعلها في متناول الجميع، بما في ذلك السكان في المناطق الريفية أو النائية. وينبغي أن تحتوي النشرة الإعلامية على معلومات عملية بشأن ما يجب فعله إذا استهلك شخص ما المنتج المتضرر، والإجراءات السابقة والجارية لاحتواء المنتج المتضرر، وعن معلومات الاتصال للحصول على معلومات مبنية على الحقائق ونصائح محددة.

وينبغي أيضاً تعيين متحدث رسمي مدرّب وذي خبرة مشهود له بها في هذا المجال.

النتيجة المحتملة

يتم القيام بالاتصالات بشكل استراتيجي.

المؤشرات المحتملة

- قائمة متاحة بسهولة ومحدثة بجميع تفاصيل الاتصال اللازمة (الحكومات المحلية والأجنبية، والمنظمات الدولية، والصناعة).
- متحدث رسمي مكلّف ومختص.
- وسائل نشر متاحة بسهولة لعامة الجمهور (المواقع الألكترونية والتلفزيون والإذاعة والصحافة ومواد محددة).
- تطبيق الأنشطة التي تهدف إلى إعداد علاقات تواصل فعالة للاستجابة لحالات الطوارئ في مجال سلامة الأغذية بصورة دورية باعتبارها سياسة رسمية.
- أن تكون الاستثمارات قد أحدثت تحسينات ملموسة في استعداد الحكومة للاستجابة لحالات الطوارئ في مجال سلامة الأغذية.

مصادر الأدلة

- قائمة بجميع تفاصيل الاتصال اللازمة (الحكومات المحلية والأجنبية، المنظمات الدولية، والصناعة).
- نماذج عن إخطارات الحوادث الصحية.
- النشرات الصحفية النموذجية.
- إشعارات الاسترداد والسحب.
- لائحة معدّة بالأسئلة والأجوبة الشائعة.

ب.6.3.2

معيار التقييم: يجري اختبار مسبق لخطط الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية ومراجعتها بعد حدوث حالة طوارئ.

التوجيه

إن التحسين المتكرر هو مبدأ أساسي للإدارة والحوكمة الحديثتين. وينبغي تحسين خطط الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية قبل حدوث حالة طوارئ وبعدها لتحديد المسائل التي تحتاج إلى حل أو تحسين. فقبل وقوع حالة طوارئ، يجب تنفيذ تمارين وهمية لاختبار جميع الاعتبارات الواردة في الخطة مسبقاً وتحسينها على ضوء النتائج التي تم جمعها في هذه المناسبة. وبعد وقوع حالة الطوارئ، تُعتبر التجربة الواقعية مصدراً مفيداً للمعلومات التي يتم جمعها. وفي كلتا الحالتين، ينبغي أن ينظر الاستعراض في مدى ملاءمة أنشطة الاستجابة، ووسائل الاتصال المختلفة، والإجراءات التنظيمية المتاحة للمفتشين لاتخاذ التدابير اللازمة (منع إنتاج المنتجات الغذائيةوتوزيعها)، وقدرة الخدمات التحليلية، وفعالية عمليات الاسترداد والسحب المنفذة، والقدرات الإجمالية لخدمات التفتيش والمختبرات للتواصل مع آلية التنسيق المركزية (الفقرة 86 من الوثيقة CXG 82-2013). وينبغي استخلاص الدروس ليس فقط بالنسبة إلى تحسين الخطة ولكن أيضاً إذا كانت هناك ثغرات خطيرة فيما يتعلق بالموارد (الموظفين والموارد التحليلية) أو القدرات (احتياجات إضافية للتدريب).

النتيجة المحتملة

تحسين آليات الاستجابة للطوارئ في مجال سلامة الأغذية مع مرور الوقت.

المؤشرات المحتملة

- استخدام تمارين وهمية دورية لاختبار خطة الاستجابة للطوارئ مسبقاً.
- سجل المعلومات التي يتم جمعها من استعراض حالات الطوارئ السابقة، والنظر في:
  i. ملاءمة أنشطة الاستجابة.
  ii. فعالية إجراءات السحب والاسترداد المنفّذة.
  iii. الإجراءات التنظيمية المتاحة للمفتشين لاتخاذ التدابير (منع إنتاج المنتجات الغذائية وتوزيعها).

iv. قدرة الخدمات التحليلية.

v. القدرة الإجمالية لخدمات التفتيش والمختبرات على إبلاغ آلية التنسيق المركزية.

vi. وسائل الاتصال.

vii. كفاية الموارد (من الموظفين والموارد التحليلية) والقدرات (احتياجات إضافية للتدريب).

- أن تكون الاستثمارات قد أحدثت تحسينات ملموسة في استعداد الحكومة للاستجابة لحالات الطوارئ في مجال سلامة الأغذية.

مصادر الأدلة

- تقارير عن التمارين الوهمية المنفّذة لاختبار خطة الاستجابة للطوارئ مسبقاً.
- سجل المعلومات المستنتجة من الاستعراضات الطارئة السابقة.

ب.7.3.2

معيار التقييم: عند الضرورة، يستخدم إطار تحليل المخاطر لتنظيم الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.

التوجيه[22]

دائما ما تتطلب إدارة التصرف في حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية اتباع آلية متعددة التخصصات. ويساعد فريق تنسيق يمثل هيئات متعددة (أنظر الفقرة ب.3.3.2) على تعبئة الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية. ومن ناحية أخرى، يوفر إطار تحليل المخاطر أداة مفيدة للغاية لتنظيم الاستجابة الشاملة وزيادة المكاسب المتعلقة بسلامة الأغذية (الفقرة 44 من الوثيقةCXG 82-2013). ومن المرجح أن تشارك السلطات المختصة ضمن أنشطتها الروتينية في مكون أو أكثر من مكون ضمن إطار تحليل المخاطر. غير أنه في أوقات الطوارئ عندما يكون الوقت قصيراً لجمع المعلومات الكافية، قد يؤدي الضغط إلى اعتبار أن هذا النهج صعب التنفيذ. في هذه الحالات، يُعتبر الاستعداد هو المفتاح. وهذا يعني أنه يمكن إعداد أدوات الدعم مسبقاً للخطوات المختلفة لإطار تحليل المخاطر بحيث يبقى إطار تحليل المخاطر قابلاً للتطبيق من حيث تسلسله، مع بعض التعديل المتعلق بالسياق المحدد لحالة الطوارئ الغذائية. ويمكن أن تشمل أدوات الدعم للتأهب ما يلي:

i. بالنسبة لأنشطة إدارة التصرف في المخاطر الأولية (أي تحديد حادث متعلق بالسلامة الغذائية من خلال التحقيقات الأولية، وتفعيل الاستجابة لحالات الطوارئ، وصياغة أسئلة موجهة إلى مقيّمي المخاطر):
   - نماذج لجمع البيانات.
   - نماذج تقارير الحالات ومخطط تسلسل القرارات.
   - المواد المرجعية لاستخدامها أثناء حالات الطوارئ.

[22] منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية، Guide for application of risk analysis principles and procedures during food safety emergencies، 2011.

ii. بالنسبة لتقييم المخاطر:

- قواعد بيانات تتضمن المعلومات البديلة (مثل البيانات السمية عن المواد الكيميائية المماثلة).
- قاعدة بيانات استهلاك الأغذية أو سهولة الوصول إلى قواعد البيانات الدولية حول استهلاك الأغذية.
- الشراكات القائمة مع خبراء خارجيين/ مجموعات استشارية.
- مجموعة التقديرات المرجعية الصادرة عن الهيئات التنظيمية.

وبما أنه من المحتمل أن تكون هناك قيود وأوجه عدم يقين في خطوة تقييم المخاطر، فمن المهم ضمان توفر وعي مسبق حول وجود أوجه عدم اليقين وأسبابه.

iii. بالنسبة لإدارة التصرف في المخاطر:

- تحديد فئات المخاطر المطورة مسبقاً وخيارات إدارة التصرف في المخاطر المرتبطة بها.
- النماذج، وقوائم المراجعة، ومخططات تسلسل القرارات لدعم آليات التنفيذ.

ويُعَدّ التواصل مع مشغلي قطاع الأغذية بشأن إطار تصنيف المخاطر وخيار إدارة التصرف في المخاطر المرتبط به وسيلة مفيدة للسماح للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية بمواءمة بروتوكولات إدارة الطوارئ مع الترتيبات التي تضعها السلطات المختصة لزيادة الفعالية.

iv. بالنسبة للتواصل حول المخاطر:

- أدوات الاتصال المتعلقة بخيارات إدارة التصرف في المخاطر المحددة مسبقاً.
- التحديد المسبق (بالتعاون مع الجمعيات المهنية) لجهات الاتصال التابعة للمشغلين/ العاملين في قطاع الأغذية ومناقشة الترتيبات التي ستصبح سارية في حالة الطوارئ.
- ينبغي ألا يقلل التواصل مع عامة الجمهور من خطورة الحالة وأن يبين بأكبر قدر ممكن من الوضوح: ما هو معروف عن حالة الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية، والمنتجات الغذائية المعنية، وطبيعة المخاطر وما إذا كانت معروفة، ومستويات التعرض التي يمكن أن تكون ضارة، وما يجب أن يفعله الجمهور، وروابط لمزيد من المعلومات.

النتيجة المحتملة

تستفيد الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية من إطار تحليل المخاطر الذي يزيد الأثر إلى الحد الأقصى ويوجه استخدام الموارد حسب الأولوية.

المؤشرات المحتملة

- وجود أدوات من شأنها أن تدعم التقييم الأولي السريع وصنع القرارات (نماذج لجمع البيانات، نماذج تقارير الحالات، ومخططات تسلسل القرارات، والمواد المرجعية للاستخدام أثناء حالات الطوارئ).
- أن يكون قد تم تحديد فئات المخاطر، ويتم تطويرها مسبقاً، إلى جانب خيارات إدارة التصرف في المخاطر المرتبطة بها.
- يتم إعداد أدوات التواصل والوسائل المساندة مسبقاً فيما يتعلق بخيارات إدارة التصرف في المخاطر المحددة مسبقاً.
- يتم إبلاغ مشغلي قطاع الأغذية بشأن إطار تصنيف المخاطر وخيارات إدارة التصرف في المخاطر المرتبطة به (من أجل مواءمة آليات إدارة حالات الطوارئ مع الترتيبات التي تضعها السلطات المختصة).

- وجود قواعد بيانات تتضمن المعلومات البديلة (مثل البيانات السمية عن المواد الكيميائية المماثلة).
- وجود قواعد بيانات لاستهلاك الأغذية و/ أو سهولة الوصول إلى قواعد البيانات الدولية حول استهلاك الأغذية.
- شراكات قائمة مع خبراء خارجيين/ مجموعات استشارية.
- إبلاغ الجمهور بشكل واضح بما يلي: المنتجات الغذائية المعنية، وطبيعة المخاطر، ومستويات التعرض التي يمكن أن تكون ضارة، والسلوك الموصى به، روابط للحصول على مزيد من المعلومات.

مصادر الأدلة

- تقارير التحقيقات الأولية.
- قائمة بخيارات إدارة التصرف في المخاطر المحددة.
- أدوات التقييم (نماذج لجمع البيانات، نماذج تقارير الحالات، ومخططات تسلسل القرارات، والمواد المرجعية للاستخدام أثناء حالات الطوارئ).
- أدوات التواصل.
- قائمة جهات الاتصال التابعة لمشغلي قطاع الأغذية.
- قواعد بيانات الاستهلاك الغذائي والبيانات البديلة.
- مقابلات مع مشغلي قطاع الأغذية.
- سجلات التواصل مع عامة الجمهور.

أنظر أيضاً

ب.4.2.2 تتوفر القدرة على إجراء تقييمات سريعة للمخاطر المتعلقة بالأحداث الصحية العامة الحادة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
ب.3.3.2 تشمل آلية التنسيق المركزية الوظيفية جميع السلطات المختصة ذات الصلة لمعالجة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.

© FAO

©FAO

الصور من اليسار إلى اليمين:

© FAO; © FAO/Bay Ismoyo; © FAO/Gustave Ntaraka - FAOOFTHEUN Flickr; © FAO/Oliver Bunic

أداة تقييم نظام الرقابة
على الأغذية

القسم باء

وظائف الرقابة

يركّز القسم باء على عمليات ومخرجات أنشطة الرقابة للنظام الوطني للرقابة على الأغذية. ويقوم بمراجعة وظائف الرقابة الرئيسية التي يجب أن تمارسها السلطات المختصة على مشغّلي قطاع الأغذية، سواء على المستوى المحلي أو الاستيراد أو التصدير لضمان سلامة الأغذية وجودتها للمستهلكين الوطنيين وعلى امتداد السلسلة الغذائية وكذلك ضمانا لممارسات التجارة النزيهة. كما أنه يحدد وظائف وآليات الرقابة على كل إمدادات الأغذية، وهو أمر ضروري لتحديد ورصد والتنبؤ والتعامل مع مخاطر سلامة الأغذية والمخاطر الناشئة وإدارة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية. تشمل الآليات الرئيسية التي ينبغي تطبيقها برامج جمع البيانات عن المنتجات الغذائية (يشار إليها في هذا السياق ببرامج الرصد)، وعن الأمراض التي تنقلها الأغذية (يشار إليها في هذا السياق باسم برامج المراقبة أو الترصّد). ويشمل ذلك أيضا البرامج الرامية إلى إدارة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

إدارة الزراعة وحماية المستهلك

مكتب سلامة الأغذية

وحدة سلامة وجودة الأغذية

WWW.FAO.ORG/FOOD-SAFETY

ISBN 978-92-5-132377-9 ISSN 2708-163X

CA5346AR/1/05.20